وزارة التـعليم العالي و البحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

بعنوان:

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية القطاع السياحي

- دراسة قياسية (2000-2016)-

إعداد الطالبتين:

- **سدايرية صليحة**
- **عبودي سارة**

إشراف الدكتور:

حمزة بعلي

السنة الجامعية: 2017 - 2018

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الإطار النظري لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والسياحة، وتوضيح مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية القطاع السياحي الجزائري وذلك في الفترة بين (2000-2016)،

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للإجابة على إشكالية الموضوع، وتوصلت الدراسة التطبيقية القياسية إلى تفسير العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر ومداخيل القطاع السياحي في الجزائر من خلال وجود علاقة توازنية طويلة الأجل أو كما تعرف بانحدار التكامل المشترك وعلاقة قصيرة الأجل أو كما تعرف بنموذج تصحيح الخطأ، حسب اختبار المرحلتين لأنجل وغرانجر، والعلاقة مقبولة اقتصاديا، احصائيا وقياسيا، وهذا ما يدل على تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية القطاع السياحي الجزائري في المديين القصير والطويل.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، السياحة، الاستثمار السياحي، مداخيل القطاع السياحي الجزائري.

Summary:

This study aims at defining the theoretical framework for both FDI and tourism and clarifying the impact of foreign direct investment on the promotion of the Algerian tourism sector between 2000-2016.

The analytical descriptive approach was used to answer the problem of the subject, the standard applied study reached an explanation of the relationship between foreign direct investment and the incomes of the tourism sector in Algeria, by having long-term equilibrium relationships also known as cointegration regression and short relations or known as models error correction between according to angel and granger, and the relationship economically acceptable, statistically and record, this shows the effect of foreign direct investment in the promotion of the algerian tourism sector in the short and long term

Key words: Foreign direct investment, tourism, tourism investment, revenues of the Algerian tourism sector.

الفهرس

فهرس المحتويات

ملخص	
شكر وتقدير	
فهرس المحتويات	**I**
قائمة الجداول	**IV**
قائمة الأشكال	**V**
المقدمة العامة	**أ**
الفصل الأول: الاطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر.	**01**
مقدمة الفصل.	**02**
المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.	**03**
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته.	**03**
المطلب الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر.	**05**
المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.	**06**
المبحث الثاني: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر، الدوافع والمحددات.	**09**
المطلب الأول: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر	**09**
المطلب الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر	**10**
المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	**11**
المبحث الثالث: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر لنظرية.	**14**
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية و النظرية النيوكلاسيكية.	**14**
المطلب الثاني: نظرية عدم كمال السوق و نظرية الحماية.	**16**
المطلب الثالث: نظرية دورة حياة المنتج.	**18**
المطلب الرابع: نظرية الموقع والموقع المعدلة	**21**
المبحث الرابع: أثار ومخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر.	**23**
المطلب الأول: : أثار الاستثمار الأجنبي المباشر.	**23**
المطلب الثالث: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول القائمة به.	**25**

المطلب الثالث: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول القائمة به.	26
خلاصة الفصل.	27
الفصل الثاني: الإطار النظري للسياحة والاستثمار السياحي	28
تمهيد	29
المبحث الأول: أساسيات حول السياحة.	30
المطلب الأول: مفهوم السياحة:	30
المطلب الثاني: أهمية وأهداف السياحة.	31
المطلب الثالث: خصائص السياحة وأركانها.	34
المبحث الثاني: أنواع وأسباب انتشار السياحة وشروط ممارستها.	36
المطلب الأول: أنواع السياحة.	36
المطلب الثاني: أسباب انتشار السياحة وشروط ممارستها.	38
المطلب الثالث: الهيئات المنظمة لقطاع السياحة.	39
المبحث الثالث: السياحة: العوامل، الآثار والمعوقات.	41
المطلب الأول: عوامل الجذب السياحي.	41
المطلب الثاني: أثار السياحة.	42
المطلب الثالث: معوقات السياحة.	43
المبحث الرابع: الاستثمار السياحي.	45
المطلب الأول: تعريف الاستثمار السياحي وأهميته.	45
المطلب الثاني: أهداف الاستثمار السياحي وسماته.	46
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الاستثمار السياحي ومقومات نجاحه.	48
خلاصة الفصل الثاني	50
الفصل الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مداخيل السياحة في الجزائر	51
مقدمة الفصل.	52

المبحث الأول: واقع الاستثمارات السياحية في الجزائر.	**53**
المطلب الأول: الوضعية الحالية للاستثمار السياحي في الجزائر	**53**
المطلب الثاني:الأهمية الاقتصادية للاستثمار السياحي في الجزائر:	**54**
المطلب الثالث: المعوقات التي تواجه الاستثمار السياحي في الجزائر والحلول المقترح	**59**
المبحث الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالسياحة.	**61**
المطلب الأول: أهم الشركات المستثمرة في الجزائر.	**61**
المطلب الثاني: الامتيازات الجبائية الممنوحة للمستثمرين السياحيين في الجزائر.	**62**
المطلب الثالث: انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على السياحة.	**63**
المبحث الثالث: دراسة وصفية تحليلية وإحصائية لمتغيرات الدراسة.	**67**
المطلب الأول: الدراسة الوصفية التحليلية.	**67**
المطلب الثاني: اختبار استقرارية السلسلتين(اختبار جذر الوحدة).	**69**
المطلب الثالث: تقدير العلاقة قصيرة وطويلة الأجل.	**71**
خلاصة الفصل.	**79**
خاتمة عامة.	**81**
قائمة المراجع	**85**
الملاحق	**90**

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	العوامل الشرطية و الدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية.	22
2	عدد المشاريع الاستثمارية في الجزائر حسب القطاع المصرح بها في سنة 2015.	57
3	إنجاز المشاريع الاستثمارية السياحية في الجزائر لسنتي 2013-2014.	58
4	تطور عدد مناصب الشغل في القطاع السياحي من 2005 إلى 2015 في الجزائر.	59
5	إيرادات السياحة ونسب مساهمتها في الدخل الإجمالي من سنة 2005 إلى 2014.	60
6	المقاييس الوصفية للمتغير التابع ايرادات السياحة.	71
7	المقاييس الوصفية للمتغير المستقل ايرادات السياحة.	72
8	نتائج اختبار استقرارية السلسلتين حسب نموذجpp .	73
9	نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط بين المتغيرين.	77
10	نتائج اختبار الارتباط الذاتي لتقدير الخطأ العشوائي.	78
11	اختبار الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين.	79
12	اختبار PP الاستقرارية سلسلة البواقي.	80
13	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ.ECM	81
14	نتائج اختبار سببية غرانغر.	82

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	دورة حياة المنتج الدولي.	19
2	تطور عدد مناصب الشغل في القطاع السياحي من 2005 إلى 2015 في الجزائر.	59
3	تطور إيرادات السياحة في الجزائر من سنة 2005 إلى غاية سنة 2014.	60
4	نسب مساهمة السياحة في الدخل الإجمالي من سنة 2005 إلى غاية 2011.	61
5	تطور المتغير التابع خلال الفترة 2016/2000.	70
6	تطور المتغير المستقل خلال الفترة 2016/2000 وبعض المقاييس الوصفية.	71
7	السلسلة X في الفروق الأولى.	73
8	السلسلة Y في الفروق الأولى.	74
9	مراحل نموذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ لأنجل وغرانغر.	76
10	اختبار مشكلة غياب التوزيع الطبيعي.	79

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

تعتبر السياحة من المجالات الاقتصادية الحيوية فهي مصدر من مصادر خلق الثروة للكثير من الدول سواء المتقدمة أو النامية، ويلعب الفرد فيها الدور الأكبر من خلال وعيه المستمر النابع من ثقافة سياحية مبنية أساسا على ضرورة استقطاب السواح باستمرار، كما يلعب الإرث السياحي وما تملكه الدولة من إمكانيات ومواقع سياحية العامل الأساسي في جلب عدد كبير من السياح.

بغرض تلبية احتياجات السياح وجلب اكبر قدر من العملة الصعبة، تهتم الدول على اختلاف مستوى تنميتها بالاستثمار في المجال السياحي كونه يشكل النسبة الأكبر من الدور الذي يؤديه القطاع السياحي ككل في التنمية الاقتصادية لذلك تسعى جاهدة لتوفير مناخ استثماري محفز على جذب المزيد من الاستثمارات متبعة في ذلك العديد من السياسات والأنظمة.

الجزائر واحدة من دول العالم التي تزخر بمقومات سياحية هائلة، حيث قامت السلطات بتبني مجموعة من الاستثمارات التي دعمت من خلالها قطاع السياحة فأصبحت تمتلك مجموعة من الفنادق والمطاعم والملاهي بالإضافة إلى تهيئة الشواطئ والعديد من المناطق الترفيهية لكن تبقى الجهود المبذولة غير كافية بالنظر إلى ما تزخر به الجزائر من إمكانيات هامة، مقارنة بالدول الجوار، والمتتبع لسياسة الاستثمار في الجزائر والواقع السياحي يلاحظ وجود عدة نقائص تحول دون جذب استثمارات حقيقية تساهم في دعم التنمية السياحية.

فعلى الرغم من توفر البلاد على هذه الموارد الطبيعية والسياحية الهائلة إلا أنها لم تستطع عبر العقود الماضية استغلال هذه الثروات وهذا راجع لتراكم مجموعة من المعوقات الاقتصادية، السياسية، الثقافية والإدارية...الخ، والتي وقفت أمام تطور الاستثمارات السياحية لها.

هذا وقد سعت الجزائر إلى تطبيق عدة سياسات بهدف تحسين تسيير السياحة وإنشاء اطار قانوني واضح قصد النهوض بالقطاع السياحي وترقيته.

إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية البحث في السؤال الجوهري التالي:

إلى أي مدى يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة من سنة 2000 – 2016 ؟

بناءا على هذه الإشكالية الرئيسية نقوم بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى استقراريه كل من سلسلة الايرادات السياحية والاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة المدروسة؟
- هل توجد علاقة توازنية طويلة أو قصيرة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومداخيل قطاع السياحة في الجزائر في الفترة المدروسة؟
- هل توجد علاقة تكامل مشترك بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومداخيل قطاع السياحة في الجزائر؟
- هل توجد علاقة سببية بين المتغيرين في الاتجاهين (الاستثمار يسبب المداخيل، المداخيل تسبب الاستثمار الأجنبي المباشر)؟

فرضيات البحث:

بناءا على ما تم طرحه من إشكالية رئيسة وإشكاليات فرعية تم وضع فرضيات كما يلي:

الفرضية الرئيسية:

يؤثر الاستثمار الاجنبي المباشر بصورة ضعيفة في ترقية القطاع السياحي في الجزائر في الفترة (2000-2016).

الفرضيات الفرعية:

1- عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين الاستثمار الاجنبي المباشر ومداخيل السياحية في الجزائر.

2- عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين الاستثمار الاجنبي المباشر ومداخيل السياحية في الجزائر في الاتجاهين.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث فيما يلي:

1- مساهمة قطاع السياحة في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي وزيادة فرص العمل وتوفير النقد الأجنبي.

2- إبراز الدور الذي يلعبه الاستثمارات الأجنبية في تنمية قطاع السياحة في الجزائر.

3- معرفة مفهوم الاستثمار والدوافع والأهداف التي تحققها لكل من المستثمر الأجنبي والدول المضيفة من تقدم وتطور.

4- الحاجة إلى تنويع مصادر الثروة والدخل الوطني وخاصة بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

أهداف البحث : يهدف البحث إلى:

1- توضيح واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

2- محاولة التحسين بمكانة السياحة بالجزائر ومعرفة أسباب تراجعها.

3- التذكير بأهم المقومات السياحية التي تتميز بها الدولة تجعلها قنبلة سياحية متميزة.

4- إبراز الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية القطاع السياحي.

حدود البحث:

1- الحدود المكانية: دراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية القطاع السياحي في الجزائر.

2- الحدود الزمانية: تمتد فترة البحث (2000-2016) في الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك دوافع ذاتية وأخرى موضوعية كانت الدوافع لاختيار الموضوع منها:

- الميل الشخصي للبحث في موضوع الاستثمار الأجنبي والقطاع السياحي.
- نشر الثقافة السياحية.
- أهمية قطاع السياحة في التنويع الاقتصادي والاتجاه نحو التقليل من الاعتماد الكلي على قطاع المحروقات في تحقيق القيمة المضافة داخل الاقتصاد الوطني.

صعوبات البحث:

- عدم دقة الأرقام والإحصائيات المقدمة وتضاربها سواء على مستوى الهيئات الوطنية أو على مستوى الهيئات الدولية.
- محدودية المراجع المتخصصة بموضوع البحث.

المنهج المتبع في دراستنا: المنهج المتبع هو المنهج الوصفي خاصة في الفصل الأول والثاني وذلك لإبراز المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والقطاع السياحي بالإضافة إلى المنهج التحليلي من خلال عرض وتحليل بعض الجداول المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والسياحة في الجزائر خلال الفترة المدروسة.

الدراسات السابقة:

- **الدراسة الأولى:** أطروحة دكتوراه "**خالد كواش**" بعنوان" **أهمية السياحة في ضل التحولات الاقتصادية –حالة الجزائر–** كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر" 2004/2003 ، حيث أشار الطالب إلى تاريخ السياحة وتطورها وتناول أيضا الأهمية الاقتصادية للسياحة ومختلف مؤشراتها، كما ركز على الأهمية

الاقتصادية للسياحة في الجزائر وأفاق هذا القطاع بالاستناد إلى بعض التجارب السياحية لبعض الدول العربية وقد توصل الباحث إلى أنه وبالرغم من توفر الجزائر على إمكانيات وموارد مختلفة ومتنوعة إلى أن قطاع السياحة لم يؤدي الدور المنتظر في التنمية.

- **الدراسة الثانية:** أطروحة دكتوراه "**عبد القادر عوينان**" بعنوان "**السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2025**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة الجزائر03" حيث قسم الباحث دراسته إلى ثلاث أبواب، وتطرق فيها إلى دراسة تطور السياحة وأثارها المختلفة كما تطرق إلى تشخيص واقع السياحة الجزائرية ومقارنته ببعض التجارب السياحية العربية الناجحة (مصر، تونس، المغرب)، كما تطرق إلى تشخيص واقع السياحة الجزائرية من خلال، الإمكانيات والمعوقات وفي الأخير تطرق إلى الاستراتيجية الكفيلة بتطور السياحة الجزائرية في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT2025)، وقد توصل الباحث في الأخير إلى أن قطاع السياحة وقد توصل الباحث في الأخير إلى أن قطاع السياحة قد تعرض إلى عقبات وعراقيل حالت دون تطوره، وأهمها الخيارات الاستراتيجية للتنمية السياحية بعد الاستقلال، كما توصل إلى أن البداية الفعلية للنهوض بالقطاع السياحي وترقيته كان مع بداية سنوات الألفيات، وهذا بوضع استراتيجية جديدة في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الذي يعتبر تتويجا لمسار طويل، وبمشاركته الفاعلين في القطاع السياحي.

- **الدراسة الثالثة:** رسالة ماجستير " **سماعيني نسيبة** " بعنوان "**دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران" حيث قسمت دراستها إلى ثلاثة فصول، فتطرقت في الفصل الأول إلى مفاهيم عامة حول السياحة أما فيما يخص الفصل الثاني فقد قامت بتشخيص واقع السياحة في الجزائر و في الفصل الثالث بينت أهمية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني، وقد توصلت الباحثة في الأخير إلى أن القطاع السياحي يلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، ذلك لأنه يعد مصدرا من مصادر الدخل بالعملة الصعبة ، وخلق فرص العمل بالإضافة إلى دوره في تنشيط الاستثمار وتطوير وتنمية المناطق السياحية.

- **الدراسة الرابعة:** رسالة ماجستير "**تريكي العربي**" بعنوان " **واقع الاستثمار السياحي دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03" حيث قسم الباحث دراسته إلى ثلاثة فصول، في الفصل الأول تطرق إلى مفاهيم عامة حول السياحة والاستثمار أما الفصل الثاني فقد بين

واقع السياحة في كل من الجزائر وتونس، أما الفصل الثالث فتطرق إلى واقع الاستثمارات السياحية في كل من الجزائر وتونس، وفي الأخير قد توصل الباحث إلى أنه تطوير القطاع السياحي يتطلب مدة زمنية طويلة من خلال ترسيخ ثقافة أهمية السياحة في المجتمع الجزائري كل هذه يساعد على جلب السياح و من ثم جلب المستثمرين وان تونس سبقت الجزائر في الاهتمام بالقطاع السياحي منذ سنوات طويلة.

هيكلة البحث

لأجل معالجة الإشكالية السابق طرحها واختبار الفرضيات تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول، حيث خصص الفصل الأول لدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر والمفاهيم النظرية المتعلقة به، أما الفصل الثاني فقد تعلقت مفاهيمه بالسياحة والاستثمار السياحي، أما الفصل الثالث فهو محاولة لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية القطاع السياحي الجزائري بدراسة قياسية (2000-2016).

الفصل الأول

مقدمة الفصل:

لقد تعاظم دور الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي، فهو يعتبر وسيلة تمويل بديلة تلجأ إليه العديد من الدول التي تواجه العجز في تمويل استثماراتها، وكذلك له دور في رفع القدرات الانتاجية للاقتصاد، وزيادة معدلات التشغيل بالإضافة إلى نقل وإدخال التكنولوجيا والتقنيات الحديثة، وقد ظهرت الحاجة إليه من طرف الدول النامية للاستفادة من المزايا التي يتمتع بها.

من أجل التعرف على أهم الجوانب المتعلقة بهذه الظاهرة الاقتصادية قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مدخل للاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر، الدوافع والمحددات.

المبحث الثالث: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الرابع: أثار ومخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: مدخل للاستثمار الأجنبي المباشر.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أكثر أنواع الاستثمار تفضيلا فهو يعد شكل من أشكال التمويل الخارجي الذي تعتمد عليه الدول لأنه يوفر الموارد اللازمة للقيام ببرامج الاستثمار التي تستهدفها خطط التنمية الاقتصادية في هذه الدول.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته.

سنطرق في هذا المطلب إلى مفهوم وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

هناك عدة مشاكل واجهت الكُتَّاب الاقتصاديين في تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك نظرا لاختلاف المعايير الإحصائية.

في البداية نعرض بعض تعاريف الاقتصاديين:

1. فريد النجار عرفه على أنه: "يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر السماح للمستثمرين من خارج الدولة لتملك أصول ثابتة ومتغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة، أي تأسيس شركات أو دخول شركاء في الشركات لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية المختلفة"[1].

2. أما نزيه عبد المقصود مبروك عرفه على أنه: "تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب الملكية الكاملة لها، أو ملكية لنصيب منها يكفل له حق الإدارة"[2].

3. كذلك وردت تعاريف من طرف المؤسسات والهيئات الدولية، حيث تبنت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:(O.C.D.E) تعريفين فالأول هو: تحرير حركة رؤوس الأموال وذلك بهدف تحرير مطلق لحدود العمليات، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار القائم على تحقيق علاقات اقتصادية دائمة من أجل تطبيق فعلي في تسيير المؤسسات وهذا لا يتم إلا بواسطة [3]:

- إنشاء وتوسيع مؤسسة، ملحقة، فرع...إلخ.

---

[1]- فريد النجار، الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص24.

[2]- نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص31.

[3]- عليوش قربوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص2.

- المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة من قبل.
- تكون طبيعة القرض هنا طويلة المدى (5 سنوات أو أكثر).

كما عرفه مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTA) على أنه: "الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين الشركة في البلد الأم، وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد أخر"[1].

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المنظمة العالمية للتجارة: "ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأصلي) والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى (دول مضيفة) مع نية تسييرها"[2].

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعرف على أنه: ذلك الاستثمار الذي يتجسد من طرف مستثمر أجنبي وعلى أرض الواقع مع مشروطية الإدارة والإشراف بشكل مستقل أو بشكل مشارك، وهذا المستثمر يتخذ عدة صفات (عمومي، خاص، طبيعي، أو معنوي) في البلد غير البلد الذي يقيم فيه من أجل أهداف معينة.

ثانيا: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.

1- الاستثمار الأجنبي مصدر لتعويض العجز في الادخار المحلي وتحقيق زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي فأحد الأهداف الرئيسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي هو إقامة مشروعات إنتاجية في كافة المجالات الصناعية والزراعية والخدمية التي تهدف إلى إنتاج سلع وخدمات ذات ميزة تنافسية للتصدير وتكون مؤهلة للقبول بالأسواق العالمية كما أن توفر رأس المال يسمح بالتوسع في الإنتاج وتنوع المنتوج وتحسين جودته[3].

2- الاستثمار يعتبر المحرك الأساسي لعملية التصدير وهذا ما تثبته تجارب الدول في هذا المجال كالصين التي سنويا ما يعادل 40 مليون دولار، وهذا يساعد على وجود قطاع تصديري قوي مما يزيد في جذب المزيد من التدفقات

[1]- حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر- تعارف وقضايا- ، مجلة جسر التنمية، الكويت، العدد32، 2004، ص05.

[2]-بلال بوجمعة، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و أفاقها في ظل الشراكة الأورو متوسطية – دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2007، ص19.

[3]- فريد كورتل، عبد الكريم بن عراب، أشكال ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة لواقعه بالدول العربية وبعض البلدان النامية، مجلة أبحاث لروسيكادا العلمية المحكمة، سكيكدة، العدد 3، 2010، ص 3.

الاستثمارية التي تترجم في شكل زيادة في صادرات السلع والخدمات مما يجذب استثمارات جديدة وهذا ما يؤدي إلى معالجة العجز في ميزان المدفوعات وزيادة الحصيلة من العملة الأجنبية[1].

3- الاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة الإدارية والتسويقية الجديدة فالتكنولوجيا الحديثة تساعد في تطوير المنتوج وتخفيض تكاليف الإنتاج.

4- الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد على خلق فرص العمل[2].

المطلب الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر.

تتميز الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعدة خصائص تميزها عن باقي الاستثمارات الأخرى ومن بين هذه الخصائص ما يلي:

- انخفاض حدة المنافسة في السعر والجودة في الدول المضيفة تجعل المستثمر الأجنبي يشغل مزاياه التنافسية لأصول فترة ممكنة، خاصة إذا وجد ارتفاع في الطلب على منتجاته في البلد المضيف.

- اقتران الاستثمار الأجنبي المباشر بتدفقات رؤوس الأموال فقط وتقنيات الإنتاج ومهارات التسيير والخبرات الإدارية، كما تسمح هذه الاستثمارات بمشاركة رأس المال المحلي إضافة إلى فوائد أخرى كتحفيز الكفاءات المحلية على العزوف عن الهجرة إلى الخارج بما يوفر لها من عرض وظروف العمل.

- ارتباطه بظاهرة العلاقات الاقتصادية الدولية للدول المضيفة مع الدول الأخرى، حيث تقوم بتسجيل هذه النشاطات في حساباتها العامة ومنها ميزان المدفوعات في فئة حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل بحكم الطابع الزمني الطويل الأجل للاستثمار الأجنبي المباشر.

- تحقيق إيرادات جبائية للدول المضيفة على نشاطات المشاريع الاستثمارية، كما أنه لا يترتب عليها عبء ثابت في ميزان المدفوعات حيث يقتصر دخل المستثمر الأجنبي على الربح الذي يحققه وبالتالي فإن السداد مرتبط بربحية المشروع[3].

[1]- منصوري الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص42.

[2]- أشرف السيد حامل قبال، الاستثمار الأجنبي المباشر، ط1، دار الفكر الجامعي، مصر، 2013، ص22.

[3]- دواح بلقاسم، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز المجهودات التنموية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2010، ص17.

– تمكين الدول المضيفة لهذه الاستثمارات من تحصيل مداخيل بالعملة الصعبة وذلك عندما يرتكز نشاط المشروع في الإنتاج للتصدير حيث تتوافر لدى المستثمر الأجنبي قدرة أكبر على تسويق منتجاته في الخارج نظرا لما يتاح له من الخبرة والمعرفة بهذه الأسواق.

– تجنب العوائق التي تعترض حركة التجارة والاستثمار ومنها الرسوم العالية على الواردات أو فرض رسوم جديدة عليها من أجل مكافحة الإغراق، قواعد الشراكة التي تقضي بأن يتم التصنيع في منطقة معينة أو أن تكون هناك نسبة من عناصر الإنتاج الوطنية في المنتوج النهائي.

– قيام العديد من المؤسسات المستثمرة بإنجاز مشاريع في قطاعات تلجأ من خلالها إلى التوظيف الكثيف للتقنيات الصناعية المستغلة في ذلك ما تتمتع به من مزايا تقنية وإنتاجية مقارنة في الأسواق العالمية، أو في مجال الصناعات ذات التكاليف العالية في البحوث والتطوير[1].

المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة صور منها الاستثمار المشترك، الاستثمارات المملوكة بالكامل، الشركات متعددة الجنسيات، مشروعات أو عمليات التجميع والمناطق الحرة.

أولا: الاستثمار المشترك.

هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو شخصيتان معنويتان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة، وبراءات الاختراع أو العلامات التجارية....إلخ.

من خلال هذا التعريف يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن اتفاق بين مستثمر وطني ومستثمر أجنبي من أجل ممارسة عملية إنتاجية وهذا داخل البلد المضيف[2].

[1]– دواح بلقاسم، مرجع سبق ذكرة، ص17.

[2]– عبد السلام أبو قحف، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، ط1، مكتبة شعاع، مصر، 1998، ص237.

ثانيا: الاستثمارات المملوكة بالكامل.

تمثل مشروعات الاستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر أشكال الاستثمارات الأجنبية المفضلة لدى الشركات متعددة الجنسيات وتجدر الإشارة إلى أن هذه المشروعات تتمثل في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع أخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة.

إذا كان هذا الشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر مفضلا لدى الشركات متعددة الجنسيات ونجد أن الكثير من الدول النامية المضيفة تتردد كثيرا (بل ترفض في بعض الأحيان) في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار، ويعتبر الخوف من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من أثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي، كذلك الحذر من احتمالات سيادة حالة احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية من بين أهم الأسباب الكامنة وراء عدم تفضيل لكثير من دول العالم الثالث للاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.

مع افتراض قبول هذه الأسباب نجدر بالذكر أن الممارسات والادلة تشير إلى أن بعض الدول النامية في شرق أسيا (كوريا الجنوبية وسنغافورة، وتايوان وأمريكا اللاتينية كالبرازيل والمكسيك، بل وفي إفريقيا أيضا تمنح فرصا للشركات متعددة الجنسيات بتملك فروعها تملكا كاملا في هذه الدول، كوسيلة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في الكثير من مجالات النشاط الاقتصادي[1].

ثالثا: الشركات متعددة الجنسيات.

هي عبارة عن مجموعة من الشركات، تتمتع كل منها بجنسيات متعددة، ومتحدة في المصالح الاقتصادية، ويتعدى نشاطها حدود دولة واحدة، وتخضع في سيطرتها وإشرافها للشركة الرئيسية (الشركة الأم)[2].

قد يطلق عليها أيضا الشركات العابرة حيث يمتلك رأس مالها أكثر من دولة أو شركة أو مزيج من الاثنين[3].

تعتبر العوامل الأساسية في ظهور العولمة، ومن سماتها الأساسية تعدد الأنشطة التي تشتغل منها دون أدنى رابط بين المنتجات المختلفة، فهي تستند إلى اعتبار اقتصادي مهم، وهو تعويض الخسارة المحتملة في نشاط معين بأرباح تتحقق من أنشطة أخرى وتتعدد أساليب إنتاجها بحيث إذا ارتفعت قيم أحد عناصر الإنتاج التي يعتمد

[1]- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، ط1، مكتبة الإشعاع ، مصر، 2003، ص487.

[2]- موسى السعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، ط1، دار الصفاء، الأردن، 2008، ص179.

[3]- صدقة محمد عمر هاشم، ضمانات الاستثمارات والقانون الدولي، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص16.

عليها أسلوب إنتاجي ما يمكن الانتقال إلى أسلوب انتاجي أخر يعتمد على عنصر إنتاجي ذو ثمن منخفض نسبيا، ومن هناك جاءت تسمية هذه الشركات باسم متعددة الجنسيات[1].

رابعا: مشروعات وعمليات التجميع.

هذه المشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (عام أو خاص) يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين (سيارة مثلا) لتجميعها كي تصبح منتجا نهائيا، وفي معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتتفق العمليات وطرق التخزين والصيانة والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مالي يتفق عليه.

في هذا الشأن تجدر الإشارة إلى أن مشروعات التجميع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي[2].

خامسا: الاستثمار في المناطق الحرة.

يهدف هذا النوع إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، ولهذا تسعى الدول لجعل المناطق الحرة مناطق جاذبة للاستثمارات وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من الحوافز والمزايا والإعفاءات، ويكون الاستثمار الأجنبي هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة ويعمل من خلال قوانين خاصة منظمة له تنظم إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة[3].

[1]- أحمد عبد العزيز وأخرون، الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة الاقتصادية، العراق، العدد28، 2010، ص127.

2- عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2003، ص24.

[3]- أميرة حسب الله محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دارسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص19.

المبحث الثاني: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر، الدوافع والمحددات.

تعتبر الاستثمارات الأجنبية وسيلة تمويل دولية فعالة، وهذا لما لها من أهمية كبيرة في تنمية أي اقتصاد، كما تلعب دور كبير في التقليل والحد من المديونية نظرا لما توفره من فرص تمويل لاقتصاديات الدول المضيفة، وعليه سنتناول في هذا المبحث أهداف ودوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن الهدف العام للاستثمار هو تحقيق العائد وذلك مهما كان نوع الاستثمار وكذلك يهدف إلى تكوين الثروة وتنميتها وتأمين الحاجات وكذا المحافظة على قيمة الموجودات هذا بصفة عامة، ولكن يهدف الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة إلى:

1- الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها لأجل استخدامها في صناعاتها.

2- إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركة الأجنبية.

3- الاستفادة من القوانين المتعلقة بالتشجيع والإعفاءات الضريبية التي تمنحها الدول المستثمر فيها.

4- الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المستثمر فيها.

5- سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركة والصناعات المحلية من حيث الجودة والاسعار وذلك لتملكها تكنولوجيا متطورة.

6- تقليل المخاطر التي تتعرض لها استثمارات الشركات الأجنبية إذ كلما توزعت وانتشرت الاستثمارات على عدد كبير من الدول كلما قل الخطر[1].

7- تلعب الاستثمارات الأجنبي دورا مهما في رفع القدرة التصديرية للبلد مما يدعم إيجابيا رصيد ميزان المدفوعات، من خلال تدفق العملة الصعبة من الخارج إلى الداخل.

8- تغير البيان أو الهيكل الاقتصادي ونقله من طرق الإنتاج التقليدية إلى طرق الإنتاج المتطورة.

9- الاحتكار وهو هدف المستثمرين الأجانب أو الشركات متعددة الجنسيات.

10- تعمل الاستثمارات الأجنبية على ربط اقتصاديات الأقطار النامية باقتصاديات الأقطار المتقدمة الصناعية الكبرى الأمر الذي يمّكن هذه الأخيرة من ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية لتحقيق مطالبها، كما يؤدي هذا

[1]، أحمد زكرياء ضياء، مبادئ الاستثمار ، دار النهج، للنشر والتوزيع للنشر والتوزيع، الأردن، 1997، ص20.

الارتباط إلى تعرض الأقطار النامية للصدمات والأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها الاقتصاديات المتقدمة من وقت لآخر.

11-نقل التقنيات التكنولوجية في مجال الإنتاج والتسويق.

12-المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية مما يساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي بينها.

13-البحث عن التموقع والتمركز بالقرب من مصادر المواد الخام أو المواد الأولية، ذلك تعظيما لأرباحه وتقليلا لتكاليف الإنتاج[1].

المطلب الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.

هناك نوعين من الدوافع دوافع خاصة بالمستثمر الأجنبي ودوافع خصة بالدولة المضيفة تتمثل في:

أولا: دوافع المستثمر الأجنبي.

كثيرا ما تلجأ الشركات أو الفراد إلى الاستثمار في دول أخرى غير البلد الأم سعيا منهم وراء تحقيق أهداف محددة يمكن تحقيقها، ومن أهم الاهداف التي يؤمل تحقيقها من قبل المستثمرين ما يلي:

1- الحصول على المواد الخام من الدول المستثمرة فيها والتي لم يكنوا سيجدونها في بلادهم بذات التكلفة، النحاس، الزنك، البترول...إلخ لأجل استخدامها في صناعاتهم، فتقام الاستثمارات في البلدان الغنية بهذه المواد لإقامة الإنشاءات اللازمة لاستخراج هذه المواد الأولية.

2- الاستفادة من وفرات الحجم على مستوى الإنتاج.

3- إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية خاصة لتسويق فائض كبير في السلع الراكدة والتي لا تستطيع هذه الشركات تسويقها في موطنها[2].

4- الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المضيفة مثل رفض الأيدي العاملة.

5- الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار والإعفاءات الضريبية التي تمنحها كثير من الدول المستثمر فيها من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية إليها[3].

---

[1]- عبد الكريم كاكي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، ط1، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2013، ص ص41-42.

[2]- حمود الزبيدي، الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار العولمة، الملتقى الدولي الأول حوول العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، جامعة سكيكدة، 14/13ماي 2001، ص ص82-83.

[3]- محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول الاسلامية،ط1، دار النفائس للنشر،الأردن، 2005، ص27.

6- تقليل المخاطر التي تتعرض إليها استثمارات الشركات الأجنبية والتي يحملها الإنتاج في بلد واحد مثل: الحرب، التأميم، زيادة الرسوم الجمركية...إلخ.

7-الإستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المضيفة إذ أن الشركات الأجنبية قدى تحقق أرباحا من استثماراتها الأجنبية تفوق بكثير أرباحها من عملياتها داخل وطنها[1].

ثانيا: دوافع الدولة المضيفة.

تسعى الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق أهدافها ومن أهم هذه الدوافع:

1- تحقيق تقدم اقتصادي وجذب الاستثمارات الدولية.

2- الحصول على التكنولوجيا المتقدمة وتوفير الإدارة الحديثة[2].

3- المشاركة في حل مشكلة البطالة المحلية وتوظيف عوامل الإنتاج المحلية.[3]

4- إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات.

5- الاقتصاد التصديري من خلال الشركات الوافدة.

6- تقديم مجموعة من المزايا الضريبية وغير الضريبية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

7- إنشاء صناعة جديدة.

8- التوسع في الصناعات والخدمات كالسياحة والتأمين والمصاريف.

9- تنمية التجارة الخارجية وتحسين المركز التنافسي للدولة[4].

المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

هناك العديد من المحددات لاتخاذ القرار الاستثماري، وهي تختلف في أهميتها باختلاف طبيعة المشروع الاستثماري وجنسية المستثمر، وتتمثل أهم هذه المحددات فيما يلي:

[1]- فريد النجار، نظريات التمويل ونماذج الاستثمار، وكالة الأهرام للتوزيع، مصر، 1998، ص21.

[2]- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007، ص246.

[3]- علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص247.

[4]- أحمد موفق، حلا سامي خضير، الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية- نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي، مجلة الإدارة والاقتصاد، العراق، العدد80، 2010، ص141.

أولا: الاستقرار السياسي.

يعتبر من بين أهم العوامل التي تؤثر في جذب المستثمرين وجعلهم يتوطنون في دولة ما للاستثمار، لأن المستثمر الأجنبي لا يقوم بالاستثمار في أي بلد إلا إذا توفر عامل الطمأنينة والاستقرار السياسي، حيث لو توفرت المردودية الكبيرة المتوقعة للاستثمار الأجنبي في بلد ما لكن في ظل غياب استقرار سياسي فهو لا يقوم بالاستثمار[1].

ثانيا: حجم السوق واحتمالات نموه.

إن حجم السوق واحتمالات النمو عامل من العوامل المهمة ومحدد جد مهم لاتخاذ قرار توطن الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يتأثر هذا الأخير بحجم الطلب على منتجات المشروع الاستثماري كما أنه إذا كان هذا المشروع في موقع ذو استهلاك كبير وواسع سيوفر العديد من التكاليف الذي يتحملها المستثمر وهذا راجع إلى الطلب الكلي على المنتوج، ومن ثَّم العمل على استغلال الطاقة المتاحة، وبالتالي سيؤدي إلى تخفيض تكلفة إنتاج الوحدة الواحدة في ظل ثبات التكاليف الثابتة، كما يأمل المستثمر أثناء توطنه في الدولة إلى زيادة الأرباح خلال العمر الإنتاجي للمشروع الاستثماري والتي يحددها احتمال نمو هذه الأسواق[2].

ثالثا: سياسات اقتصادية كلية مستقرة.

من بين العناصر الرئيسية التي تشجع الاستثمار هو وجود بيئة اقتصادية تتمتع بالاستقرار والثبات، لأنها تعطي إشارات سليمة لكل من المستثمر المحلي والأجنبي إضافة إلى اهتمامها بتحرير الاقتصاد والانفتاح على العالم الخارجي والتي تعد شرط اساسي لتدفق الاستثمار، ويمكن الوصول إلى هذه البيئة عن طريق تطبيق انتهاج برامج الإصلاح الاقتصادي التي تعمل على التحكم في التضخم وعجز الميزانية[3].

[1]- فليح حسن خلف، التمويل الدولي، ط1، مؤسسة الوراق، الأردن، 2004، ص ص 184-185.

[2]- رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق أسيا وجنوب شرق أسيا مع التطبيق على مصر، المكتبة العصرية، مصر، 2007، ص99.

[3]- نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 45.

رابعا: الحوافز المالية والتمويلية.

الحوافز المالية: وتتمثل في الحوافز الضريبية بصفة أساسية من أهم أشكاله الإعفاءات الضريبية المؤقتة، ائتمانات ضريبية للاستثمار وحوافز التصدير...إلخ.

الحوافز التمويلية: تتمثل الانواع الأساسية منها في الإعلانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال، الإنتاج، تكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الاستثماري، وفي الائتمان الحكومي المدعم...إلخ[1].

خامسا: الإطار التشريعي والتنظيمي.

يعتبر الإطار التشريعي والتنظيمي محدد مهم ومؤثر في اتجاهات الاستثمارات الأجنبية إذ تتوفر على مجموعة من الأمور هي:

1- ضرورة وجود ضمانات تكون كفيلة بحماية المستثمر من المخاطر التي يتعرض لها مثل التأمين، المصادرة، نزع الملكية، وكفالة تحويل الأرباح إلى الخارج وحرية دخول رأسمال وخروجه بالإضافة إلى وجود نظام يضمن حماية حقوق الملكية الفكرية.

2- إقامة قانون موحد للاستثمار خال من الغموض ويتميز بالشفافية والوضوح والاستقرار مع الأخذ بعين الاعتبار التوافق بين القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة لحكم المستثمر.

سادسا: بنية أساسية مناسبة.

من أجل تحفيز المستثمرين الأجانب لابد من توفر البنية التحتية المتمثلة في شبكة النقل والاتصالات الحديثة وشبكة الكهرباء عالية الجودة...إلخ، جميع هذه العناصر، إذا توفرت بشكل جيد ستؤدي إلى رفع المردودية وتجنب الخسائر بالنسبة للمستثمر الأجنبي وتشجع على قدومه[2].

[1]- أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 39،

[2]- عبد الرزاق محمد حسين الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص70.

المبحث الثالث: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر.

قامت العديد من التيارات الفكرية بدراسة وتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، ونظرا لوجود علاقة مزدوجة بكل من المؤسسات المستثمرة من جهة والدولة المضيفة من جهة أخرى، مما أدى إلى صعوبة تحديد مفهومه من طرف المفكرين الاقتصاديين وهذا ما يفسره الاختلاف في النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر، وسنتعرض في هذا المبحث إلى تفسير أهم هذه النظريات التي عالجت الموضوع وأهمها:

المطب الأول: النظرية الكلاسيكية والنظرية النيوكلاسيكية.

سنطرق في هذا المطلب إلى النظرية الكلاسيكية والنظرية النيوكلاسيكية:

أولا: النظرية الكلاسيكية:

ينطلق العديد من المفكرين الاقتصاديين الكلاسيك في تحليلهم للاستثمار الأجنبي المباشر من المنافسة التامة للسوق الكاملة، لا وجود لعرقلة الحدود الجغرافية ضد حركة راس المال وعناصر الإنتاج.[1]

يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع، غير أن المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات (المستثمر الأجنبي) وليست على الدول المضيفة، حيث تستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم.

2- صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرر فتح الباب لهذا النوع من الاستثمارات.

3- قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتوائم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة.

4- إن ما تنتجه الشركات متعدة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة الاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم ومتطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.

[1]- سلمان حسن، الاستثمار الأجنبي المباشر و الميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004، ص33.

5- إن وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر بصورة مباشرة على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها من خلال ما يترتب عليها من تبعية سياسية بسبب:

- اعتماد التقدم التكنولوجي في الدول المضيفة على دولة أخرى.
- قد تمارس الشركات متعددة الجنسيات الكثير من الضغوط السياسية على الأحزاب السياسية في الدولة المضيفة.
- قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيها يختص بهيكل توزيع الدخول، وذلك لما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظائرها من الشركات الوطنية أو المحلية، وعليه يترتب على هذا خلق الطبقة الاجتماعية[1].

ثانيا: النظرية النيوكلاسيكية.

تقوم هذه النظرية على أساس أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالبا منعزلة عن بعضها البعض، وأيضا نظرا لأن أسواق رأس المال ليست بالقدر الكافي والعالي من التطورات في الكثير من الدول وخاصة النامية منها.

من ثم فالنظرية النيوكلاسيكية تشرح تدفق راس المال على أنه استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة لأخرى، فرأس المال يستدفق إلى المناطق التي تحصل فيها على أكبر عائد، حيث كان أولين عام (1933) أول من قدم شرحا لتحركات رأس المال الدولي والذي أوضح أهم عنصر محرك لتصدير واستيراد رأس المال هو بالتأكيد راجع لاختلاف سعر الفائدة[2].

فشلت النظرية النيوكلاسيكية في تقديم تفسير واضح للاستثمار الأجنبي المباشر لأسباب عديدة وهي:

- عدم التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر لأن أسباب وأثار كلا من النوعيين لا بد أن تختلف.
- عدم التطرق لشرح قيام عدد محدود من الشركات بانتهاز الفرصة لتصبح شركات متعددة الجنسيات في حين لا تقوم بذلك البعض الأخر من الشركات.
- عدم القدرة على شرح حالة حدوث الاستثمار من وإلى الدولتين أو في نفس الوقت، بالإضافة إلى عدم القدرة على شرح الأسباب التي من أجلها تفضل الشركات القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر بدلا من التصدير.

[1]- عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص ص 14-15.
[2]- رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص39.

– الفشل من التعامل مع الواقع الاقتصادي للقيام على افتراض المنافسة الكاملة، وغياب تكلفة الانتقال وعدم كمال المعلومات[1].

المطلب الثاني: نظرية عدم كمال السوق ونظرية الحماية.

تناولنا في هذا المطلب كل من نظرية عدم كمال السوق ونظرية الحماية:

أولا: نظرية عدم كمال السوق.

تقوم هذه النظرية على عدة افتراضات عند تحليلها لأسباب اتجاه الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في الدول المضيفة، أولى هذه الافتراضات هي غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية وانخفاض المعروض من السلع في تلك الدول، كما تفترض أيضا الشركات المحلية في الدول المضيفة ليست لها القدرة على منافسة الشركات الأجنبية في مختلف مجالات الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية وحتى الوظيفة (مستوى الإدارة، المستوى التكنولوجي، توافر الموارد المالية)[2].

حيث أن أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي توفر لها قدرة تنافسية أكبر ما يلي:

– اختلافات جوهرية في نوعية إنتاجها بالمقارنة مع الإنتاج المحلي.

– توفر مهارات إدارية وإنتاجية وتسويقية مقارنة مع ما هو متوفر منها في الشركات المحلية.

– اختراق إجراءات الحماية الإدارية والجمركية من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر.

– التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل وأساليب إنتاجية أكثر حداثة وتطور.

– الاستفادة من الامتيازات والتسهيلات المالية وغيرها، والتي تمنح الشركات الأجنبية بهدف جذبها الاستثمار في الدول العربية.

– قدرات تتيح لها تحقيق حجم كبير في الإنتاج والاستفادة من وفرات الحجم التي يجعل إنتاجها أقل تكلفة وسعرها بالمقارنة مع المشروعات المحلية التي تنتج بتكلفة وسعر أعلى.

في هذا الشأن يرى"هودينغ" أنه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية فإن هذا يعني انخفاض قدرة الشركات متعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق حيث لا توجد الحرية الكاملة أما أي

[1]– عبداوي منى، مخلوفي أحلام، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل (دراسة حالة الجزائر) خلال الفترة (2000–2015)، مذكرة ماستر، جامعة 08ماي1945، 2017، ص ص 14–15.

[2]– منصوري الزين، مرجع سبق ذكره، ص 248.

مستثمر للدخول في السوق، ولذلك مدخلات أو عناصر الإنتاج المستخدمة تتصف بالتجانس، ومن ثم فإنه قد لا توجد مزايا تنافسية للشركات متعددة الجنسيات في مثل هذا النوع من نماذج السوق[1].

الانتقادات الموجهة لنظرية عدم كمال السوق:

فما يخص هذه الانتقادات يرى روبوكسيموندس ما يلي:

– افتراض هذه النظرية معرفة الشركات متعددة الجنسيات بكل فرص الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة ولكن هذا في الواقع العملي غير ممكن.

– افتراض هذه النظرية أن أفضل الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي دون تقديم براهين مقبولة، إذا تم استغلال المزايا الاحتكارية لهذه الشركات الأجنبية من خلال الاستثمار في الأشكال الأخرى للاستثمار[2].

ثانيا: نظرية الحماية.

يقصد بالحماية قيام شركات الاستثمار الأجنبي باستهداف زيادة عوائدها إلى أقصى حد ممكن عن طريق حماية أنشطتها الخاصة كالبحث والتطوير والابتكارات التكنولوجية والعمليات الإنتاجية الجديدة، والقيام لها داخل الشركة الأجنبية وفروعها وعدم السماح بخروجها إلى المشروعات الأخرى في الدول المستقبلية لهذه الشركات حتى تتحقق بذلك الحماية المطلوبة لاستثماراتها والوصول إلى أهدافها[3].

يرى "هودينج" ضرورة احتفاظ الشركات الأجنبية بالأصول المعنوية (المعرفة، الخبرة، أو الاختراعات...إلخ) إلى تحقيق الميزة المطلقة عوض بيعها إلى أحد الشركات بالدول المضيفة من أجل تحقيق الحماية لاستثماراتها، ومن ثم تحقيق أهدافها المرجوة، بالإضافة إلى أنه يمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تحقق الحماية لاستثماراتها بأساليب المتاحة الأن، التي قد تكون أكثر فعالية ومتمثلة في ضوابط حماية براءات الاختراع بمختلف أنواعها على مستوى العالم، وهذا من خلال مواثيق متفق عليها تقوم على تنفيذها منظمات دولية تابعة لهيئة الأمم المتحدة أو مستقلة[4].

[1]– فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 181.

[2]– سحنون فاروق، قياس بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير، جامعة سطيف، 2010، ص 33.

[3]– فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 182.

[4]– سحنون فاروق، مرجع سبق ذكره، ص 38.

المطلب الثالث: نظرية دورة حياة المنتج.

إن دورة حياة المنتج لفرنون تربط كل من التجارة والاستثمار من خلال إضافة بعد زمني لنظرية الميزة الاحتكارية. حيث تأسس هذا النموذج بشكل رئيسيي على نظريات الفجوة التكنولوجية للتجارة الدولية أين تلعب الاختلافات التكنولوجية بين الدول دورا هاما في قيام كل من التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر[1]، الأمر الذي يؤدي إلى اكتساب بعض الشركات ميزة تكنولوجية تسمح لها باحتكار سوق السلعة، ففي سياق بحثه عن مصدر الميزات الاحتكارية التي تتمتع بها الشركات في الدول المتقدمة، حيث أكد فرنون أن تميزها يعود أساسا إلى اهتممتها بالبحث والتطوير وتخصيصها موارد مالية معتبرة كنفقات الاستثمار المتعلقة به، ومع اشتداد المنافسة الدولية وشيوع التكنولوجيا المستخدمة في المنتج تميل الميزة الاحتكارية لهذه الشركات الأمريكية وهو ما يؤدي إلى تطوير منتوج بديل، ومن ثم البحث عن استراتيجية بديلة للتوطن تبدأ بمنح تراخيص الإنتاج أو الدخول في مشاريع شراكة الإنتاج وتسويق نفس المنتوج في البلدان المضيفة[2].

في هذا السياق يميز" فرنون" بين ثلاثة مراحل في دورة حياة المنتج هي[3]:

- مرحلة المنتج الجديد.
- مرحلة المنتج الناضج.
- مرحلة المنتج النمطي.

[1]- محمد الصالح قريشي، المالية الدولية، ط1، مؤسسة الوراق، عمان، 2008، ص165.

[2]- ساعد نوراوي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر، دول المغرب العربي، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2008، ص36.

[3]- رصا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص50

سنحاول شرح كل مرحلة من مرتحل دورة حياة المنتج من خلال الشكل الآتي:

التصدير

الشكل رقم (1): دورة حياة المنتج الدولي

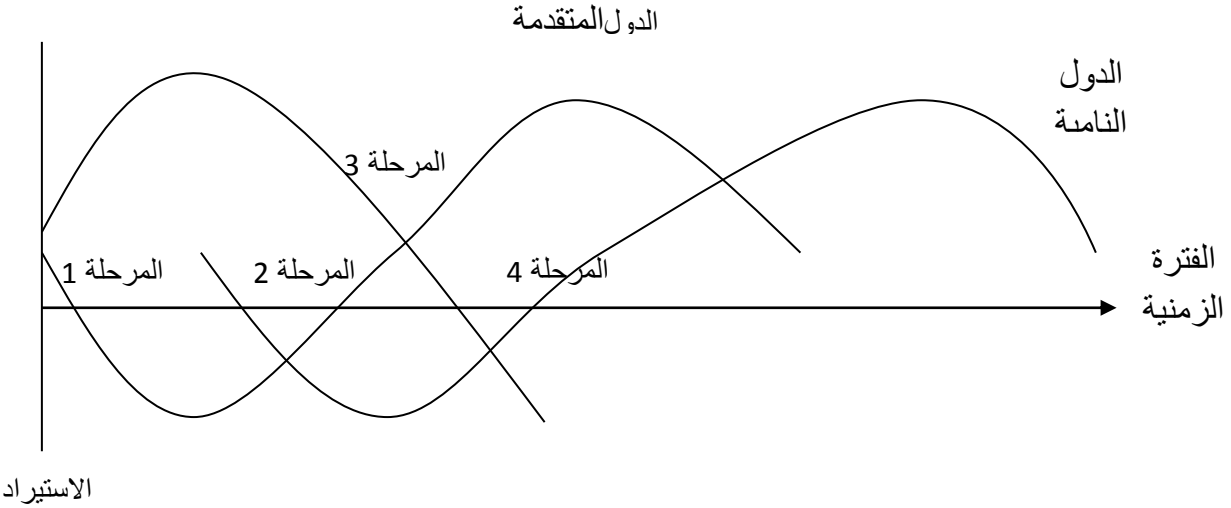

الاستيراد

المصدر: عبد السلام أبوا قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، ط2، المكتب العربي الحديث، مصر، 1991، ص401.

أولا: مرحلة المنتج الجديد:

تتميز هذه المرحلة بالإنفاق الكبير (مصاريف البحث والتطوير، موارد بشرية مؤهلة...إلخ).

أحيانا بالخسائر المالية التي قد لا يمكن معها تحقيق الربح حيث تعد حملات إعلانية مكثفة خلال مرحلة إدخال المنتج الجديد إلى السوق تهدف إلى خلق حالة من الوعي والولاء للعمالة التجارية الجديدة، بالإضافة إلى أن السوق المحلي يجب أن يكون منفتحا على الأسواق الخارجية حيث أن عملية تطوير المنتج الجديد أو تحسين منتج قائم غالبا ما يتم في الدول المتقدمة اقتصاديا.

نظرا لغياب المنافسة في تلك المرحلة وكون المنتج جديد الشركة صاحبة المنتج الجديد لن نعطي أهمية كبرى، لتكلفة الإنتاج وأثرها على سعر السلعة، بينما يتم تصريف وبيع معظم المنتج الجديد في السوق الداخلي للدولة الأم خلال تلك المرحلة، فإن الشركة المبتكرة للمنتج الجديد سوف تسعى للبحث عن فرص تصديرية التي تظهر

أولا في الدول المتقدمة الأخرى أين تتشابه أذواق المستهلكين وقدراتهم الشرائية مع الأفراد في الدولة التي تنشأ فيها المنتج في الأخير سوف تجبر الشركات المبتكرة على القيام بالاستثمار في الخارج [1].

ثانيا: مرحلة المنتج الناضج:

ومن أهم ما يميز هاته المرحلة ما يلي:

خلال هذه المرحلة يشهد المنتج نمو سريعا بسل توسع المستهلكين في عملية الشراء، حيث تشتد المنافسة ليصبح الطلب في الدولة الأم أكثر حساسية لعامل السعر، الأمر الذي يجعل من الصعب التوسع في عملية الإنتاج في الدولة الأم لأسباب عديدة من بينها ظهور منافسين جدد بالداخل، ولذا تجد الشركة من الضروري الاستثمار الخارج.

من ثم يدخل المنتج مرحلة النضج التي يليها الانهيار نتيجة لتغير الأذواق أو اعتماد المنتج على تكنولوجيا متخلفة في ظل ثورة التكنولوجيا، مما يؤدي إلى انخفاض المبيعات ثم الأرباح حيث تجد الشركة نفسها أمام مرحلة جديدة في مكان أخر غير الدولة الأم[2].

خلال مرحلة المنتج الناضج تقوم الشركة المبتكرة للاستثمار الأجنبي المباشر بإنشاء أدوات خاصة بها في الخارج الهدف منها حماية سوقها الذي خلقته خلال المرحلة الأولى من خلال التصدير، كما أن هناك مجموعة من الأسباب التي تدفع بالشركة الاستثمار في الخارج معظمها دفاعية، وقد تكون راجعة إلى عدم القدرة على المنافسة بسبب فرض الضرائب على الواردات من قبل الدولة المستوردة ومن ثم ارتفاع ثمن السلعة في السوق المستورد مما يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها، كما قد يكون لتكاليف النقل والشحن دور في قيام الشركة بالاستثمار المباشر بدلا من القيام بالإنتاج في الدولة ثم التصدير وما يتبعه من تكاليف[3].

ثالثا: مرحلة أفول المنتج (المنتج النمطي).

من أهم ما يميز هاته المرحلة ما يلي:

في هذه المرحلة تشتد الضغوط التنافسية التي تواجهها الشركة صاحبة المنتج المبتكر حيث سيرتفع عدد المقلدون للمنتج وتصبح التكنولوجيا معروفة ليصبح الغرض أكبر من الطلب، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار أكثر فأكثر.

---

[1]- عدنان داود محمّد الغذاري، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، ط2، دار الفيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص63.

[2]- رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 50.

[3]- عبداوي منى، مخلوفي أحلام، مرجع سبق ذكرة، ص 20.

في ضل كل هذه الظروف تخفيض تكلفة الإنتاج أصبح أمرا حتميا والبحث عن التكلفة المنخفضة تجبر الشركة المبتكرة على تحويل إنتاجاها للدول الأقل نموا حيث تكلفة العمل المنخفضة، وتجدر الإشارة إلى أن المنتجات التي تنتجها الفروع خلال تللك المرحلة ليست الاستهلاك المحلي في الدول المضيفة وإنما للتصدير للدولة الأم و غيرها من الدول المتقدمة[1].

انتقدت نظرية دورة حياة المنتج في عدم تقديمها تفسيرا مقبولا لأسباب تفضيل الشركات متعددة الجنسيات للتملك المطلق للمشروعات الإنتاجية خارج الدولة الأم كوسيلة لتحقيق الأرباح في الوقت الذي توجد فيه بدائل أخرى للاستثمار والعمليات الخارجية كعقود التراخيص الخاصة بالإنتاج والتسويق.

- صعوبة تطبيق مراحل دورة المنتج على جميع المنتجات مثلا صعوبة تقليد ابتكار المنتج من طرف الدول الأخرى.

- اقتصاديا النظرية في تفسيرها للاستثمارات الأجنبية على بعض القطاعات كالمنتجات الغذائية...إلخ، دون القطاعات الأخرى كالتنقيب على البترول مثلا: هل يقتضي هذا النوع العمل من داخل الدولة الأم من حيث المبدأ أو قد تكون بداية الاستثمار بالدولة المضيفة[2].

المطلب الرابع: نظرية الموقع والموقع المعدلة.

وتتمثل هذه النظريات في ما يلي :

أولا: نظرية الموقع.

يرى أنصار هذه النظرية أن قرار الاستثمار الأجنبي في البلدان النامية يرتبط بموقع الدول المضيفة، أي بالمتغيرات المحيطة في الدول المضيفة، وتحد نظرية الموقع العوامل المحددة للاستثمار في الدول المضيفة بما يلي:

1- العوامل التسويقية مثل منافذ التوزيع، وكالات الإعلان، حجم السوق، درجة التقدم التكنولوجي.

2- العوامل المرتبطة بالتكاليف مثل القرب من المواد الخام، انخفاض مستويات الأجور.

3- الإجراءات الحمائية، التعريفة الجمركية، القيود المفروضة على الإستاد والتصدير.

4- العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، مثل الاتجاه العام نحو مدى قبول الاستثمار الأجنبي، القيود المفروضة على ملكية الأجانب، حرية إجراءات تحويل العملات الأجنبية، الوعي الاستثماري...إلخ[3].

---

[1]- عذدنان داود محمد العذاري، مرجع سبق ذكره، ص66.

[2]- عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2008، ص85.

[3]- نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد الطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص170.

ثانيا: نظرية الموقع المعدلة.

قد أضاف "روبوك" و"سيموندس" ثلاث مجموعات إلى نظرية الموقع المعدلة والتي استندت إلى حد كبير على النظرية السابقة وتمثلت المجموعة الأولى في المتغيرات الشرطية، أما المجموعة الثانية فهي عوامل دافعة وأخيرا تتمثل المجموعة الثالثة في بعض المتغيرات الحاكمة أو الضابطة، ويمكن تلخيص هذه العوامل في الجدول التالي:

جدول رقم (1): العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية.

العوامل الشرطية	أمثلة
أ- خصائص المنتج/ السلعة Produit / Spicifique	نوع السلعة، استخدامات السلعة، درجة حداثة/ حدة السلعة، متطلبات الإنتاج للسلعة (الفنية و المالية و البشرية) خصائص العملية البشرية...إلخ.
ب- الخصائص المميزة للدولة المضيفة Country Spéeife	طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل، مدى توافر الموارد الطبيعية والبشرية، مدى التقدم الحضاري (teeh-culural) خصائص البنية السياسية الاقتصادية.
ج- العلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى	نظم النقل و الاتصالات بين الدول المضيفة و الدول الأخرى، الاتفاقات الاقتصادية والسياسية التي تساعد على حرية انتقال رؤوس الأموال والمعلومات والبضائع والأفراد، التجارة الدولية...إلخ.
العوامل الدافعة	أمثلة
أ- الخصائص المميزة للشركة	مدى توافر الموارد المالية والبشرية والفنية أو التكنولوجية، حجم الشركة.
ب- المركز التنافسي	المقدرة النسبية للشركة علة المنافسة ومواجهة التهديدات والأخطار التجارية...إلخ.
العوامل الحاكمة	أمثلة
أ- الخصائص المميزة للدولة المضيفة	القوانين و اللوائح الإدارية، نظم الإدارة والتوظيف وسياسات الاستثمار أو الحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية...إلخ.
ب- الخصائص المميزة للدولة الأم	القوانين واللوائح و السياسات الخاصة بتشجيع و تصدير رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، المنافسة، ارتفاع تكاليف الإنتاج، الاتفاقيات المبرمة بين الدولة المضيفة والدولة الأم، والمبادئ الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة.

المصدر: عبد الكريم كاكي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، ط1، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2013، ص88.

المبحث الرابع: أثار ومخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر.

سنقوم في هذا المبحث بالتعرف على اثار الاستثمار الأجنبي المباشر ومخاطرة، وذلك من خلال توضيح الأثار السلبية والإيجابية، وكذلك توضيح المخاطر بالنسبة للدول المضيفة وبالنسبة للدول القائمة به.

المطلب الأول: أثار الاستثمار الأجنبي المباشر.

للاستثمار الأجنبي المباشر آثار إيجابية وآثار سلبية نلخصها في ما يلي:

أولا: الأثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر.

1- الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يساهم في توفير المواد الأولية اللازمة لإقامة المشروعات في الدولة النامية والتي تعجز فيها مصادر التمويل المحلية عن تلبية الحاجة لمثل هذا التمويل، بسبب فجوة التمويل المحلية في هذه الدول والتي تتمثل في نقص الادخارات المحلية نتيجة انخفاض الدخول، وبذلك يحقق حد أدنى مطلوب من الاستثمار من أجل التخلص من حالة التخلف.

2- إن الاستثمار الأجنبي يمكن أن يساعد على توفير النقد الأجنبي اللازم لإقامة المشروعات الإنتاجية والتي تتمثل في توفير التمويل لاحتياجاتها من الآلات التي يتم الاعتماد في الغالب على استيرادها من الخارج، وذلك بسبب ندرة النقد الأجنبي في الدول النامية[1].

3- الإسهام في زيادة فرص العمل عن طريق استخدام عمال محليين في مشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر، وهذا يتوقف عن طبيعة الاستثمار حيث تقوم بعض هذه المشروعات بالاعتماد على عمل مستورد يتم جلبه مع الشركات الاجنبية هذه وهذا لا يؤدي إلى توفير فرص العمل.

4- زيادة استخدام الموارد المحلية وتشجيع نشاطات مكملة ومغذية لعمل مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، سواء التي توفر لها مستلزمات عملها وإنتاجها أو تلك التي تستخدم منتجات مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر وهو الامر الذي يؤدي غلى زيادة النشاطات الاقتصادية وتوسيعها نتيجة الترابط بين مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر.

5- زيادة الإنتاج والدخول وزيادة الاستهلاك وارتفاع مستويات المعيشة والإسهام في رفاهية السكان وبالذات عندما يتسع نشاط هذه المشروعات ويرتبط بتحقيق هذه الجوانب[2].

[1]- هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الدولية، ط1، بيت الحكمة، العراق، 2002، ص267.

[2]- نزيه عبد المقصود، مرجع سبق ذكره، ص471.

6- إتاحة فرصة تحقيق إيرادات مالية للدول من خلال الضرائب والرسوم المفروضة على المشروعات الأجنبية وهو الأمر الذي يمكن ان يساعد على معالجة العجز في الموازين.

7- المساعدة على التخفيض من الضغوط التضخمية التي تعاني منها اقتصاديات الدول النامية عن طريق إسهامها في تحقيق زيادة عرض السلع والخدمات نتيجة زيادة الإنتاج وبذلك تنخفض الأسعار.

8- تحقيق العديد من الوفرات الخارجية المتمثلة في تطوير المهارات والقدرات الإدارية والفنية والتنظيمية، وتعزيز روح المبادرة والطموح وتوفير الخبرة ومن خلال ذلك إيجاد نسبة استثمارية يمكن أن تدفع الأفراد والجهات المختلفة نحو الانخراط فيها[1].

ثانيا: الأثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر.

1- الاستثمار الأجنبي لا يتجه إلى المجالات الأكثر أهمية في الاقتصاد والتي يمكن أن تتحقق الأثار الإيجابية التي تم التطرق إليها، بحيث لا يتم إحداث توتر حقيقي في الاقتصاد

بسبب اتجاهنا إلى المجالات التي تحقق أكبر ربح و بأسرع وقت و بالتالي فهي لا تخدم المجتمع والسكان المحليين بصورة ملموسة.

2- استنزاف الموارد المحلية وبالذات المنتوجات المحلية الاولية والمعادن والثروات الطبيعية وتحقيق أرباح عالية من خلال نشاطها، وعدم العمل على إعادة استثمار هذه الأرباح في الدول النامية والتي يمكن أن تؤدي إلى تطوير اقتصاداتها[2].

3- إن الاستثمار الأجنبي المباشر و خاصة في توجهه نحو مراحل الإنتاج الأولى في الدول النامية والتي تنخفض القيمة المضافة المتحققة من هذه المراحل التي تقوم بالإنتاج فيها مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يرافقه تصدير المنتوج الأول إلى الخارج، ويتم تحويله إلى منتجات أخرى والحصول على القيمة المضافة التي تولدها المراحل اللاحقة والتي تفوق عدة أضعاف القيمة المضافة التي تتحقق في مرحلة الإنتاج الأولى التي تحصل عليها هي، وتحرم منها الدول النامية التي يمكن أن تستخدمها في تطوير اقتصاداتها.

4- تعد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الغالب على تكنولوجيا غير مناسبة للدول النامية ودرجة تطويرها لا تتناسب مع مواردها ولا تلبي احتياجاتها حيث أنها تعتمد في الغالب على فن إنتاجي مكثف لرأس المال لا يوفر

[1]- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، ط2، مطبعة المكتب العربي الحديث، مصر، 1991، ص 369.

[2]- زيدان محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، نظرة تحليلية للمكاسب والخاطر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الشلف، العدد الأول، 2004، ص120.

فرص كافية لتشغيل فائض العمل في هذه الدول ولا يتيح قدر مناسب من إمكانيات تدريب وتطوير نوعية العاملين.

5- زيادة حدة التفاوت في الدول من خلال الزيادة التي تتحقق في دخول بعض فئات المجتمع وعدم انتفاع الفئات الأخرى في المجتمع، وهذا يخلق فئات في المجتمع مرتبطة في مصالحها، وتعمل على توفير الدعم له وتحقيق مصالح، الذي يمكن أن يؤدي إلى حدة الصراع الاجتماعي والسياسي في الدول النامية التي تعمل فيها هذه المشروعات.

6- إن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يمارس في الغالب دور عن طريق التأثير على الاستقبال الاقتصادي والسياسي والتحكم في مقدار الدول والخيارات لشعوبها وتوجيهها الوج الذي يتلاءم ومصلحة مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، والدولة التي تتعارض في مصلحة المتجمع وهو ما يزيد من درجة تبعية الاقتصاد النامي إلى الدول المتقدمة[1].

المطلب الثاني: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة.

للاستثمار الأجنبي المباشر عدة مخاطر منها:

1- بمجرد ما يبدأ المستثمر بعملية التسويق الفعلي للمنتجات، يبدأ بتحويل عوائده إلى الخارج على شكل نقد أجنبي وبالتالي استنزاف احتياطات البلد من النقد الأجنبي.

2- حدوث عجز في موازين مدفوعات الدول المضيفة على المدى الطويل في حالة الخروج المتواصل للفوائد والأرباح (تحويل العملة الصعبة إلى الخارج).

3- أغلب المشاريع التي يقيمها المستثمرون الأجانب تكون في مجال السلع الخدمية والاستهلاكية فقط حيث الربح السريع والوفير الذي لا يخدم البلد المضيف كثيرا، ويتوافدون الاستثمار في الصناعات الاستراتيجية والثقيلة.

4- استنزاف الثروات الوطنية والمواد الأولية للبلد المضيف.

5- مخاطر تغير القوة الشرائية لوحدة النقد وقد تنشأ عن تقلب أسعار صرف العملة الأجنبية.

6- التعرض للأزمات وللهزات الاقتصادية العالمية، لارتباط الوق المحلي بالأسواق الدولية.

[1]- خليل محمد خليل عطية، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية، مجلة مصر المعاصرة، مصر، العدد 437، 1995، ص152.

7- التخوف من فقدان السيطرة على بعض الصناعات الوطنية والحساسة.

8-الرغبة في السيطرة والتحكم في التكنولوجيات الدقيقة من طرف الشركات المتعددة الجنسية بغية الهيمنة والسيطرة على أسواق البلدان المضيفة وبالتالي زيادة نفوذها في العالم[1].

المطلب الثالث: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول القائمة به.

هناك مجموعة من المخاطر التي يواجهها الاستثمار الأجنبي المباشر ومن وراء الدول القائمة به تتمثل في:

1- خطر حجم السوق في الدول المضيفة: حيث لا تشجع السوق الصغير على الاستثمار إلا إذا كان قريبا من المواد الخام أو من أسواق أخرى كبيرة.

2- خطر التضخم: تعكس ارتفاع معدلات التضخم حالة عدم استقرار في السياسة الاقتصادية، وهذا ما لا يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن الكلفة النسبية للإنتاج في الاقتصاد ستزداد بالمقابل[2].

3- خطر تغيرات سعر الصرف: والمتمثل في درجة المخاطر على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة المترتبة على تغيرات سعر الصرف[3].

4- البنية الأساسية: تعد البنية الأساسية الغير المتكاملة واليد العاملة غير المدربة بشكل كفء على طرد للمستثمرين الأجانب.

5- الاستقرار السياسي: يتولد عن عدم الاستقرار السياسي تأثير سلبي على قرارات الاستثمار للشركات الأجنبية، و تخفيض من قيمة موجودات المستثمر الأجنبي في ذلك البلد.

6- حجم الصادرات: يعد من محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يتجه إلى القطاع الذي يكون فيه العائد أعلى مقارنة بسائر القطاعات الأخرى.

7- المخاطر التكنولوجية: رغم الفوائد الكبيرة الناتجة عن استخدام تكنولوجيا المعلومات وأنظمة المعلومات، إلا أن لها العديد من المخاطر، كما أن تبني تكنولوجيا جديدة في المنظمة بهدف تحقيق ميزة تنافسية في السوق يصاحبه في كثير من الأحيان مخاطر فشل التكنولوجيا الحديثة فتخسر بذلك المنظمة الكثير من مواردها[4].

---

[1]- دريد محمد السمرائي، الاستثمار الأجنبي والضمانات القانونية، ط1، مركز الدراسات، الوحدة العربية، لبنان، 2006، ص102.

[2]- سعد محمود الكوار وغازي العبادي، محاضرة بعنوان مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2007، ص8.

[3]- محمد العريان ومحمود الجمل، جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، الاتجاه السياسي نحو السياسات الصحيح، ندوة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 1997، ص49.

[4]- يوسف مسعداوي، تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لحالات بعض الدول العربية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، بليدة، العدد 3، 2008، ص ص183-184.

خلاصة الفصل:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وتعطي صاحبها حق التملك والإدارة للمشروع الاقتصادي، حيث تهدف إلى التوسع والانتشار واختراق الأسواق العالمية وتعميم المنتجات في سائر دول العالم، حيث يساهم في تطوير المنشآت الإنتاجية الخدماتية وترقية المعدلات التنموية، وهي مصدر هام للرفع من كفاءة رأس المال البشري والتغيير التكنولوجي.

إن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحكمه العديد من المحددات، ونظرا للتطور فإن الدول المضيفة تقوم بتقديم تحفيزات وضمانات لجلبه من أجل تأهيل اقتصاداتها، ورغم كل هذا فإن هناك سلبيات ومخاطر يجب أخذها بعين الاعتبار.

الفصل الثاني

مقدمة الفصل:

تعتبر السياحة من الصناعات الرائدة التي تدر دخلا كبيرا، وقد تم الاعتماد عليها في كثير من الدول ونجحت في زيادة مواردها، ووصفت السياحة بالعملاق الاقتصادي الجديد والصناعة الأكبر نمو، ويلعب القطاع السياحي دورا هاما في التطور الاقتصادي والاجتماعي للدولة، وذلك لأنه يعتبر مصدر من مصادر الدخل بالعملة الصعبة، وخلق فرص العمل بالإضافة إلى دوره في تنشيط الاستثمار.

تحظى الكثير من الدول بمقومات طبيعية وثقافية تؤهلها لكي تكون أسواقا سياحية متميزة تجذب إليها وفود السياح، لكنها لم تتمكن من الاستفادة من تطور الحركة السياحية الدولية بسبب اختلال السياسات التنموية المتبعة لتنمية هذا القطاع التي أدت إلى إخفاق في تسويق وجهاتها السياحية في ظل اندماج الأسواق العالمية وزيادة المنافسة.

سوف نتطرق في هذا الفصل إلى تعريف السياحة وأهميتها من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: أساسيات حول السياحة.

المبحث الثاني: أنواع وأسباب انتشار السياحة وشروط ممارستها.

المبحث الثالث: السياحة؛ العوامل، الآثار والمعوقات.

المبحث الرابع: الاستثمار السياحي.

المبحث الأول: أساسيات حول السياحة.

للسياحة أهمية بالغة حيث تسعى كل دولة لأن تكون مقصد سياحي عالمي، لهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى جوانب مختلفة للسياحة.

المطلب الأول: مفهوم السياحة.

سنتناول في هذا المبحث تعريف كل من السياحة والسائح:

أولا: تعريف السياحة.

هناك ما يزيد عن ثمانين تعريفا للسياحة وما يزيد عن ثلاثة وأربعين تعريف لمصطلح السائح وفيما يلي نورد أهم التعاريف:

قد ورد لفظ السياحة في القرآن الكريم في أكثر من موضوع ومن ذلك سورة التوبة لقول الله تعالى: "فَسيحُوا في الأَرْض أَرْبعةُ أشهر وعلموا أنكم غير معجزي الله وأن الله مخزي الكافرين" ومعنى السياحة في هذه الآية سياحة العبد إما للتقرب من خالقه بالصلاة والصوم والجهاد، أو تجولا في الأرض للتعبد والتدبر والتأمل في ملكوت الخالق[1].

لغة: معناها ساح في الأرض يسيح سيحا والسياحة بفتح الياء أي ذهب وانتقل من بلد إلى بلد، طلبا للتنزه أو الاستطلاع.

اصطلاحا: يأتي مفهوم السياحة ضمن مصطلح السفر وفي عصرنا الحاضر ظاهرة من مظاهر النشاط الإنساني عرفت منذ القدم بأنها عمليات انتقال مؤقت يقوم بها بعض الأشخاص تاركين مواطنهم أو في مجال إقامتهم إلى أماكن أخرى لأغراض غير الإقامة على سبيل الاعتياد[2].

أما في اللغة الإنجليزية نجد أن كلمة (tourisme) تعني العمل المتعلق بالسفر من اجل المتعة في الإجازات[3].

1- سورة التوبة، الآية 2.

2- مصطفى عبد القادر، دور الإعلان في التسويق السياحي، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003، ص ص 70 71.

3- ماهر عبد العزيز، صناعة السياحة، دار الزهران، الأردن، 1997، ص 21.

عرفها الألماني جوير فرول (juyer freuller): بأنها ظاهرة من ظواهر العصر الذي تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام والإحساس بجمال الطبيعة والشعور بالبهجة والمتعة من الإقامة في مناطق ذات طبيعة خاصة[1].

كما تعرفها منظمة السياحة العالمية (WTO): هي مجموعة من النشاطات التي يقوم بها أشخاص مثل نشاط السفر والإقامة في أماكن بعيدة أو خارج البيئة الاعتيادية التي يعيشون فيها لمدة لا تزيد عن سنة متتالية ويكون ذلك بهدف التسلية أو العمل، أو أي نشاطات أخرى ليست ذات علاقة بالنشاط الذي يمارسه الشخص داخل البيئة الأصلية[2].

من التعاريف السابقة نتوصل إلى تعريف شامل للسياحة: بأنها نشاط إنساني قبل أن يكون ظاهرة اجتماعية، أساسها انتقال الأفراد من أماكن الإقامة الدائمة إلى أماكن أخرى سواء كانت داخل البلد أو تتعداه إلى خارج الحدود من أجل إشباع رغبة أو تحقيق غرض من أغراض السياحة المعروفة بعيدا عن ممارسة أي عمل مأجور بغرض الربح وجني المال.

ثانيا: تعريف السائح.

السائح هو:" ذلك الشخص الذي يسافر خارج محل إقامته الأصلي أو الاعتيادي، ولأي سبب غير الكسب المادي أو الدراسة سواء كان في داخل بلده (السائح الوطني)، أو في داخل بلد غير بلده (سائح أجنبي) ولفترة تزيد عن 24 ساعة"[3].

كما تعرفه الأمم المتحدة للسفر والسياحة الدوليين (روما 1963م): السائح على أنه "أي شخص يزور دولة أخرى غير الدولة التي إعتاد الإقامة فيها، لأي سبب غير السعي وراء عمل يجزى منه في الدولة التي يزورها"[4].

4- هدى سيد لطيف، السياحة النظرية والتطبيق، الشركة العربية للنشر والتوزيع، مصر، 1994، ص 10.

2- إياد عبد الفتح النسور، أسس الخدمات السياحية العلاجية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص22.

3- مصطفى عبد القادر،مرجع سبق ذكره، ص37.

4- يسرى دعبس، السياحة والمجتمع، البيطاش نستر للنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص23.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف السياحة.

سنوضح في هذا المطلب أهمية وأهداف السياحة.

أولا: أهمية السياحة.

للسياحة أهمية بالغة في العديد من الجوانب نوضحها في التالي:

1-الأهمية الاقتصادية:

- المساهمة في دعم الاقتصاد المحلي والعالمي.
- جذب رؤوس الأموال في كثير من الدول[1].
- تشغيل اليد العاملة والقضاء على البطالة [2].
- تنمية وتحسين اقتصاديات الدول.
- تحسين ميزان المدفوعات.

2- الأهمية الاجتماعية:

- تعتبر السياحة رسالة مضاربة وجسر للتواصل بين الثقافات والمعارف الانسانية للأمم والشعوب.
- تحسين نمط حياة الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم مما يحقق التوازن الاجتماعي.
- زيادة الوعي الاجتماعي بمختلف عادات وتقاليد المجتمعات الأخرى[3].
- رفع مستوى الشعوب بالانتماء الوطني من خلال التبادل الثقافي والحضاري[4].

3- الأهمية الثقافية [5]:

- تعد السياحة أداة للاتصال الفكري وتبادل الثقافات بين الشعوب.
- تعتبر أداة لإيجاد مناخ يتميز بروح التفاهم والتسامح بين الشعوب.
- السياحة أداة لتبادل المعرفة (تداول العلوم والمعرفة).

1- ماهر عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص31.

2- زيد منير سليمان، الاقتصاد السياحي، ط1، دار الراية، الأردن، 2008،ص16.

3- حمزة عبد الحليم دراركة وآخرون، مبادي السياحة، ط1، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع ، الأردن، 2016، ص14.

4- أسامة صبحي الفاعوري، السياحة بين النظرية والتطبيق، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص71.

5-فراح رشيد، دور التسويق السياحي في دعم التنمية السياحية والحد من أزمات القطاع السياحي، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، الجزائر، العدد12، 2012، ص 102.

– العمل على توطيد العلاقات وتقريب المسافة بين الشعوب.

4– الأهمية البيئية:

تكمن الأهمية البيئية للسياحة من خلال ما يلي:

الوعي المتزايد بأهمية البيئة وضرورة حمايتها خاصة بعد الأضرار البالغة لها نتيجة ممارسات الأفراد من جهة وممارسات الشركات والمصانع من جهة أخرى وبالتالي بدأ الوعي الميداني في تزايد من أجل إنقاء البيئة واستدامتها للأجيال القادمة، وتجسيد ذلك في ثقافة متكاملة تتمثل في الثقافة البيئية لدى الأفراد انعكست في الجانب السياحي في ما يسمى بالسياحة البيئية [1].

5– الأهمية السياسية:

للسياحة أهمية سياسية حيث تساهم في:

– السياحة تؤدي إلى تحسين العلاقات بين الدول.

– النتائج الإيجابية للسياحة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي تساهم في حل الكثير من المشكلات السياسية.

– تعمل على تحقيق الحوافز ومعرفة الآخر وتساعد على التفاهم بين شعوب الدول المختلفة ونشر مبادئ السلام العالمي[2].

ثانيا: أهداف السياحة.

إن قطاع السياحة كأي قطاع أخر قائم على جدوى وغايات تجعل منه قطاعا فعالا، يحقق أهداف شتى ترضي الطالب للنشاط السياحي وعارضها، ومن بين هذه الأهداف نذكر[3]:

1– الأهداف السياسية: وهي التي ترمي إلى تحسين العلاقات بين الدول لتحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي.

– فبالنسبة للاستقرار الداخلي: تساهم السياحة في تحقيق الأمن والحماية للمناطق المعرضة للخطر وذلك بإنشاء مشروعات سياحية وتعميرها بالسكان، وبعث الحيوية فيها من خلال توفير المتطلبات الضرورية للحياة.

1– عوينات عبد القادر، السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000–2025) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2012، ص ص 27 28.

2– عوينات عبد القادر، مرجع السابق، ص28.

3– هشام مغربي، مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة ولاية بسكرة–، مذكرة ماستر، جامعة بسكرة، 2014، ص20.

– **أما بالنسبة للاستقرار الخارجي**: هو كسر التوترات سوء العلاقات بين الدول، إذ أن التبادل الدولي السياحي يخلق تعاطف الشعوب بالاحتكاك فيما بينهم وهذا ما قد تحترمه الحكومات المتضاربة، فتساعد على الاستقرار السياسي بين هذه الدول.

2– الأهداف الاجتماعية.

بما أن القطاع السياحي يعتبر القطاع الإنتاجي الثالث بعد الصناعة والزراعة فهو يحقق لنا:

– تشغيل اليد العاملة: وذلك بخلق مناصب شغل نظامية أو حرة، مما يساعد القضاء على الكثير من الانحرافات والجرائم الناتجة عن الفراغ وعدم العمل.

– إعادة توزيع السكان : ذلك من خلال اعمار مناطق جديدة عن طريق تهيئة هذه المناطق بإنشاء الفنادق والمرافق الضرورية، وتجميع السكان مما أدي إلى إعادة توزيع السكان حولها هذا بدوره يؤدي إلى إعادة توطين حضاري قد يغير رسم الخريطة الجغرافية.

المساهمة في الرفع من المستوى المعيشي: عن طريق زيادة الدخل الفردي الذي يتسبب فيه قطاع السياحة.

ثالثا: الأهداف الاقتصادية.

تتمثل في[1]:

– تحقيق وتدعيم إيرادات الخزينة العمومية.

– زيادة الدخل الفردي والوطني.

– تحسين وضعية ميزان المدفوعات.

– تحريك دواليب التنمية الاقتصادية.

– المساهمة في تنشيط القطاعات الأخرى.

– توسيع الاستثمار في القطاع السياحي من خلال عوائده.

– تشجيع الصناعة السياحية.

المطلب الثالث: خصائص السياحة وأركانها.

للسياحة خصائص عديدة، وهي قائمة على عدد من الأركان نذكرها في التالي:

أولا: خصائص السياحة.

تعتبر السياحة من أهم القطاعات التي تساهم في تحقيق القطاع الاقتصادي، وهي تنطوي على عدد من الخصائص نذكر منها:

– تشعب وتعدد مكونات النشاط السياحي وارتباطها بالكثير من الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

1– خالد كواش، السياحة: مفهومها، أركانها، أنواعها، ط1، دار التنوير، الجزائر، 2007، ص 57.

– مدى ملائمة المناخ السياحي بمفهومه الشامل من العوامل المؤثرة على الطلب على المنتج السياحي محليا ودوليا.

– الطلب السياحي لا يتوقف فقط على مدى توافر الموارد وتنوع المقومات والخدمات والتجهيزات السياحية، بل وعلى غيرها من العوامل كأسعار الخدمات السياحية الأساسية أو التكميلية.

– الطلب السياحي يتوقف وإلى حد كبير على القدرة المالية للسائح.

– يتأثر الطلب السياحي بمستوى الرفاهية الاقتصادية في الدولة والتقدم التكنولوجي في وسائل المواصلات والاتصال والتقلبات الاقتصادية.

– الطلب السياحي يرتبط بدرجة عالية من المرونة [1].

– أسرع القطاعات الاقتصادية نموا(8% معدل نمو سنوي).

– يوظف قطاع السياحة (10%) من إجمالي القوى العاملة.

– تستحوذ السياحة على 9% على الأقل من إجمالي الاستثمارات[2].

– إن السياحة في المقام الأول هي صادرات غير منظورة أي أنها واحدة من الصناعات النادرة التي يقوم المستهلك بالتنقل بنفسه للحصول عليها في مكان إنتاجها[3].

– عدم سيادة المنافسة الصافية أو حتى احتكار القلة في كثير من الحالات الخاصة بالنسبة لبعض المقومات والموارد السياحية النادرة وصعوبة قيام بعض الدول بإنتاج سلع سياحية بديلة[4].

ثانيا: أركان السياحة.

السياحة ظاهرة مركبة بعدد من الأركان نذكر منها:

1– النقل: من المهم أن تكون جميع المناطق السياحية سهلة الوصول من خلال شبكة من الطرق البرية أو الممرات المائية ليتسنى للمسافر زيارة الأماكن السياحية المختلفة.

2– الإيواء: أول ما يبحث عنه السائح في وقت وصوله إلى أي دولة هو مكان الإقامة، قبل البحث عن الطعام، الشراب والترفيه، الإيواء يمثل الفنادق والموتيلات، شقق سياحية، غرف، مخيمات، ويمثل كذلك الطعام والشراب بصورة مباشرة.

1– سماعيني نسيبة، دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة وهران، 2014، ص ص 21-23.

2– أحمد علي عبد الله، التخطيط والتنمية السياحية، ط1، أمواج للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص32.

3– أحمد عبد السلام علام، علم الاقتصاد السياحي ، ط1، دار الوفاء للطباعة والنشر، مصر، 2008، ص343.

4– عبد السلام ابو قحف، أساسيات التسويق، الدار الجامعية، مصر، 1995، ص206.

3- البرامج: لا تنجح السياحة بدون برنامج معين يتمتع به السائح ويحجز له مسبقا أو عند وصوله للبلد المعني، وهذه البرامج تشمل زيارات المتاحف والأماكن الأثرية والتاريخية وأماكن الترفيه والأماكن العلاجية والدينية أو الطبيعية...، بالإضافة إلى الخدمات السياحية الأخرى كالمحلات والأسواق والمنزهات[1].

4- البنية التحتية: هي مصطلح يطلق على الخدمات الاولية الواجب توفرها للقيام باي مشروع او منظمة سياحية كشبكة المياه الثقيلة والمياه العذبة والكهرباء والغاز والخدمات الصحية والطرق والبنوك، إذ أي مشروع سياحي لا يستطيع أداء خدماته بصورة كاملة بدون توفر هذه الخدمات وتعتمد الصناعة السياحية أساسا على البنية التحتية.

5- البنية الفوقية: وهي منشآت الإقامة للفنادق والموتيلات والمخيمات وكذلك مشاريع الاستقبال السياحي ومكاتب المعلومات السياحية، ووكلاء السفر والشركات السياحية، ومكاتب إيجار السيارات، والمترجمين...إلخ، وهذه الخدمات تختلف من بلد إلى أخر وحسب مستوى تقدم البلد[2].

1- مصطفى يوسف كافي، مدخل إلى علم السياحة، ط1، دار الف للوثائق، الجزائر، 2017، ص54.

2- حمزة عبد الحليم دراركة واخرون، مرجع سبق ذكره، ص31.

المبحث الثاني: أنواع وأسباب انتشار السياحة وشروط ممارستها.

تعبر السياحة عن كافة العوامل والظواهر الخاصة بالسفر، ولهذا قمنا في هذا المبحث بتوضيح الجوانب التالية:

المطلب الأول: أنواع السياحة.

هناك عدة أنواع للسياحة يمكن استخلاصها فيما يلي:

أولا: السياحة حسب المنطقة الجغرافية.

يمكن تقسيم السياحة وفق معيار المنطقة الجغرافية إلى:

1**– سياحة داخلية:** تعني سفر مواطني الدولة داخل حدود بلدهم، كما تشمل انتقال السائحين داخليا ويتم إنفاق العملة المحلية[1].

2– سياحة إقليمية: هي السفر والتنقل بين دول متجاورة تكون منطقة سياحية واحدة مثل الدول العربية، الدول الإفريقية، دول المغرب العربي، دول جنوب شرق أسيا، وتتميز السياحة الإقليمية بانخفاض التكلفة الإجمالية للرحلة نظرا لعنصر المسافة التي يقطعها [2].

3– سياحة خارجية: هي انتقال الأفراد أو السياح انتقال مؤقت من بلد لأخر من أجل السياحة والتعرف على بلاد جديدة وعادات أهلها وطرق معيشتهم وتفكيرهم ومدى ما قدموه من إنجازات[3].

ثانيا:السياحة حسب الهدف.

تنقسم السياحة حسب الهدف إلى:

1 – السياحة الدينية: وتعتبر من أقدم أنواع السياحة وتتمثل في زيارة المواقع الدينية، ومن أشهر المواقع الدينية في العالم نجد مكة المكرمة والمدينة المنورة في المملكة العربية السعودية.

2 – السياحة العلاجية: وهي سياحة لإمتاع النفس والجسد معا بالعلاج، وتعتمد على استخدام المراكز والمستشفيات الحديثة بما فيها من تجهيزات طبية وكوادر بشرية لديها من الكفاءة ما تساهم في علاج الأفراد الذين يلجؤون إلى هذه المراكز.

1- مصطفى عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص15.

2- كواش خالد، مرجع سبق ذكره، ص89.

3- صالح ونيس عبد النبي، المعتمد في السياحة والآثار، ط1، منشورات اللجنة الشعبية العامة للثقافة والإعلام، ليبيا، 2006، ص17.

3 – السياحة الاستشفائية : وهي زيارة المنتجعات السياحية التي خصصت لهذا الغرض، وتعتمد على العناصر الطبيعية في علاج المرضى وشفائهم مثل الينابيع المعدنية والكبريتية والرمال والشمس.

4– السياحة البيئية: وهي السفر والانتقال من مكان إلى آخر بغرض الاستمتاع والدراسة والتقدير بروح المسؤولية للمناطق الطبيعية وما يصاحبها من مظاهر ثقافية تقليدية[1].

5– السياحة الرياضية: تمثل هذا النوع من السياحة الأشخاص الذين يسافرون والمناصرة أو الاشتراك في الألعاب الرياضية المحلية وخاصة منها الدولية، ومن بين أنواع السياحة الرياضية (الدورات والبطولات والمهرجانات الرياضية المنظمة كالألعاب الأولمبية) [2].

6– سياحة الأعمال: "هي الزيارات التي يقوم بها أصحاب الأعمال وممثلي الشركات الكبرى إلى دول خارجية بهدف متابعة أشغالهم، ويلجأ معظم رجال الأعمال إلى الاستجمام في البلد الذي يزورونه"[3].

7– سياحة المعارض: تشمل الرحلات لحضور المعارض الدولية سواء متعلقة بمواد البناء أو السيارات أو بالطائرات المدنية أو الحربية أو بالكتّاب والباحثين[4].

8– سياحة المؤتمرات: وهي التي تحدث من جراء اللقاءات التي تعقد لبحث قضية معينة أو مشكلة محددة، وقد يكون الغرض منها رسم استراتيجية مستقبلية لمنظمة تظم أكثر من دولة [5].

9– سياحة تاريخية: "تعتبر الأثار التاريخية من المواضيع السياحية المهمة عند السياح، لذلك يعتمد الكثير منهم زيارتها، ليقف أمام ما تركته أيدي الأجيال السابقة من معماري يتجلى بأبهى وأجمل صورة في واجهة الزائر"[6].

ثالثا: وفق معيار وطبيعة الرحلة السياحية(وفقا للعدد).

تنقسم إلى:

1– السياحة الفردية: أي قيام السائح بمفرده أو بصحبة العائلة بتنفيذ رحلة على حسابه الخاص. وبذلك فهي تمارس من طرف السواح الذين يمتلكون إمكانيات مادية عالية [7].

1– العبوري زيد منير، السياحة في الوطن العربي، ط1، دار الراية، الأردن، ص48.

2– محمد خميس الزوكة، صناعة السياحة، صياغة السياحة من المنظور الجغرافي، دار المعرفة الجامعية، 1996، مصر، ص 124.

3– ماهر عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 55.

4– مصطفى عبد القادر، مرجع سبق ذكره، 57.

5– محمد منير حجاب، الإعلام السياحي، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2002، ص 54.

6– مصطفى عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 49.

7– مصطفى عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 63.

2- السياحة الجماعية: يقوم بها مجموعة من الأشخاص بالسفر مع بعضهم البعض، مرتبطين برابطة معينة، ويتميز هذا النوع من الرحالات بانخفاض أسعاره بالمقارنة بالسياحة الفردية[1].

المطلب الثاني: أسباب انتشار السياحة وشروط ممارستها.

للسياحة أسباب عديدة لانتشارها ولها شروط معينة لممارستها:

أولا: أسباب انتشار السياحة.

على الرغم من أنه يصعب علينا تحديد العوامل التي تركت بصماتها في القرن العشرين على السياحة إلا أنه يمكن أن نذكر منها ما يلي:

1- اهتمام دول العالم بصناعة السياحة واعتبارها صناعة رئيسية توجب الإنماء وتساهم في الدخل العام.

2- تأثير وسائل الإعلام في نقل الأخبار بسرعة عند حدوثها إلى الإنسان في أي بقعة على الأرض مما زاد في رغبة الكثير من الناس لزيارة بلاد غير معروفة عندهم.

3- ساعدت التشريعات التي إثر مطالبة النقابات العمالية بزيادة أوقات الفراغ والإجازات السنوية للعاملين في المؤسسات الخاصة والعامة مما أدى إلى تنشيط الحركة السياحية[2] .

4- الاهتمام بالمناطق السياحية والمحافظة على جمالها والحرص على نظافتها وبناء الفنادق وتقديم تسهيلات سياحية كان دافعا للسياح في السفر والترحال.

5- انخفاض تكلفة النقل بالوسائل السريعة وخاصة الطيران الذي يتميز بالسرعة والراحة للسائح، وقطعه مسافات طويلة متخطيا الصعوبات الطبيعية والتضاريس وغيرها.

6- انتشار التعليم وزيادة حب المعرفة عند عدد كبير من سكان الأرض، أسهم في ارتفاع المستوى الثقافي، مما زاد في الأفواج السياحية إلى أماكن الآثار والمراكز الثقافية وحضور المؤتمرات العلمية.

7- ازدياد الشعور والرغبة لدى أفراد المجتمع الأوروبي إلى إزالة القيود السياسية والتطلع إلى تكوين وحدة أوروبية شاملة، فكان ذلك بمثابة حافز قوي للنمو وتقديم السياحة[3].

1- نفس المرجع السابق، ص 64.

2- أوجاني فاطمة، خردوش أحلام، اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة - دراسة حالة – مصر وتونس والجزائر، مذكرة ماستر، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2013، ص 74.

3- مصطفي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 32.

8– ظهور الرغبات والاحتياجات الإنسانية كالأغراض الترفيهية والثقافية والصحية، مما أدى إلى تطور الحركة السياحية تطورا كبير[1].

ثانيا: شروط ممارسة السياحة. وتتمثل في[2]:

1– توفر مراكز دخول محددة تزود السائح بالمعلومات اللازمة من منطقة السياحة من خلال المجتمع المحلي للمنطقة.

2– إدارة سليمة للموارد الطبيعية والتنوع الحيوي بطرق مستدامة بيئيا.

3– وضع قوانين صارمة وفاعلة لاستيعاب أعداد السياح وحمايتهم وحماية المواقع البيئية في نفس الوقت.

4– دمج سكان المجتمع المحلي وتوعيتهم وتثقيفهم بيئيا وسياحيا وتوفير مشاريع اقتصادية للدخل من خلال تطوير صناعات سياحية وتحسين ظروف معيشتهم.

5– التعاون من أجل إنجاح السياحة البيئية بتعاون مختلف القطاعات المختصة بالسياحة والبيئة معا.

المطلب الثالث: الهيئات المنظمة لقطاع السياحة.

تتمثل فيما يلي:

أولا: المنظمات الحكومية.

تنشأ المنظمات الحكومية بمقتضى اتفاقية تعقد بين الدول الموقعة والمنظمة إليها (الدول الأعضاء) ومن أهم المنظمات الحكومية الدولية للسياحة نجد ما يلي:

1- **المنظمة العالمية للسياحة:** تأسست عام 1946 في لندن، سميت بالاتحاد الدولي لمنظمي السفر وابتداء من 1975، أطلق عليها اسم المنظمة العالمية للسياحة ومقرها مدريد بإسبانيا، تضم 130 دولة، تتعاون مع الأمم المتحدة لغرض تطوير الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدول العالم ومن أهم أهدافها[3]:

- العمل على ازدهار صناعة السياحة في العالم.
- تهيئة المناخ اللازم لتسيير الأنشطة السياحية.
- توثيق أوامر التعاون والإسهام في تحقيق التنمية السياحية الشاملة.

1- مرابطي حنان، خالد خوجة اميرة ريان، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية القطاع السياحي، مذكرة ماستر، جامعة 08 ماي 1945 – قالمة–، 2017، ص 75.

2- الرجباني المنجي، السياحة والبيئة، مجلة البيئة، الهيئة العامة الليبية، ليبيا، العدد07، 2002، ص80.

3- خالدكواش، مرجع سبق ذكره، ص 94.

- إعداد الإحصائيات العالمية المتعلقة بالدول الأعضاء.

2- الاتحاد الدولي لوكالات السفر.

مقره بروكسل ببلجيكا ومن أهم أهدافه[1]:

- جمع الاتحادات المهنية في اتحاد دولي خاص بوكالات السفر لكل دول العالم.
- دراسة المصالح المهنية في اتحاد دولي خاص بوكالات السفر لكل دول العالم.
- التدخل في المجال الدولي لحل النزاعات والخلافات قد تنشأ بين الاتحادات.
- تمثيل وكلاء السفر في جميع دول العالم.

ثانيا: المنظمات الغير حكومية.

تتمثل في ما يلي:

1- المجلس العالمي للسياحة والسفر: تأسس المجلس العالمي للسياحة والسفر سنة 1990 مقره لندن، وهو عبارة عن منظمة دولية متخصصة في النشاط السياحي، تظم تحالف أكثر من 68 من كبار صناع القرار في كل قطاعات صناعة السياحة والسفر على المستوى العالمي من فروع النقل والإطعام والترويج والخدمات السياحية. ويهدف إلى[2]:

- إقناع الحكومات بالأهمية الاستراتيجية والاقتصادية والعمالية للقطاع السياحي.
- تنشيط التنمية السياحية المتواصلة.
- الاهتمام بالبيئة.
- إزالة الحواجز التي تعرقل نمو العامل السياحي بالتعاون مع الحكومات والوكالات المتخصصة.

2- الاتحاد الدولي للخبراء العمليين الاختصاصيين في السياحة: تأسس سنة 1949 بسويسرا، ويهدف الى اجراء الدراسات النظرية المتعلقة بأنشطة صناعة السياحة، وتنظيم المؤتمرات المختلفة التي تهتم بالعمل السياحي

1- مُحَمَّد إلياس حسناوي، أهمية النهوض باقتصاديات السياحة في الجزائر في ضل تقلبات أسعار النفط، مذكرة ماستر، جامعة 08 ماي 1945، 2016، ص 68.

2- ماهر عبد الخالق السيسي، مبادئ السياحة، مجموعة النيل العربية، مصر، 2001، ص262.

وتنافس المشكلات وطرق القضاء عليها او علاجها، ودعم الانشطة والمعاهد السياحية والعمل على زيادة عددها، وتنمية التعاون وتبادل الخبرات العلمية المتخصصة في عالم السياحة [1].

3- الجمعية الدولية للفنادق: هي منظمة فندقية دولية خاصة مقرها الدائم في باريس وتضم في عضويتها، معظم الفنادق في العالم وتعقد اتفاقات جماعية مع الاتحاد الدولي لشركات السياحة وذلك لتنظيم العلاقة بين الشركات السياحية والفنادق، وتهدف هذه الجمعية الى تسهيل الاتصالات وتبادل الافكار بين الفنادق والمطاعم والمؤسسات الفندقية في مختلف دول العالم، وعلاقة الفنادق بالشركات السياحية، وتقدم الدراسات والبحوث في مختلف جوانب عمل الفنادق [2].

4- الجمعية الدولية لوكالات السفر والسياحة: هي منظمة دولية غير حكومية تأسست بسويسرا، عضويتها مفتوحة لكل وكالات السفر والسياحة[3].

1- اوجاني فاطمة، خردوش احلام، مرجع سبق ذكره، ص82.

2- محمد الياس حسناوي، مرجع سبق ذكره، ص69.

3- خالد كواش، مرجع سبق ذكره، ص95.

المبحث الثالث: السياحة؛ العوامل، الآثار والمعوقات.

ليس من الغريب ان يكون هناك اثار ايجابية وسلبية للسياحة وعادة ما تكون مسؤولية السلطات الحكومية والهيئات المختلفة في القطاع الخاص التي لها مصلحة مباشرة وغير مباشرة لمضاعفة الاثار الايجابية والتخفيف من الاثار السلبية والمعوقات.

المطلب الأول: عوامل الجذب السياحي.

العوامل المؤثرة في الجذب السياحي تلعب دورا هاما في تحريك النشاط السياحي والتأثير فيه وتنقسم تلك العوامل إلى:

أولا: عوامل طبيعية.

هي كل ما يملكه البلد من عناصر طبيعية مما يجذب السائح للرغبة في زيادة البلد والمتمثلة في:

– الموقع الجغرافي: للموقع الجغرافي تأثيرات متباينة على السياحة إذ يلعب دورا هاما في تحديد خصائص بعض عناصر المناخ وأشكال النبات ذات الجذب السياحي التي تعتبر أهم مراحل الدراسات الأولية لنجاح عمل تنمية سياحية مستدامة.

– مظاهر السطح: تتباين مظاهر السطح المؤثرة في صناعة السياحة بشكل كبير تبعا لخصائصها وهي تضم المرتفعات الجبلية والخوانق والأدوية والهضاب والجزر.

– المناخ: للمناخ تأثير مزدوج على السياحة حيث يؤثر في أنشطة السياحة بما توفره من جذب سياحي بهدف التمتع بـ: الطقس الجميل المتميز بدفئه وشمسه الساطعة [1].

ثانيا: عوامل تاريخية وحضارية.

من المعروف أن العوامل التاريخية الحضارية تقاس بمدى حضارة البلد على مرور الزمان، وبقدر ما تملكه الدولة من أثار للحضارة وما تبقى منها من دور العبادة وقصور الملوك والمباني التذكارية، وتجذب هذه المناطق طبقات وفئات معينة من السائحين.

1– مصطفى يوسف كافي، هبة كافي، جغرافية السياحة، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص ص113-118.

ثالثا: عوامل اجتماعية ودينية.

هي تتضمن أنماط وأساليب الحياة والتنظيم الاجتماعية التي يتبعها مختلف فئات القبائل والشعوب وسنجد اختلافات كثيرة في عادات وتقاليد والطرق والنظم التي يحييها هؤلاء الناس وهنا نرى أن هذه الاختلافات وهذه الأنماط المختلفة تمثل مقومات جذب لأفراد الشعوب الأخرى ومن هنا يبدأ التحرك لمعرفة هذه الأنماط[1].

رابعا: عوامل حديثة.

المتمثلة في:

1- البنية التحتية: تتعلق بالتجهيزات والإنشاءات التي تسمح للسائح بالبقاء في منطقة الإجازة في ظروف مريحة وأهمها شبكات الطرق والصرف الصحي ووسائل الاتصال السريع ومراكز الإسعاف والصيانة وبدون هذه التسهيلات فإن السائح يواجه مشاكل عديدة.

2- البنية الفوقية للإقامة والإيواء: توفر مناطق الجذب السياحي أنواع مختلفة من خدمات الإقامة والإيواء، ويتطلب الأمر أن تكون هذه الخدمات على المستوى الذي يحقق رضا السائح بدرجات متفاوتة بالإضافة إلى المنتجات والموتيلات والشقق المفروشة والمخيمات وبيوت الشباب...إلخ.

3- وسائل النقل (المواصلات): مناطق الجذب السياحي تكون قليلة القيمة لو كانت مواقعها لا يسهل الوصول إليها بوسائل النقل العادية فيجب توفير وسائل النقل لراحة المسافرين بكافة أنواعها وذلك بأسعار مقبولة.

خامسا: عوامل متنوعة.

هناك عوامل أخرى متنوعة تؤثر في اختيار المكان الذي يقصده السائح فمن الضروري أن هناك مكاتب استعلامات ومكاتب وكالات السفر والنقل السياحي وإلا تكون هناك قيود جمركية وأن تكون هناك الكثير من محلات صرف وتحويل العملات، كما أن الضيافة والترحاب والبشاشة من جانب المواطنين في الدولة المزارة، يجعل السائح يحس بأنه بين أهله يساعد على الاستمتاع بإجازته ولا شك أن هناك المزايا العديدة التي يمكن أن تجنى من انتعاش السياحة وأهمها أن يكون الفرد مؤدبا ويقدم المساعدة للسائح الزائر[2].

1- منال رحال، الإدارة السياحية، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص ص15-20.

2- محمد الصيرفي، مهارات التخطيط السياحي، دار هناء للتجليد الفني، الأردن، 2009، ص ص15-20.

المطلب الثاني: أثار السياحة.

للسياحة لآثار سلبية وإيجابية تتمثل في ما يلي:

أولا: الأثار الإيجابية للسياحة.

- زيادة الدخل القومي وبالتالي رفع مستوى معيشة الفرد من خلال زيادة العملات الصعبة.
- توفير فرص العمل والقضاء على البطالة[1].
- تنشيط حركة المبيعات لبعض السلع.
- التأثير على الاستثمار في البنى التحتية: تؤدي التنمية في قطاع السياحة إلى زيادة الاستثمارات في البنية التحتية المتمثلة في المطارات الطرقات...الخ[2].
- النمو الحضاري: نتيجة الحركة السياحية تتجه الأنظار إلى الاهتمام الدائم والارتقاء بالقيم الحضارية والمعالم السياحية.
- التبادل الثقافي والاهتمام بالتراث[3].
- الارتقاء بمستوى الوعي البيئي والوعي السياحي من خلال الحفاظ الذي يرمي إلى الاستغلال العقلاني للبيئة [4].

ثانيا : الأثار السلبية للسياحة.

- التضخم، البطالة، قلة العمل.
- تسرب بعض المقتنيات الأثرية والتاريخية المهمة.
- تلوث المواقع السياحية وإفساد العنصر الجمالي لها والإزعاج.
- خلل في التركيب الديموغرافي(السكاني).
- زيادة نسبة الإجرام والمشاكل الأخلاقية[5].
- مشاكل استخدام الأراضي والموارد.
- التأثير على الكائنات النباتية والحيوانية وكذلك التأثير على الموارد المائية[6].

1- نعيم الظاهر، سراب إلياس، مبادئ السياحة، ط1، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2001، 2007، ص 105.

2- دلال عبد الهادي، اقتصاديات صناعة السياحة، الفتح للطباعة والنشر، مصر، 2006، ص 82.

3- وفاء زكي إبراهيم، دور السياحة في التنمية الاجتماعية، دراسة تقويمية للقرى السياحية، مصر، 2006، ص 184.

4-عبد الباسط وفاء، التنمية المستدامة بين الاستراتيجية والتحديات المعاصرة، مجلة حقوق حلوان، دون بلد، العدد12، 2005، ص 156.

5- نعيم الظاهر سراب إلياس، مرجع سبق ذكره، ص 106.

6- زيد منير سلمان، الاقتصاد السياحي، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص ص 99-101.

– انتشار عوامل الفساد والتدهور الاجتماعي والحقائق.

– التصادم الثقافي.

– ادارة النفايات: إن التخلص من النفايات الناشئة عن الصناعة السياحية قد يسبب مشكلات بيئية رئيسية[1].

المطلب الثالث: معوقات السياحة.

1- ارتفاع تكاليف السياحة.

2- مشكلة حجوزات الطيران.

3- خطورة وعدم صلاحية بعض الطرق البرية.

4-عدم الاهتمام والعناية بالأماكن الأثرية[2].

6- عدم الاهتمام بنظافة المناطق السياحية التي يأتي إليها السائحون من الخارج والداخل مما يجعل الحركة السياحية تنخفض إلى حد كبير.

7- نقص الوعي السياحي لدى جمهور الزائرين المحليين وكذلك لدى بعض الجهات والهيئات المسؤول عن النشاط السياحي بصفة عامة.

8- عدم إنشاء فنادق بالمناطق السياحية تناسب رواد السياحة التي تتميز بانخفاض أسعارها وارتفاع مستوى خدماتها الفندقية.

9- ضعف جهود الأجهزة المسؤولة عن تنمية السياحة من حيث عدم الاهتمام والعناية بالمناطق السياحية مما أدى النقص الكبير في المعلومات المتاحة عن حركة السياحة.

– ارتفاع قيمة الإقامة بالفنادق وكذلك وسائل المواصلات المختلفة مما يعوق حركة السياحة لذلك فإنه من الضروري أن تقوم المحافظات السياحية بالتوسع في إقامة أماكن الإيواء السياحي لجذب أكبر عدد من المواطنين وتشجيع السياحة.

– انخفاض مستوى المرافق العامة ووسائل النقل البرية والنهرية وارتفاع أسعارها بشكل عام.

– قلة عدد الفنادق(ذات النجمتين والنجمة الواحدة) مع انخفاض مستوى النظافة بها[3].

1- هشام مغربي، مرجع سبق ذكره، ص ص 27-29.

2- إلياس جاب الله، آليات تطوير قطاع السياحة في الجزائر2000-2010، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2016، ص 29.

3- محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص ص 52 53.

المبحث الرابع: الاستثمار السياحي.

تحضى عملية الاستثمار السياحي من بين العديد من القطاعات الاقتصادية الاخرى في الدولة بأهمية كبيرة كون الاستثمار السياحي يمثل العنصر الحيوي والفعال لتحقيق التنمية.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار السياحي وأهميته.

للاستثمار السياحي عدة تعاريف نلخصها في ما يلي:

أولا :تعريف الاستثمار السياحي:

الاستثمار السياحي يتمثل في مجموع ما ينفق في قطاع السياحة، وما تستقطبه الدولة من استثمارات أجنبية موجهة لهذا القطاع، ويعتبر الاستثمار السياحي من الأنشطة الواعدة لما تتيحه من فرص كبيرة للنجاح وتحقيق عوائد مالية معتبرة، كما أن تطور الاستثمار السياحي يتوقف على مدى

تدفق رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار في مجال السياحة، إلى جانب قوة المنتوج السياحي المعروض وحجم الطلب عليه في سوق السياحة العالمية ومدى اهتمام الدولة بعنصر التسويق السياحي للتعريف بمنتوجها السياحي[1].

كما عرفت المنظمة العالمية للسياحة الاستثمار السياحي على أنه: "التنمية الاستثمارية للسياحة والتي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل، أنها القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة"[2].

هو ذلك الجزء من القابلية الإنتاجية الآنية الموجهة إلى تكوين رأس المال السياحي والبشري، بغية زيادة طاقة البلد السياحية، مثل بناء الفنادق والمدن السياحية والجامعات والمعاهد السياحية، والبنى الارتكازية التي تدعم السياحة [3].

1- الطيب داودي، عبد الحفيظ مسكين، الاستثمار السياحي في المناطق السياحية-دراسة حالة ولاية قالمة-، ورقة بحثية، الملتقى الدولي بعنوان الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، جامعة تيبازة، 26-27 نوفمبر 2014، ص 8.

2- رعد مجيد العاني، الاستثمار والتسويق السياحي، ط1، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص19.

3- إسماعيل الدباغ، إلهام خضير شبر، مدخل متكامل في الاستثمار في صناعة السياحة، ط1، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن ، 2015، ص134.

من التعاريف السابقة نستنتج أن الاستثمار السياحي يعتبر من أهم الموارد السياحية لجلب رؤوس الأموال الأجنبية وتأهيل اليد العاملة الفنية، وذلك بتنويع وإدخال الخبرات في ميدان القطاع السياحي، هذا بدوره يؤدي إلى التدفقات النقدية، وزيادة التوسع في المناطق السياحية.

ثانيا: أهمية الاستثمار السياحي.

للاستثمار السياحي أهمية بالغة في كل المجالات نذكر منها [1]:

1– يعتبر الاستثمار السياحي من اكثر القطاعات جذبا للاستثمارات الاجنبية المباشرة.

2– الاستثمار السياحي بدوره يحرك عجلة التنمية الاقتصادية.

3– رفع درجة التكامل الرأسي والافقي بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

4– تنويع الانشطة السياحية للسياح المحليين والدوليين.

5– زيادة الطاقات الانتاجية للدول.

6– تعزيز مسار النمو الاقتصادي.

7– الاثار المباشرة التي يعكسها الاستثمار السياحي على الاقتصاد القومي.

المطلب الثاني: أهداف الاستثمار السياحي وسماته.

تتمثل أهداف الاستثمار السياحي وسماته في مايلي:

أولا: أهداف الاستثمار السياحي.

تقوم العديد من الدول بالاستثمار في صناعة السياحة لأسباب اجتماعية وبيئية بدلا من الأهداف التجارية البحتة مثال ذلك الاستثمار في البنية التحتية والنقل ومراكز المعلومات السياحية والحدائق والمتنزهات والتدريب والتطوير.

لعل اهم اهداف الاستثمار السياحي هي [2]:

1– الهدف الأساسي هو زيادة أرباح المستثمرين في هذا القطاع خاصة الشركات الكبيرة كشركة الكور الفرنسية وشركة الهلتون.

1– خليف مصطفى غرايبية، السياحة الصحراوية تنمية الصحراء في الوطن العربي، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، لبنان، 2012، ص90.

2– تريكي العربي، واقع الاستثمار السياحي –دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس–، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2012، ص40.

2– تطوير القطاع السياحي حيث أنه عند زيادة الاستثمارات في هذا القطاع يزيد عدد السواح ومن ثم زيادة المداخيل السياحية.

3– الاستثمار في البنى التحتية والخدمات العامة له أثرين من جهة تطوير القطاع السياحي ومن جهة أخرى تحسين الظروف المعيشية للسكان مناطق الجذب السياحي.

4– تطوير الحركة الاقتصادية وذلك بما يحققه الاستثمار في القطاع السياحي من فوائد تمس القطاعات الاقتصادية الأخرى كالصناعات التقليدية وقطاع الاتصالات.

5– زيادة الاستثمارات تؤدي إلى زيادة فرص العمل وذلك لما تتطلب الاستثمارات السياحية من يد عاملة بنسب عالية.

6– استثمارات سياحية في المجال الثقافي يؤدي إلى الاهتمام بالموروث الثقافي والمحافظة عليه، وكذلك حماية الآثار وإيصالها سالمة للأجيال اللاحقة لمعرفة تاريخها.

ثانيا: سمات الاستثمار السياحي.

يمكن استعراض سمات الاستثمار السياحي كما يلي [1]:

1– ضخامة الأموال اللازمة للاستثمار في المشاريع السياحية بشكل عام، لكون اغلبها يتضمن إنشاءات ضخمة وأبنية حديثة ذات تكاليف عالية.

2– طول مدة أنشاء المشروع السياحي، وقد تصل إلى سنوات وبالذات في الدول النامية.

3– طول فترة الاسترداد، فقد تحتاج ما بين (10–20) سنة كمعدل لاسترداد المبالغ التي أنفقت على بناء المشروع السياحي.

4– يمتاز المشروع السياحي بكثافة رأس المال الثابت مقارنة بالمشاريع غير السياحية.

5– كما يمتاز المشروع السياحي أيضا باعتماده الكثيف على عنصر العمل.

6– يتأثر المشروع السياحي تأثرا كبيرا بالبيئة المحيطة به.

7– يتأثر الاستثمار السياحي بشكل كبير بالطبيعة الموسمية للطلب السياحي.

8– يعتبر الاستثمار السياحي منشطا للاقتصاد القومي، بسبب تشابكه الكثيف مع بقية القطاعات الاقتصادية.

1– إسماعيل الدباغ، الهام خيضر شبر، مرجع سبق ذكره، ص ص 142 143.

9- يؤثر الاستثمار السياحي بشكل كبير على فائض الصادرات، فنجاح السياحة في البلد يعني ضمان تحقيق الطلب السياحي الأجنبي الوافد إليه، مع تقليل الحاجة لسفر السياح المواطنين للخارج.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الاستثمار السياحي ومقومات نجاحه.

سنتناول في هذا المطلب أهم العوامل المؤثرة للاستثمار السياحي ومقومات نجاحه.

أولا: العوامل المؤثرة في الاستثمار السياحي[1]:

هناك العديد من العوامل المؤثرة والتي تلعب دوراً فاعلاً في الاستثمار السياحي ومن اهمها:

1- مدى اتساع السوق السياحية والزيادة المرتقبة للطلب الكامن على الخدمات السياحية.

2- مدى توفر الخدمات العامة والبنية التحتية.

3- حجم سوق المنافسة وتحديد اتجاهات المنافسة والتكاليف المطلوبة لتنفيذ السياسات التنافسية.

4- عدد وجنسية شركات الطيران العاملة للمناطق المراد الاستثمار فيها.

5- توفر ايدي عاملة كفؤة ومعدلات منخفضة الاجور والرواتب.

6- سياسات تشجيع الدولة للمستثمرين عن طريق المنح والقروض.

7- امكانيات الاحلال والابدال للألبنة حسب القوانين والتشريعات المعمول بها في ذلك البلد.

8- نوعية القروض البنكية والتمويل المتوفر.

9- معدل سعر الفائدة في البنوك.

10- معدل مصاريف السياح المحليين، الإقليميين والدوليين.

11- معدلات التضخم للمناطق المصدر للسياح، ومعدل سعر صرف العملات.

ثانيا: مقومات نجاح الاستثمار السياحي [2].

1- التزايد المستمر في حصة البلدان النامية في السوق السياحية العالمية: ان تزايد الحصة السوقية للبلدان النامية من الطلب السياحي العالمي، يعد من اهم المقومات الرئيسية لنجاح الاستثمار السياحي فيها.

2- توافر جانب كبير من المغريات السياحية منها:

1-موفق عدنان عبد الجبار الحصيري، اساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة، دار وراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص ص 119-126.

2 - إسماعيل الدباغ، الهام خيصر شبر، مرجع سبق ذكره، 2015، ص 149.

- الطبيعة: تتمثل في الارياف ، الجبال، المياه، الطقس والحياة الحيوانية والنباتية والبرية.
- الاماكن التاريخية والاثار المتمثلة في الحضارات التي عاشت في البلدان النامية وخلفته من اثار وقلاع وكنوز تاريخية ثمينة.
- الاماكن الدينية، فهناك العديد من العتبات المقدسة التي تخص العديد من الاديان اليهودية والمسيحية والاسلامية وغيرها.

3– الميزات النسبية الكامنة في طبيعة السوق السياحية العالمية تحفز على المزيد من الاستثمارات في هذا المجال.

4– الأسعار المناسبة للخدمات والسلع الاخرى: بمعنى اخر ان اسعار الخدمات السياحية في الدول النامية تكون اقل منها في الدول المتقدمة لان الاجور عادة تكون اقل. فالسائح يفضل البقاء فترة اطول والحصول على سلع وخدمات اكثر وبمصروفات اقل.

5– تصنف السياح ضمن القطاع الثالث (قطاع الخدمات): من الملاحظ ان القوة الإنتاجية في السياحة هي من عمل الانسان في هذا القطاع ولا يمكن ان تزيد الا في حدود ضيقة. فإمكانات الاستعانة بالآلات في هذا القطاع وخاصة في السياحة محدودة اذ لايزال عمل الانسان هو الاساس دائما.

6– يتوافر في صناعة السياحة كل خواص الصناعات الاستهلاكية الاخرى: وتظهر ارباحها بمجرد الانتهاء من اقامة المشروعات السياحية. وذلك بعكس العديد من الصناعات التقليدية وخصوصا الصناعات الثقيلة منها التي تحتاج رؤوس اموال ضخمة تبقى معطلة فترة طويلة بعد الإنشاء.

خلاصة الفصل:

يعتبر قطاع السياحة من القطاعات الحيوية التي تؤدي دورا رياديا في الكثير من دول العالم بما تحققه من تدفقات مالية وخلق لفرص العمل وبديل للاستثمار الأجنبي...الخ، إلا أن الامر يتطلب توفير البيئة السياحية الملائمة للنهوض بهذا القطاع، أما في الجزائر فإن الإمكانات السياحية المتوفرة لم تحقق الكفاءة المتوقعة لهذا القطاع من حيث العائدات السياحية وفرص التشغيل والمساهمة في الناتج.

يتم تقييم الأهمية الاقتصادية للسياحة من خلال قياس مساهمتها النسبية في الناتج المحلي الإجمالي وأثرها السلبي أو الإيجابي على ميزان المدفوعات وحجم فرص العمل المولدة داخل الاقتصاد الوطني الناتجة عن النشاط السياحي بوجه عام.

الفصل الثالث

مقدمة الفصل:

يعتبر القطاع السياحي من أهم القطاعات التي حاولت الجزائر النهوض به من اجل فك ارتباطها بقطاع المحروقات خاصة وأن الجزائر تملك مقومات سياحية كبيرة.

كذا الاستثمار السياحي يعتبر الحجر الأساس في بناء صناعة سياحية متقدمة والذي يتطلب تضحية كبيرة من حيث دعمه وتنظيمه وتسييره بغية تحقيق الأهداف المنشودة وهو جذب اكبر عدد من السياح لرفع قيمة إيرادات هذا القطاع ورفع مكانته في الاقتصاد الوطني، فتطوير هذا القطاع يتطلب مبالغ مالية كبيرة وتسهيلات قصد جذب المستثمرين لهذا القطاع.

قد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: واقع الاستثمارات السياحية في الجزائر.

المبحث الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالسياحة.

المبحث الثالث: دراسة وصفية تحليلية وإحصائية لمتغيرات الدراسة.

المبحث الأول: واقع الاستثمارات السياحية في الجزائر.

يهدف هذا المبحث لمعرفة واقع وأهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية في الجزائر، وكذلك وصف وتحليل واقع الاستثمار السياحي في الجزائر، ومدى مساهمة السياحة في الدخل الإجمالي الخام، بالإضافة لمدى مساهمة السياحة في توفير فرص العمل بصفة مباشرة أو بصفة إجمالية.

المطلب الأول: الوضعية الحالية للاستثمار السياحي في الجزائر.

قصد إعطاء دفع جديد للتنمية السياحية في الجزائر شرعت الوزارة المكلفة بالسياحة سنة 2008 في إعداد مخطط توجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2025 يهدف في بابه المتعلق بالاستثمار السياحي إلى إنجاز 75000سريرا فندقي في أفاق 2025، في نهاية سنة 2012، توصل القطاع إلى إنجاز فقط 56 مشروع بسعة إجمالية قدرها 4699 سرير تعود في معظمها إلى القطاع الخاص.

هذه الإنجازات تعتبر ضعيفة لأنها تمثل حوالي 6% فقط من الأهداف المسطرة، ينبغي إضافة 405 مشروع هي اليوم في قيد الإنجاز بسعة إيواء قدرها 49516 سرير وتسجيل 713 موافقة مبدئية لإنجاز مشاريع استثمارية في مجال الفندقة بسعة إيواء قدرها 82302 سريرا فندقي لم تنطلق بعد لأسباب تتعلق أساسا بصعوبة الحصول على العقار السياحي المهيأ داخل مناطق التوسع السياحي[1].

فعلا تفيد التحقيقات التي قامت بها وزارة السياحة سنة 2005، أن 20% فقط من المشروعات الاستثمارية موطنة داخل مناطق التوسع السياحي، بعبارة أخرى، فإن معظم المشاريع السياحية التي أنجزت أو هي الآن في طور الإنجاز لا توجد داخل مناطق التوسع السياحي التي أنشئت خصيصا لهذا الغرض وهذا يدل بكل تأكيد على قصور سياسة التهيئة السياحية التي تتوصل بعد إلى تحضير العقار السياحي ووضعه في متناول المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب.

كما أن لجوء المستثمرين في السياحة إلى اقتناء أراضي لدى الخواص خارج الأقطاب السياحية التي تريد الدولة تطويرها يتعارض مع الأهداف العامة المسطرة في هذا المجال ويجعل المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية الذي ينبغي أن يكون بمثابة دليل للاستثمار دون جدوى.

حسب المعلومات المستقاة في مارس 2014 لدى مديرية التهيئة السياحية بالوكالة الوطنية لتنمية السياحة، هذه الوضعية لا تزال قائمة إذ لا يمكن حاليا وضع العقار السياحي داخل مناطق التوسع السياحي في متناول

[1] – وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة، المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة 2025، الكتاب الثاني، المخطط الاستراتيجي: الحركيات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية، 2008، ص17 .

المستثمرين في هذا المجال لأن الدراسات التقنية النهائية لم تكتمل بعد، وأشغال البنى التحتية لم يباشر بعد في إنجازها، كما أن الأراضي التابعة للقطاع الخاص المتواجدة داخل هذه المناطق لم يتم نزع ملكيتها لكي تتمكن الوكالة المشار إليها أعلاه من التصرف في إطار الاستثمار.

بطبيعة الحال تتطلب هذه العمليات وقتا طويلا واعتمادات مالية وبالتالي فإن تحضير العقار السياحي وتهيئته وجعله قابلا للاستقطاب الاستثمارات السياحية لن يكون جاهزة على المدى القصير ولا حتى على المدى المتوسط ما دامت العملية لم تنطلق بعد ولا توجد معطيات تدل أن الدولة عازمة فعلا على مباشرة هذه العملية باستثناء بعض التصريحات المناسبة، ومن ثم يطرح سؤال بخصوص تنفيذ السياسة السياحة المعتمدة حاليا ولاسيما المحور المتعلق بالبرنامج الاستثماري المتمثل في تطوير طاقة إيواء سياحي إضافية قدرها 75000 سرير جديد في حدود سنة 2015 كما أشرنا إليه سابقا[1].

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية للاستثمار السياحي في الجزائر.

بإمكان السياحة في الجزائر أن تمثل قطاعا اقتصاديا رئيسا لضخ العملات الصعبة وجذب الاستثمارات الأجنبية، كما يمكن يوفر أعداد لا يستهان بها من فرص العمل ويمكن من تحقيق استغلال أمثل للموارد الطبيعية والبشرية والحضارية والتاريخية المتاحة لخدمة الاقتصاد والمجتمع.

[1]-Ministère du Tourisme , Etat des projets d'investissements dans le secteur du tourisme à fin 2004, juin 2005 , page6.

أولا: واقع الاستثمار السياحي في الجزائر.

يوضح الجدول أدناه عدد المشاريع الاستثمارية في الجزائر حسب القطاع المصرح بها في سنة 2015

الجدول رقم 02: عدد المشاريع الاستثمارية في الجزائر حسب القطاع المصرح بها في سنة 2015

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	244	3,07	53498	3,63	5144	3,59
البناء	1468	18,47	126371	8,58	21449	14,96
الصناعة	2124	26,72	755397	51,27	69772	48,68
الصحة	134	1,69	30489	2,07	3546	2,47
النقل	2572	32,35	174327	11,83	13710	9,75
السياحة	232	2,92	139180	9,45	12860	8,97
الخدمات	1176	14,79	194152	13,18	16849	11,76
المجموع	7950	100	1473414	100	143330	100

المصدر: http://www.andi.dz/index.php/ar/mesures-d- appui-par -secteurs-d- activité

تاريخ التصفح: 2016/12/26

نلاحظ من الجدول أعلاه أنه على الرغم من التحفيزات التي توفرها الدولة الجزائرية للمستثمرين إلا أن عدد المشاريع لا يرتقي إلى المستوى المطلوب، خاصة في المجال السياحي والذي يمثل 232 مشروع استثماري، حيث يمثل نسبة تقل عن 3% من إجمالي عدد المشاريع، ولا يفوق 10من قيمة المشاريع، على الرغم من المقومات السياحية التي تتمتع بها الجزائر[1].

ثانيا: توفير فرص عمل جديدة.

يعمل إنشاء المشاريع السياحية المباشرة أو المساعدة لها بمختلف أنواعها، أو التوسيع في إنشائها رأسيا أو أفقيا، على خلق فرص عمل جديدة، سواء كان تمويل هذه المشاريع برأس مال أجنبي أو وطني، مما يؤدي إلى التخفيف من مشكلة البطالة في كثير من الأحيان ويعمل ببطئ على تحسين مستوى الرفاهية الاقتصادية إضافة إلى ما يلي:

- توفير فرص عمل جديدة، وبالتالي زيادة المداخيل الفردية.

[1]- عوينات عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص78.

– تنشيط قطاعات التعليم والتدريب في مجال المهن السياحية المختلفة، وتوفير فرص عمل كثيرة خاصة للنساء، والجدول الآتي يمثل وضعية المشاريع السياحية من ناحية الإنجاز لسنتي 2013-2014.

الجدول رقم 03: إنجاز المشاريع الاستثمارية السياحية في الجزائر لسنتي 2013-2014

	سنة 2013					سنة 2014			
	مجموع المشاريع	عدد الأسرة	عدد مناصب الشغل	المجموع الإجمالي للكلفة 10دج		مجموع المشاريع	عدد الأسرة	عدد مناصب الشغل	المجموع الإجمالي للكلفة 10دج
مشروع في طور الإنجاز	377	51570	28083	173,893		385	54884	25526	190,344
مشاريع متوقعة	129	14017	6850	23,58		104	9123	25526	190344
مشاريع غير منطقية	219	17263	8093	65,42		296	33860	13006	93,84
مشاريع تم إنجازها	21	1993	576	2,56		76	6377	2971	30,38
المجموع	746	48643	43602	268 ,86		861	104244	48300	342,26

المصدر: إحصائيات وزارة السياحة الجزائرية ل2014 على الرابط .

http://www.matta.gov.dz/images/statourisme.pdf تاريخ التصفح 2016/12/07.

هذا ما يوضحه الجدول رقم 2 و3 والذين يبينان أن عدد مناصب العمل الجديدة التي تنشؤها المشاريع السياحية بصفة مباشرة والتي تقدر ب 12860 منصب لسنة 2015، 35400 لسنة 2014.

طبقا لتقديرات المنظمة العالمية للسياحة OMT المتعلقة بالشغل، فإن إنجاز سريرين يؤدي إلى خلق منصب شغل مباشر وثلاثة مناصب غير مباشرة متعلقة بالنشاطات الملحقة، فإنه عدد مناصب الشغل الغير مباشرة التي تساهم بها المشاريع لسنة 2014 هو 254052 منصب.

أما فيما يخص مساهمة السياحة ككل في تشغيل اليد العاملة، الجدول الآتي يوضح تطور عدد مناصب الشغل التي تساهم بها السياحة بصفة مباشرة وبصفة عامة من سنة 2005 إلى غاية 2014.

الجدول 04: تطور عدد مناصب الشغل في القطاع السياحي من 2005 إلى 2015 في الجزائر

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المناصب المباشرة	258,2	239	225,4	227,4	269,2	254,1	266,2	292,2	321,4	30,5	327,3
العدد الإجمالي	528	567,3	546,2	515	593,2	539,4	535,4	583	634,5	604,4	628,3

Source: World Développent Indicators (WDI), Novembre 2015

تاريخ التصفح: World Travail and Tourisme Council Data, 201601/ 12/2016

يمكن تمثيل الجدول أعلاه بالشكل الآتي:

الشكل 02: تطور عدد مناصب الشغل في القطاع السياحي من 2005 إلى 2015 في الجزائر

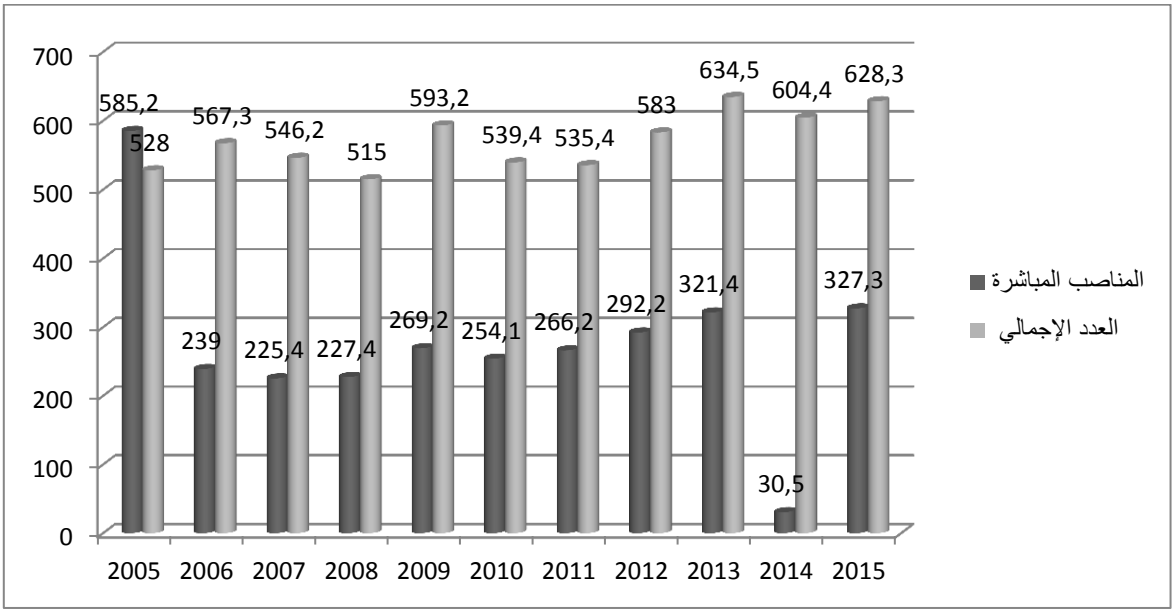

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على الجدول رقم 04

من الشكل أعلاه نلاحظ أن عدد مناصب الشغل التي يوفرها قطاع السياحة بصفة مباشرة أو بصفة إجمالية في تزايد مستمر، حيث أنه قدرت عدد الليالي العملة بصفة مباشرة سنة 2015 عدد 327,3 ألف عامل بنسبة زيادة قدرها 6,54% مقارنة بسنة 2014، أين كانت تقدر ب305,9 ألف عامل، بينما قدرت المساهمة الإجمالية لقطاع السياحة في توفير مناصب العمل لسنة 2015 بقيمة 628,3 ألف عامل بنسبة زيادة

قدرها 3,80 %مقارنة بسنة 2014 أين كانت تقدر ب 604,4 ألف عامل، إلا أن هذه المساهمة لا تزال ضئيلة مقارنة بما تملكه الجزائر من مقومات سياحية [1].

ثالثا: مساهمة السياحة الجزائرية في إيرادات الدولة.

المؤشر الآخر الذي يؤكد على التطور السريع في القطاع السياحي هو حجم الإيرادات السياحية السنوية التي تقدمها السياحة إلى اقتصاد البلد السياحي، كما تعمل من خلال عائداتها على توفير العملات الصعبة، التي ينجم عنها تحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة للمجتمع المحلي ودعم للتنمية الشاملة علة المستوى الوطني والمحلي، والجدول الآتي يوضح الإرادات السياحية ونسب مساهمتها في الدخل الإجمالي الخام في الجزائر:

الجدول05: إيرادات السياحة ونسب مساهمتها في الدخل الإجمالي من سنة 2005 إلى 2014.

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإيرادات	477	393	334	473	361	324	300	295	326	347
نسب المساهمة في الدخل	1,7	1,02	1,7	2,05	2,3	2,3	2,4			

Source: World Développent Indicators (WDI), Novembre 2015

تاريخ التصفح: World Travail and Tourisme Council Data, 201601/ 12/2016

الشكل الآتي يوضح تطور إيرادات السياحة في الجزائر من سنة 2005- 2014

الشكل 03: تطور إيرادات السياحة في الجزائر من سنة 2005 إلى غاية سنة 2014.

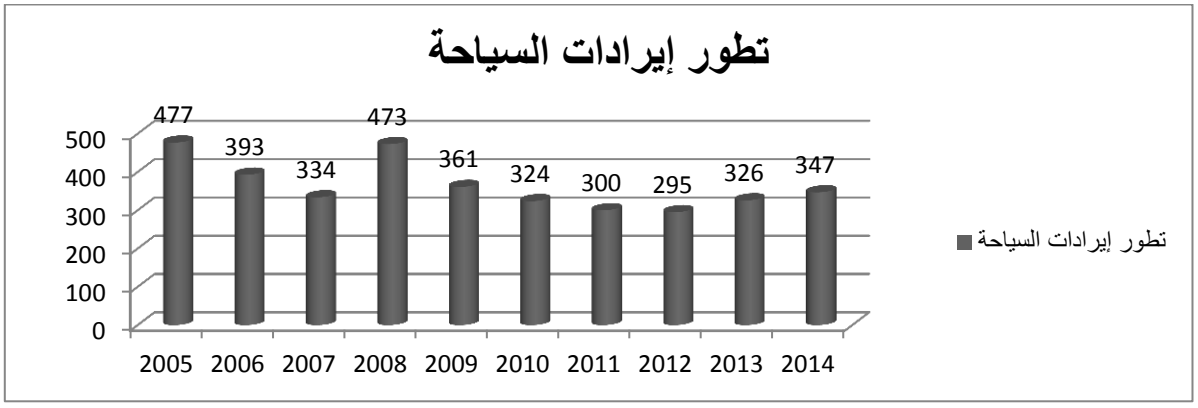

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على الجدول رقم 05

من الشكل أعلاه، نلاحظ أن إيرادات السياحة شهدت تذبذب بين الزيادة والنقصان، حيث أنها بلغت أكبر قيمة لها سنة 2005 بقيمة 477 مليون، ثم شهدت تراجع إلى غاية سنة 2007 لتقدر قيمتها ب344

[1] – سعيداني رشيد، أهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر– ، مجلة البشائر الاقتصادية، الجزائر، العدد 02، 2017،ص ص 10 11.

مليون دولار، ثم ترتفع سنة 2008 لتصبح تقدر ب 473 مليون دولار، ثم تتناقص قيمتها وترتفع في السنتين الأخيرتين لتصبح في سنة 2014 تقدر ب 347 مليون دولار بنسبة انخفاض قدرها 28,12 % مقارنة بسنة 2008، وهذا راجع لمجموعة من الأسباب أهمها، عدم انتهاج الجزائر للاستراتيجية واضحة لتنمية القطاع السياحي بالإضافة لعدم الاستقرار الأمني.

أما بالنسبة لمساهمة السياحة في الدخل الإجمالي، فيكمن تمثيل ذلك من خلال الشكل الآتي:

الشكل 04: نسب مساهمة السياحة في الدخل الإجمالي من سنة 2005 إلى غاية 2011.

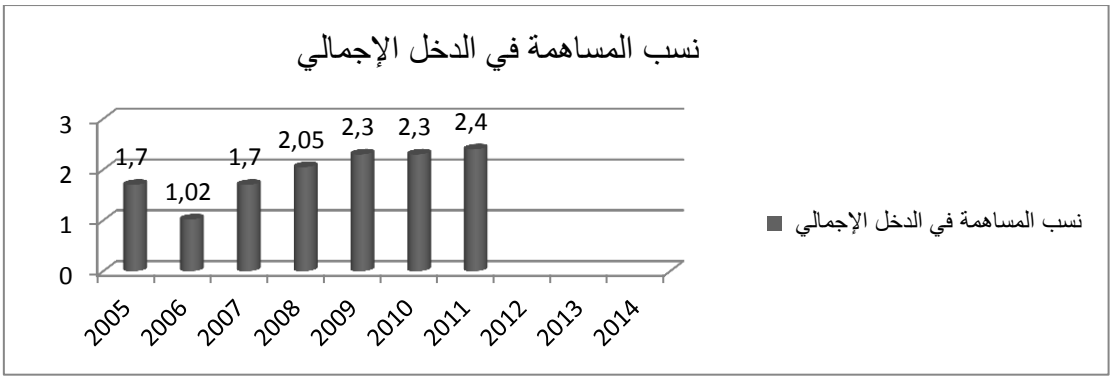

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على الجدول رقم 05

من الشكل أعلاه نلاحظ أن نسب مساهمة السياحة في الدخل الإجمالي الخام في تزايد مستمر ولكن بوتيرة بطيئة، حيث بلغت سنة 2011 بنسبة ارتفاع قدرها 4,3 % مقارنة بسنة 2010 أين كانت تبلغ 2,3% وقد صرح وزير السياحة عند زيارته لمستغانم في سنة 2016 إلى أن نسبة مساهمة السياحة في الدخل الإجمالي لا تتعدى 1,5% وهذا بالنسبة لسنة 2015، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بدول الجوار أين تقارب النسبة 8 % هذا من جهة وبما تزخر به الجزائر من مقومات سياحية كثيرة ومتنوعة، وهذا راجع لقلة المشاريع والاستثمار في السياحة من جهة وعدم وجود استراتيجية ورؤية واضحة لاستغلال المقومات السياحية من جهة أخرى [1].

[1]- سعيداني رشيد مرجع سبق ذكره، ص ص 12 13.

المطلب الثالث: المعوقات التي تواجه الاستثمار السياحي في الجزائر والحلول المقترحة.

بالرغم من وجود معوقات تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن هناك حلول لمعالجة هذه المعوقات.

أولا: المعوقات التي تواجه الاستثمار السياحي في الجزائر.

أحصت وزارة السياحة والصناعات التقليدية مجموعة من النقائص أو المعوقات التي حالت دون تطور القطاع السياحي في الجزائر والاستثمار فيه هي:

- غياب نظرة لمنتجات السياحة الجزائرية (مواقع بلا صيانة وغير مثمنة بصورة كافية، مواد مثيرة للجاذبية وقادرة على التميز، غياب التشاور حول الأمور الأساسية وتمفصل ضعف مع حقائق الميدان).

- وكالات الأسفار: غياب التحكم في التقنيات الجديدة لسوق السياحة الدولية، عدم التكيف مع الطريقة العصرية للتسيير الإلكتروني للنقل قصد تنظيم عمليات الحجز والخدمات، خضوع استقبال السياح في الجنوب لوكالات الأسفار الأجنبية التي تحدد وجهتهم، غياب مخطط للتكوين المستثمر وعدم وجود تنظيم لوكالات الأسفار وميثاق يحكم المهنة).

- نقص في تأهيل ومهنية المستخدمين في المؤسسات والخدمات السياحية والفنادق خاصة، انعدام النظافة والصيانة للفضاءات العامة والخاصة، غياب خدمات جذابة وأعمال لإبراز المنتجات المحلية، وعجز في تسويق وجهة الجزائر، (ضعف الاتصال الداخلي والخارجي وضعف في التعاون بين مختلف القطاعات والشركاء في قطاع السياحة، جز في الإعلام والاتصال الإيجابي، انعدام أدوات الإعلام والسهر الاستراتيجي على النشاط السياحي، وسائل ترفيه متآكلة وغير مؤهلة لا تتماشى مع تقنيات الاتصال الحديث، غياب أنشطة إعلامية)[1].

- ضعف نوعية النقل والمواصلات (عدم القدرة على خدمات نقل كمية ونوعية متكيفة مع الطلب، زادت حدة من خلال إضافة تسعيرة المبالغ فيها مقارنة مع الممارسات الدولية، سوء الربط الجوي باتجاه الخارج.

- تغلل ضعيف لتكنولوجيات الإعلام والاتصال في السياحة (عدم كفاية مواقع الانترنت مع التركيز الشديد على ترقية الصحراء والاكتشاف الثقافي، صعوبة التكيف مع الوزن المتزايد لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في قطاع السياحة)[2].

[1]- حيزية حاج الله، ، الاستثمارات السياحية في الجزائر، رسالة ماجستير ، جامعة البليدة، 2016، ص 216.

[2]- عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2003، ص 251.

– بنوك وخدمات مالية متكيفة (عدم ملائمة وضعف وسائل الدفع العصرية على مستوى البنوك والمؤسسات المستقبلية للسياح ، قوانين لا تسمح بتوطين العمليات سواء بالنسبة للاستقبال أو إيفاد السياح للخارج، تعارض طريقة تمويل الاستثمار والنشاط السياحي مع طبيعة الاستثمار السياحي .

– الأمن مسألة أساسية (غياب الأمن الصحي والغذائي...)[1].

ثانيا: الحلول المقترحة للاستثمار السياحي في الجزائر.

– حل مشكلة العقار السياحي في الجزائر، وتقديم امتيازات وتحفيزات جبائية للاستثمارات السياحية سواء للمستثمر الوطني أو الأجنبي، بالإضافة إلى تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاستثمار في القطاع السياحي.

– القضاء على البيروقراطية والفساد الإداري، وتنويع مصادر التمويل، حيث يشير تقرير التنافسية العالمي لعام 2016-2017 إلى أن الفساد يعتبر ثالث عقبة من حيث الأهمية في الجزائر، نسبة 13% يعد كل من البيروقراطية 17,5% والتمويل 13,7%والتقليل من الإجراءات الإدارية لإنشاء المشاريع وعملية الاستثمار.

– ترقية التعاون بين سياسات قطاع النقل والسياحة لتحقيق أكبر قدر من الحرية في حركة السياح عبر الحدود.

– ترقية وتطوير التعليم الموجه نحو السياحة، على اعتبار أن ذلك سيغير المفاهيم المتعلقة بالسياحة في أذهان الناس ورفع الوعي بالفرص والتحديات التي ينطوي عليها القطاع، وينبغي أن يرافق ذلك استغلال فعال لوسائل الإعلام لجميع التسهيلات الترويجية والتسويقية للسياحة في الجزائر وفرص الاستثمار فيها والتسهيلات المتوفرة.

– تنويع المنتجات السياحية من خلال تفعيل البرامج الاجتماعية والنشاطات التقليدية التي يشارك فيها السكان المحليون، وتشجيع الاستثمارات في مجال السياحة العامة والخاصة في المشاريع السياحية، من خلال تقديم التسهيلات الخاصة ومنح المعاملات التفضيلية للمستثمرين الأجانب[2].

[1]– يحي ولد محمود جدو، الاستثمار في البلدان النامية المعوقات وسبل التطوير –دراسة حالة موريتانيا، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر ، 2011، ص 73.

[2]– سعيداني رشيد، مرجع سبق ذكره، ص 15.

المبحث الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالسياحة.

يهدف هذا المبحث إلى معرفة أهم الشركات المستثمرة في الجزائر وكذا أهم التحفيزات الممنوحة للمستثمرين السياحيين في الجزائر وتوضيح انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على السياحة.

المطلب الأول: أهم الشركات المستثمرة في الجزائر.

بدأت عدة شركات فندقية دولية للاستثمارات في إطار الشركات المختلطة ويمكن تحديد أهم هذه الشركات التي دخلت في إنجاز عدة مشاريع سياحية فيما يلي:

– اشتركت سنة 1988 المجموعة الكندية PGL مع الديوان الوطني للسياحة لإنشاء شركة مختلطة سميت SECTOUR تسمح بإنجاز مركبين شاطئيين بمرسى بن مهيدي وسكيكدة وفنادق في الجنوب بجنات وإيليزي وعين أمناس ومخيمات في الهوقار والطاسيلي وفنادق في منطقتي وهران وقسنطينة بمجموعة 3000 سرير وتكون نسبة تمويل هذه المشاريع 51% مخصصة للجزائر و49% للأجانب.

– أمضت مجموعة ACCOR سنة 89 عقدا مع مؤسسة التسيير السياحي للوسط هدفه استغلال فندق الحامة بالجزائر العاصمة يسع ل 700 سرير، ويكون مسيرا من طرف مؤسسة SOFITEL كما وضعت مجموعة ACCOR برنامجا تطمح من خلاله فتح 20 فندق حتى نهاية 2000 خاصة في المدن الكبرى المتمركزة في المناطق الشاطئية وفي منطقة الجنوب غير مستغلة وهذا حسب أنواع الفروع التابعة لها، Urbis,novotel,Sofitel وتبلغ طاقة الإيواء لهذه الفنادق 4720 فندق[1].

– في سنة 2001م أنشأت شركة تطوير الفندقة (SDH) وهي شركة مختلطة (SIH) وla Fico الليبية لإنجاز فندقين من طراز شيراطون في وهران وحاسي مسعود 92 مليون دولار.

– مجموعة SAFIR الكويتية تقوم بتسيير فندق مزفران الذي رمم حديثا.

– في سنة 2004م قامت فرنسا بالاستثمار مشترك في الجزائر لفنادق ACCOR مع مجموعة MEHRI بنسبة 50% لكل جهة لإنشاء 36 فندق من فئة الثلاث والأربعة نجوم وهي موزعة على عدة مدن ذات التدفقات السياحية في المرحلة الأولى منها الجزائر العاصمة، قسنطينة، وهران وعنابة وتليها مدن أخرى هامة بالجنوب الجزائري .

[1]– بزة صالح، تنمية السوق السياحية بالجزائر– دراسة حالة ولاية مسيلة – رسالة ماجستير، جامعة مسيلة،2017، ص 76.

– سنة 2005 افتتاح فندق شيراطون وهران وهو أول مشروع يتحقق في إطار الشراكة الجزائرية الليبية في مجال الفندقة حيث بلغ حجم المشروع 122مليون دولار أمريكي مخصص لسياحة الأعمال بالدرجة الأولى حيث يحتوي على 32 غرفة وجناح رئاسي، كما ستتوسع هذه الشراكة إلى مشاريع أخرى منها فندق خمس نجوم بالعاصمة وآخر بحاسي مسعود تصل قيمة الاستثمارات الليبية في الجزائر إلى 500 مليون دولار أمريكي .

– وفي نفس السنة قام المستثمر السعودي سيدار باستثمار مباشر في الجزائر من خلال إنشاء ثلاث مشاريع سياحية ضخمة بتكلفة تقدر ب280 مليون أوروا .

– سنة 2007 قامت سويسرا بإنشاء فندق 274 غرفة للمستثمر MARRIOT.

– كما كان للكويت كذلك الحظ من خلال المستثمر FAKI بالمشاركة في رأس المال وتسيير فندق الأوراسي[1].

المطلب الثاني: الامتيازات الجبائية الممنوحة للمستثمرين السياحيين في الجزائر.

هناك نوعين للامتيازات نلخصها فيما يلي:

أولا: الامتيازات الجبائية الممنوحة للاستثمار السياحي في الجزائر .

يعتبر القانون التكميلي لسنة 2009 بمثابة نقطة تحول للسياسة الجبائية تجاه الاستثمار السياحي فقد تم في هذا القانون إعطاء عديد من الامتيازات للمستثمرين في المجال السياحي، وقد نص هذا القانون على تسعة إجراءات جديدة لفائدة المتعاملين والوكلاء السياحيين وهي عبارة على إعفاءات جبائية ومالية وذلك من أجل جعل القطع السياحي قطاعا جالبا للاستثمارات ولعل من أهم الامتيازات الضريبية وشبه الضريبية الممنوحة للاستثمارات السياحية ما يلي:

1– بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات.

تخضع الأنشطة السياحية لمعدل 19% وهو معدل مخفض لأن هناك أنشطة أخرى تخضع إلى معدل 25%كالأنشطة التجارية والخدمات هذا ما نصت عليه المادة 150 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المعدلة بواسطة المادة 05 من قانون الملية التكميلي لسنة 2008.

[1]–Ouvrage collectif dirigé par fabricehatem , La filière tourisme dans les pays méditerranéenne, notes de dàcuments ANIMA n 17 , juine 2006, p82 .

2- الرسم على النشاط المهني.

لقد تم إعفاء المبالغ المحققة بالعملة الصعبة في النشاطات السياحية والفندقية والحمامات والإطعام والأسفار من الرسم على النشاط المهني و ذلك بناء على المادة 220 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة الفقرة 07 المحدثة بواسطة المادة 11 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 في حين أن باقي العمليات تخضع إلى معدل 02% في مجال هذه الرسوم وهو ما نصت عليه المادة217 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

3- الرسم على القيمة المضافة.

يعتبر هذا الامتياز من أهم الامتيازات الممنوحة للأنشطة السياحية والفندقية والحمامات المعدنية والإطعام السياحي المصنف والأسفار وتأجير السيارات للنقل السياحي انتقاليا إلى غاية 2019/12/31 للمعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة وهو 07% في حين أن معظم الأنشطة الأخرى تخضع إلى معدل 17% [1].

4- حقوق التسجيل.

إن الشركات الخاصة بالقطاع السياحي معفية عند التأسيس أو عند رفع رأس المال من حقوق التسجيل في حين انه تخضع باقي الشركات عند التأسيس إلى معدل 0,5% من رأس مالها دون أن يقل عن 1000 دينار جزائري ، أما في حالة الشركات ذات الأسهم يجب أن لا يقل هذا الحق على 10000% دينار جزائري ولا يتعدى 300000 دينار جزائري ويطبق ما نسبته 01% عند الزيادة في رأس مال الشركة عن طريق دمج الأرباح أو الاحتياطات أو الأرصدة.

5- ضرائب أخرى.

لقد تم دعم ميزانية البلديات بواسطة رسم يسمى الرسم على الإقامة وهذا ما نصت عليه المادة 26 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008 ويفرض هذا الرسم على الأشخاص غير المقيمين بالبلدية ولا يملكون إقامة خاضعة للرسم العقاري ويخضع له كل شخص في يوم واحد من الإقامة ولا يمكن أن يقل عن 50 دج ولا يتجاوز 100دج على العائلة الواحدة، غير انه بالنسبة للمؤسسات الفندقية ذات الثلاث نجوم أو أكثر فيتحدد الرسم على الإقامة على النحو التالي:

- 200 دج بالنسبة للفنادق ثلاث نجوم.

[1]- تريكي العربي، واقع الاستثمار السياحي،-دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس-، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2013، ص 177.

- 400 دج بالنسبة للفنادق أربع نجوم.
- 600 دج بالنسبة للفنادق خمس نجوم.

يتم تحصيل هذا الرسم عن طريق مؤجري الغرف المفروشة وأصحاب الفنادق ومالكي المقرات المستعملة لإسكان المعالجين بالمياه المعدنية أو السواح المقيمين في البلدية وتدفع لدى أمين خزينة البلدية [1].

ثانيا: التخفيضات شبه الضريبية.

تتمثل فيما يلي:

1- الرسوم الجمركية.

تم إخضاع استيراد التجهيزات والتأثيثات حسب المواصفات الفندقية التي تدخل في إطار عمليات العصرنة و التأهيل تطبيقا لمخطط جودة السياحة الجزائرية إلى المعدل المخفض للحقوق الجمركية وذلك إلى غاية 2014/12/31 وذلك وفقا للمادة 81 من قانون الملية التكميلي لسنة 2008.

2- تخفيضات عقارية:

من اجل توفير الأراضي للمشاريع الاستثمارية خاصة في المناطق غير السياحية تم منح تخفيضات عند التنازل عن الأراضي الضرورية لإنجاز المشاريع الاستثمارية وذلك بنسبة 50% بالنسبة للأراضي الواقعة في الهضاب العليا و بنسبة 80% بالنسبة للأراضي الواقعة في المناطق الجنوبية للبلاد[2].

المطلب الثالث: انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على السياحة.

تبلور مفهوم تحرير تجارة الخدمات السياحية في إزالة القيود المفروضة على تدفقات رؤوس الأموال للاستثمار الأجنبي في مجال الخدمات السياحية ووضع الضوابط الموضوعية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فإن ذلك سوف يساهم في دفع التنمية السياحية لزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يحقق هدف من أهداف الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي دولة، تكتسب التنمية السياحية أهمية متزايدة في تحقيق النمو الاقتصادي لمعظم الدول التي تتمتع ببيئة سياحية، إذن تمثل إحدى الصادرات الهامة غير المنظورة فتعمل على حل المشاكل الاقتصادية التي تواجهها تلك الدول، ضف إلى ذلك ما توفره من تطوير للأماكن التي تتمتع بإمكانيات

[1]- هدير عبد القادر، واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006، ص 120.
[2]- تريكي العربي، مرجع سبق ذكره، ص 179.

سياحية من خلال تحسين البنى الأساسية، ولقد عملت العديد من الدول خاصة التي تعاني من نقص في الموارد المالية على فتح الأبواب أمام المستثمرين الأجانب في هذا القطاع، فالاستثمار الأجنبي المباشر في مجال السياحة لن يعود بالنفع على المستثمر الأجنبي فحسب، بل يستفيد من إنفاق السياح في العديد من المجالات وتقصد هنا سائر أنواع الخدمات المتعلقة بالصناعة السياحية مثل: الإنفاق على خدمات المطاعم السياحية، الإنفاق على وسائل النقل السياحي، الإنفاق على دخول المتاحف، التأمين والاتصالات، بمعنى أكبر ستنشط الصناعات والخدمات المتصلة بالصناعة السياحية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فالمسلم به في نظرية الاقتصاد أن كل استثمار جديد يولد عنه إنفاق جديد فينشئ دخولا جديدة، بمعنى آخر أن الإنفاق على إنشاء المشروعات السياحية من قبل المستثمرين والدولة وكذا مشروعات البنى الأساسية ومرافق الخدمات العامة يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد والمقاولين وغيرهم.

نظرا لاعتبار السياسة مصدرا من مصادر الدخل الأجنبي فتقاس أهميتها الاقتصادية بمدى تأثيرها على ميزان مدفوعات الدول، ويتحدد هذا التأثير بالقيمة الصافية للميزان السياحي(القيمة المسافية للميزان هي الفرق بين إيرادات السياحة، بما فيها الإيرادات الوافدة إلى الدولة السياحية والمصروفات السياحية بما فيها الإنفاق على السياحة الخارجية)، فإذا كان هذا الأخير إيجابي والقيمة الصافية للميزان التجاري سلبية فإنه سيؤدي إلى فائض بالميزان التجاري أو على الأقل يخفف من حدة العجز أما إذا كانت القيمة الصافية للميزان السياحي موجبة وكانت النتيجة الصافية للميزان التجاري موجبة فإن ذلك سينعكس إيجابا على ميزان مدفوعات الدولة.

كما ستستفيد الخزينة العامة للدولة السياحية، من تحصيلات الضرائب المتعلقة بالسياحة والنشطة ذات العلاقة كالضرائب الأرباح التجارية والصناعية والمشروعات السياحية، الضرائب بالدخول رسوم الملاحة البحرية...إلخ .

فالتنمية السياحية التي يوفرها الاستثمار الأجنبي المباشر تساعد على زيادة فرص العمالة المباشرة وغير المباشرة، من خلال ترابطها الأمامي والخلفي وتكاملها مع القطاعات الأخرى مثل (الصناعات الغذائية والمشروعات وصناعة الأثاث الفندقي، وقطاع المصارف والتأمين وغيرها).

لقد أوضحت دراسة سياحية أجراها الخبير الاستشاري(Archer) في مناطق الكاريبي أن العمالة المتولدة عن وحدة من الإنفاق في التنمية السياحية تؤدي إلى ضعف العمالة المتولدة عن وحدة واحدة من الإنفاق في أي قطاع آخر.

أكدت دراسة أخرى أجراها الخبير (IUDE) في المكسيك أن الاستثمار في الفنادق يؤدي إلى توفير فرص عمالة بمعدل أكبر من الاستثمار في أي قطاع آخر في الاقتصاد المكسيكي، ضف إلى ذلك أن معظم الدراسات التي البطالة يحقق هدف من أهداف الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي دولة، وإذا ما عدنا أجريت أكدت على بناء غرفة فندقية جديدة بخلق ثلاث فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، وهذا كما يطلق عليه في عالم الاقتصاد (الاستثمار المحفز والعمالة المحفزة)، فتخفيض نسبة للجانب الاجتماعي فإن السياحة تؤدي إلى رفع مستوى معيشة المجتمعات وكذا رفع مستوى الوعي[1].

المبحث الثالث: دراسة وصفية تحليلية واحصائية لمتغيرات الدراسة.

سنحاول في هذا المبحث عرض وتقديم مختلف المتغيرات الداخلة في نموذج الدراسة وبناء نموذج اقتصادي قياسي للمتغيرات محل الدراسة.

المطلب الأول: الدراسة التحليلة الوصفية والاحصائية .

سنحاول أن نعالجها من خلال:

أولا: الدراسة الوصفية، التحليلية والاحصائية للمتغير التابع (ايرادات السياحة):

- المتغير التابع ايرادات السياحة Y: الشكل رقم (5) يوضح تطور المتغير التابع خلال الفترة 2016/2000.

الشكل رقم (5): تطور المتغير التابع خلال الفترة 2016/2000

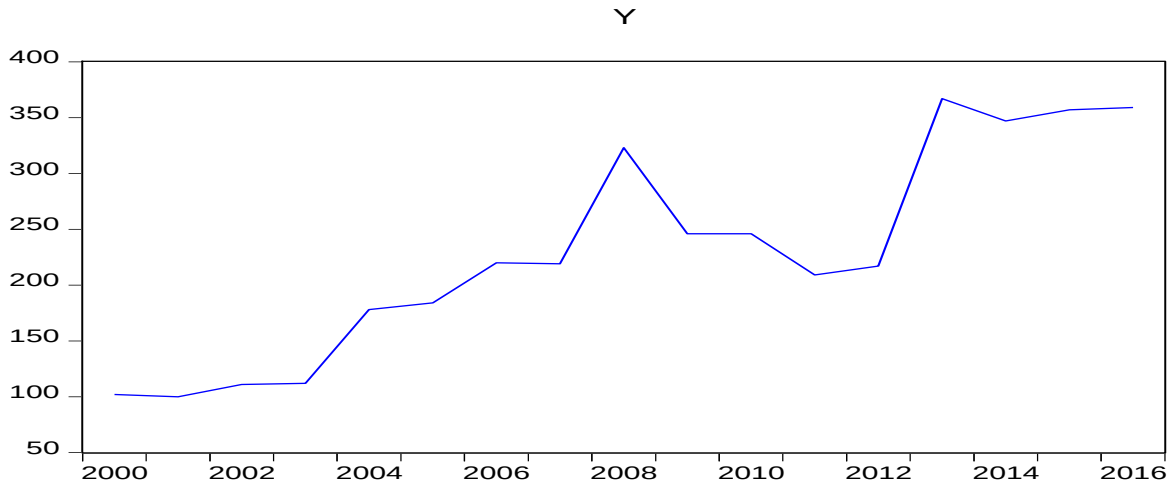

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات Eviews10.

[1] – مرابطي حنان، خالد خوجة أميرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 116 117.

من خلال الشكل نلاحظ أن تطور الإيرادات السياحية من2000-2001 عرفت نموا متذبذبا في البداية ثم تطورا متزايدا بعد 2001 إلى أن تجاوز الضعف في نهاية الفترة، ويعود ذلك إلى محاولة البلاد بناء صورتها في الخارج كوجهة سياحية مثل غيرها من الدول في منطقة المغرب العربي، حيث تبنت في هذا الاطار استراتيجية طويلة المدى، لتطوير السياحة وجذب استثمارات القطاع الخاص نحو هذا القطاع ومن أجل التحرر من التبعية لقطاع المحروقات، اما بالنسبة لسنة 2008إنخفض حجم الإيرادات السياحية بسبب أزمة الرهن العقاري (الأزمة المالية)، ويبقى الانخفاض مستمر إلى غاية 2013 وهذا راجع لتراجع عدد السياح الوافدين إلى الجزائر، فيما يخص السنوات الأخيرة نلاحظ ارتفاع في الايرادات وهذا يفسره اهتمام الجزائر بالقطاع السياحي من خلال السياسة التنموية التي شرعت فيها.

الجدول رقم (06): المقاييس الوصفية للمتغير التابع ايرادات السياحة.

	Y
Mean	229.2353
Median	219.0000
Maximum	367.0000
Minimum	100.0000
Std. Dev.	94.00767
Skewness	0.126469
Kurtosis	1.799724
Jarque-Bera	1.065787
Probability	0.586904
Sum	3897.000
Sum Sq. Dev.	141399.1
Observations	17

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجاتEviews10.

من خلال الجدول نلاحظ أن السلسلة غير مستقرة.

ثانيا: الدراسة الوصفية، التحليلية والاحصائية للمتغير المستقل (الاستثمار الاجنبي المباشر)

- المتغير المستقل: الاستثمار الأجنبي المباشر X

الشكل رقم (6): تطور المتغير المستقل خلال الفترة 2016/2000 وبعض المقاييس الوصفية

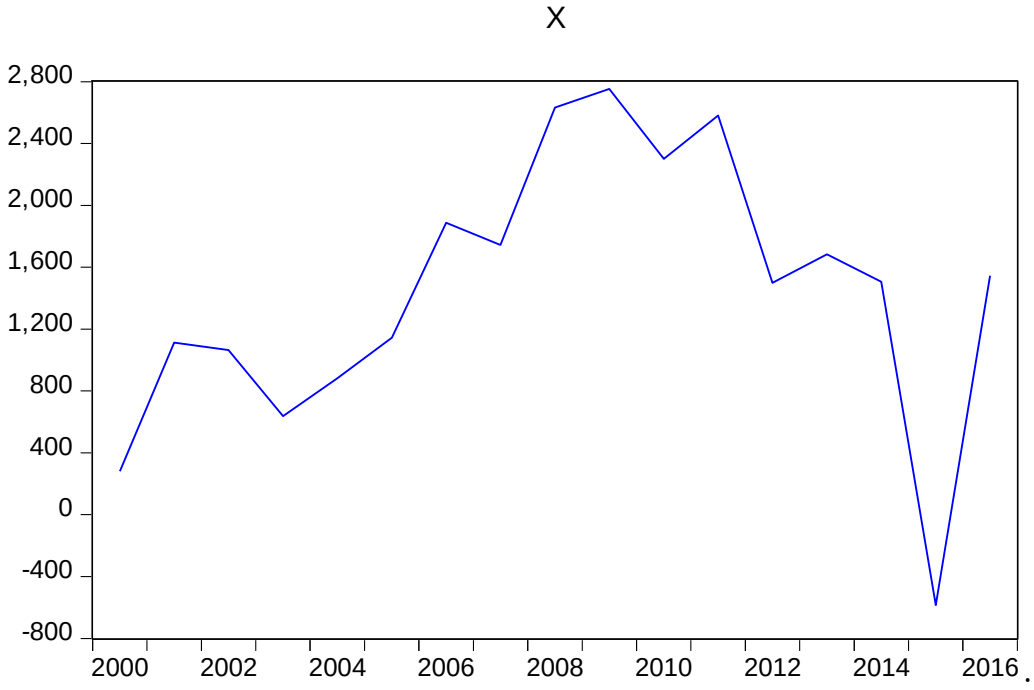

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات Eviews10.

من خلال الشكل نلاحظ أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في بداية الألفية الجديدة في تحسن كبير نتيجة الاستقرار وتحسن الأوضاع السياسية والأمنية، حيث شهدت سنة 2001 تدفقات بقيمة 1108 مليون دولار، أي بزيادة قدرها 295% عن قيمته في سنة 2008، كذلك سجلت سنة 2002تدفقات بقيمة1062مليون دولار ، أي بانخفاض قدره 3.87% عن قيمة 2001، أما سنة 2003، فسجلت العودة إلى انخفاض هذه التدفقات ولكن بنسبة معبر تقدر ب40% مقارنة بقيمتها سنة 2002، لتعود للارتفاع بداية من سنة 2004، لتسجل أعلى قيمة سنة2009 بتدفقات قدرها 2746.4مليون دولار، وانخفاض إلى السالب سنة 2015 وذلك من خلال شراء الدولة 51% من شركة جيزي.

الجدول رقم (07): المقاييس الوصفية للمتغير المستقل ايرادات السياحة.

	X
Mean	1451.411
Median	1506.730
Maximum	2753.760
Minimum	-584.0000
Std. Dev.	876.3860
Skewness	-0.465159
Kurtosis	2.999285
Jarque-Bera	0.613057
Probability	0.735998
Sum	24673.98
Sum Sq. Dev.	12288839
Observations	17

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات Eviews10.

المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلسلتين والتكامل المشترك.

من خلال ما يلي:

أولا: اختبار استقرارية السلسلتين(اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test).

نقوم بإجراء اختبار الاستقرارية من خلال اختبار Phillips-Perron (PP) والجدول رقم () يوضح نتائج الاختبار.

الجدول رقم (08): نتائج اختبار استقرارية السلسلتين حسب نموذج PP.

اختبار pp					
المتغير	اختبار المستوى بقاطع	اختبار المستوى بقاطع واتجاه عام	اختبار الفروق الأولى بقاطع	اختبار الفروق الأولى بقاطع واتجاه عام	درجة التكامل I(D)
Y	0.7294	0.1600	0.0004	0.0033	I (1)
X	0.1237	0.3802	0.0008	0.0020	I (1)

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات Eviews10.

من خلال الجدول نلاحظ أن السلسلتين غير مستقرتين في المستوى (سواء بقاطع أو بقاطع واتجاه عام) وهو ما يؤكده الشكلين 05 و 06 السابقين أن هناك جذر الوحدة، بينما أصبحت السلسلتين مستقرتين في

الفروق الأولى (سواء بقاطع أو بقاطع واتجاه عام) وذلك لأن القيمة الاحتمالية للفروق الاولى أقل من 5 %، إذن السلسلتين مستقرتين ومتكاملتين من الدرجة الأولى. والشكل رقم (8) يؤكد ذلك.

الشكل رقم(7): السلسلة X في الفروق الأولى.

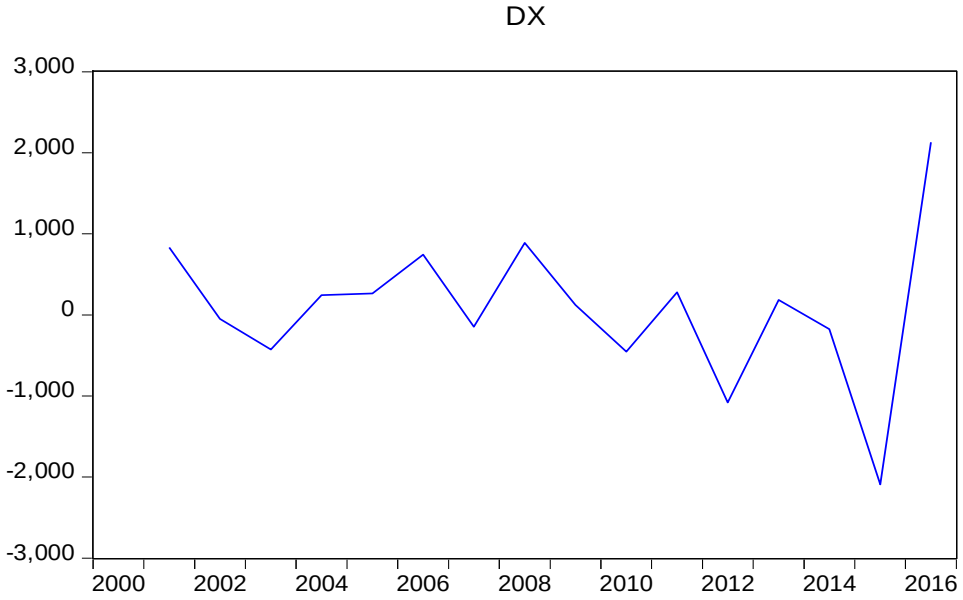

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات Eviews10.

نلاحظ من خلال الشكل أن السلسلة مستقرة ذلك لان متوسطاتها تقريبا متساوية.

الشكل رقم 08 السلسلة Y في الفروق الأولى

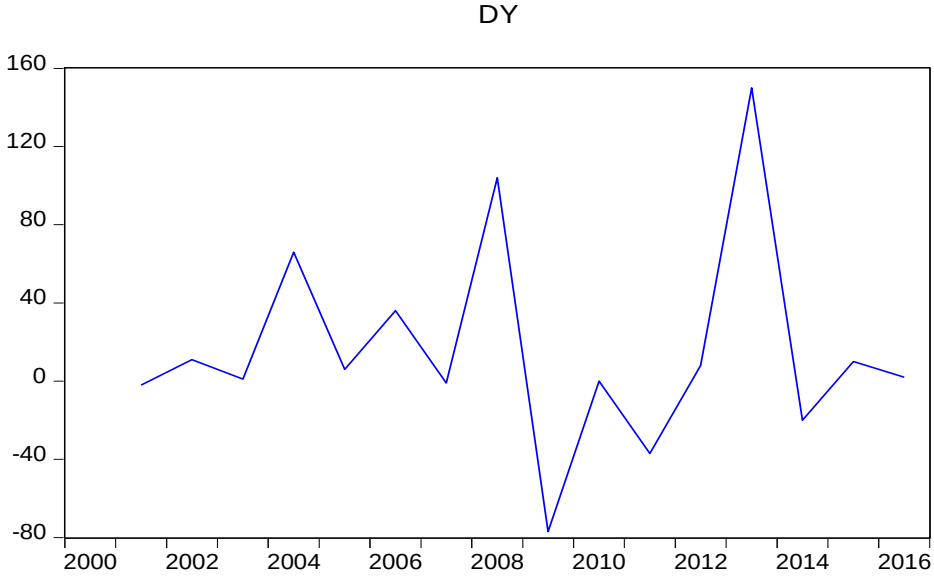

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات Eviews10.

من خلال الشكل نلاحظ أن السلسلة مستقرة في الفروق الأولى.

ثانيا: اختبار التكامل المشترك.

من خلال ما يلي:

1- التكامل المشترك وآلية تصحيح الخطأ.

ظهرت تِقنية التكامل المشترك أو التكامل المتزامن (Cointegration) فِي أواسط الثمانيات من القَرن الماضي، وهذا من طرف"Granger"سنة 1983، ثم"Engel"و"Granger" سنة 1987، ولقد اعتبره الكثير من الاقتصادِيين كمفهوم جديد وله أهمِيَة كبرى في القياس الاقْتِصَادِي وتحليل السلاسِل الزمنية، وتجدر الإشارة إِلَى أن وجود التكامل المشترك مرتبط باختبارات جذر الوحدة وَذلك من أجل التحقق من استقرار السَّلاَسِل الزَّمَنِيَّة فرادى (كل منها عَلَى حِدة)، وبِالتالي التأكد من وجود تكامل متزامن بين مسارات السلاسل الزمنية، فإذا وجدنا أن المتغيرات التي تتكون منها ظاهرة ما تتصف بخاصية التكامل المشترك في هذه الحالة يمكن تطبيق نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، أما إذا لم تتصف هذه المتغيرات بهذه الخاصية ففي هذه الحالة لا يصبح هذا النموذج (ECM) صالحا لتقدير سلوك هذه الظاهرة[1].

2-اختبار التكامل المشترك Co – intégration test. يمكن تعريف التكامل المشترك بأنه تَصاحب بين سلسلتين زمنيتين $(Y_t.X_t)$ أو أكثر، بحيث تؤَدي التقلبات في إحداهما لإلغاء التقلبَات فِي الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابِتة عبر الزمن، ولعلّ هَذَا الأَمر يَعنِي أن بيانات السَّلاَسِل الزَّمَنِيَّة قد تكون غير مستقرة إذا مَا أخذت كل منها حِدة، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة،[2] ومثل هذِه العَلاَقَة طويلة الأجل بينَ مَجموعَة المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مَجموعَة من المتغيرَات المستقلة. فقَبل كل شيء نقوم بِعرض التمثيلات البيانية للسلاسل مَحل الدراسة، وَذلِك من أجل أخذ فِكرَة عامة.

3- اختبار الخطوتين أو المرحلتين لـ: (Engle – granger) للتكامل المشترك. بما أن السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة ولدينا سلسلتين فقط فإنه يمكن تطبيق اختبار التكامل المشترك الذي يحدد العلاقة بين المتغيرات على المدى الطويل والشكل رقم يوضح أهم مراحل اختبار أنجل وغرانغر.

[1] سليم مجلخ، وليد بشيشي، دراسة تحليلية وقياسية باستخدام منهج تصحيح الخطأ لأثر تقلبات أسعار البترول على أسعار الصرف في الجزائر خلال الفترة جانفي 2013 سبتمبر 2015، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 07، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة طاهري محمّد بشار، الجزائر، ديسمبر 2016، ص 54.

[2] نفس المرجع السابق، ص 55.

الشكل رقم(09) مراحل نموذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ لأنجل وغرانغر

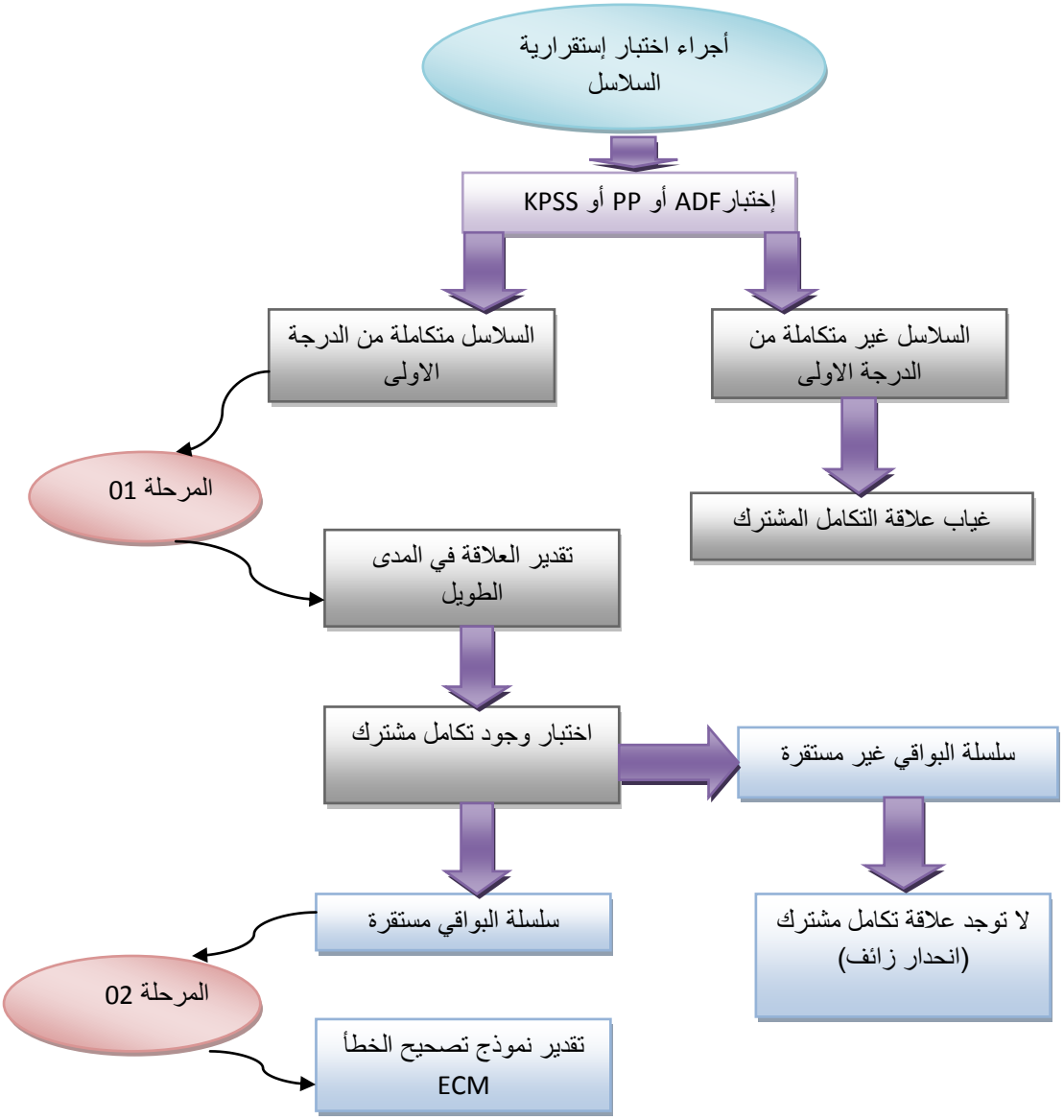

المصدر: سليم مجلخ، وليد بشيشي، دراسة تحليلية وقياسية باستخدام منهج تصحيح الخطأ لأثر تقلبات أسعار البترول على أسعار الصرف في الجزائر خلال الفترة جانفي 2013 سبتمبر 2015، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 07، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، ديسمبر 2016، ص 54

المطلب الثالث: تقدير العلاقة في المديين الطويل والقصير.

سنحاول طرح هذا المطلب من خلال النقاط التالية:

أولا: تقدير العلاقة في المدى الطويل: بعد أن توصلنا إلى استقرارية السلسلتين وتكاملهما من نفس الدرجة I(1)، يتم في هذه المرحلة تقدير العلاقة في المدى الطويل، باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، أي اختبار معادلة من الشكل(1): $Y_t = \alpha_1 X_t + \alpha_0 + \varepsilon_t$

[1] مجلخ سليم ووليد بشيشي، مرجع سبق ذكره، ص 55.

ثم نقوم بإجراء اختبار جذر الوحدة عَلى سلسلة البواقي ε_t الناتجة من هذا الانحدار:

$$\varepsilon_t = Y_t - (\alpha_1 X_t + \alpha_0)$$

التأكد من أن سلسلة البواقي مستقرة في درجة أقل من درجة استقرارية السلسلتين، فإذا كانت على هذا النحو نقول بأن هُنَاكَ عَلاَقَة تكامل مشترك بينَ السلسلتين وَيمكِنُ استخدامها فِي التقدير. والجدول رقم يوضح تقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرين.

الجدول رقم (09): نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط بين المتغيرين.

Dependent Variable: Y				
Method: Least Squares				
Date: 05/09/18 Time: 07:07				
Sample: 2000 2016				
Included observations: 17				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	195.7025	45.49459	4.301664	0.0006
X	0.023104	30.02704	3.854225	0.0064
R-squared	0.344639	Meandependent var		229.2353
Adjusted R-squared	0.317184	S.D. dependent var		94.00767
S.E. of regression	94.81194	Akaike info criterion		12.05180
Sumsquaredresid	134839.6	Schwarz criterion		12.14982
Log likelihood	-100.4403	Hannan-Quinn criter.		12.06154
F-statistic	50.72970	Durbin-Watson stat		1.857936
Prob(F-statistic)	0.006416			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10

ويمكن كتابة علاقة النموذج المقدر حسب المعادلة الآتية:

$$Y = 195.7025 + 0.023104 * X$$
$$(4.301664) \quad (3.854225)$$

لتحديد مدى صلاحية النموذج المقدر لا بد من إجراء مجموعة من الاختبارات لمعرفة مدى صلاحيته من منظور منطق النظرية الاقتصادية ومن الناحيتين الإحصائية والقياسية.

- **اختبار النموذجية الاقتصادية:** نحدد من خلالها مدى توافق إشارة المتغير المقدر في النموذج مع منطق النظرية الاقتصادية. فمعامل المتغير المستقل موجب c1 نلاحظ أن إشارته موجبة أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (ايرادات السياحة) والمتغير المستقل (الاستثمار الأجنبي المباشر) وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية

الاقتصادية، فتغير الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادته بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة ايرادات السياحة بـ0.023104 وحدة، إذن المعامل c1 له معنوية اقتصادية.

- **اختبار النموذج من الناحية الإحصائية:** نقوم باختبار النموذج المتحصل عليه من خلال مجموعة من المعايير الإحصائية التي تهدف إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج المقدر باستعمال إحصائية t ستيودنت واختبار المعنوية الكلية للنموذج باستخدام إحصائية فيشر F ومعامل التحديد R2.[1]

- **اختبار معنوية المعالم.**

✓ بالنسبة الثابت c0 نلاحظ أن أدنى مستوى معنوية تساوي 0.0006 ما يدل على أنه يمكن قبول الثابت في النموذج بدون خطأ عند مستوى معنوية 5 % وبالتالي نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل بالفرضية البديلة H_1 أي أن c0معنوي.

✓ بالنسبة لمعامل الاستثمار الأجنبي المباشر c1 نلاحظ أن أدنى مستوى معنوية تساوي 0.0064 ما يدل على أنه يمكن قبول الثابت في النموذج بدون خطأ عند مستوى معنوية 5 % وبالتالي نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل بالفرضية البديلة H_1 أي أن c0معنوي.

- **اختبار المعنوية الكلية للنموذج.**

يتم اختبار المعنوية الكلية للنموذج من خلال معامل التحديد R^2 واختبار فيشر F وبالاعتماد على الجدول أعلاه.

✓ معامل التحديد R^2: القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر بـ 0.3446 وهي قيمة ضعيفة نسبيا وهذا يدل على أن المتغير المستقل المدرج في النموذج يفسر المتغير التابع بـ 34.46% والباقي يعود إلى متغيرات أخرى غير مدرجة في هذا النموذج والمتضمنة في حد الخطأ ϵ_i. ونفس الملاحظة حول معامل التحديد المعدل $\overline{R^2}$.

✓ من خلال الدراسة الاقتصادية والإحصائية نلاحظ أن للمتغير المستقل (حجم الاستثمار الأجنبي المباشر) له معنوية إحصائية واقتصادية في تفسير المتغير التابع (ايرادات السياحة).

- **الدراسة القياسية للنموذج المقدر:** سيتم الكشف عن المشاكل القياسية المرتبطة بالانحدار الخطي البسيط والمتعلقة بـ (مشكلة الارتباط الذاتي، مشكلة عدم ثبات التباين ومشكلة غياب التوزيع الطبيعي).

– الارتباط الذاتي لتقدير الخطأ العشوائي: الجدول رقم 10 يوضح نتائج الاختبار

[1] سليم مجلخ وبشيشي وليد، مرجع سبق ذكره، ص 55.

الجدول رقم (10): نتائج اختبار الارتباط الذاتي لتقدير الخطأ العشوائي.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	3.803446	Prob. F(2,13)	0.1125
Obs*R-squared	5.22229	Prob. Chi-Square(2)	0.2360

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمتين الاحتماليتين لاختبار فيشر واختبار LM أكبر من مستويات المعنوية (1، 5)% وبالتالي فالقيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية إذن نقبل فرضية العدم وهي عدم وجود ارتباط ذاتي فيما يخص حد الخطأ وهو ما تأكده نتيجة اختبار درابن واتسن.

- **اختبار عدم ثبات التباين:** الجدول رقم11 يوضح نتائج اختبار عدم ثبات التباين.

الجدول رقم(11) اختبار الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين.

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	3.493939	Prob. F(1,14)	0.1160
Obs*R-squared	2.578457	Prob. Chi-Square(1)	0.2182

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمتين الاحتماليتين لاختبار فيشر واختبار ARCH أكبر من مستويات المعنوية (1، 5) % وبالتالي فالقيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، إذن نقبل فرضية العدم وهي أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

- **اختبار الكشف عن مشكلة غياب التوزيع الطبيعي:** الشكل رقم 11 يوضح نتائج اختبار غياب التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم(10) اختبار مشكلة غياب التوزيع الطبيعي

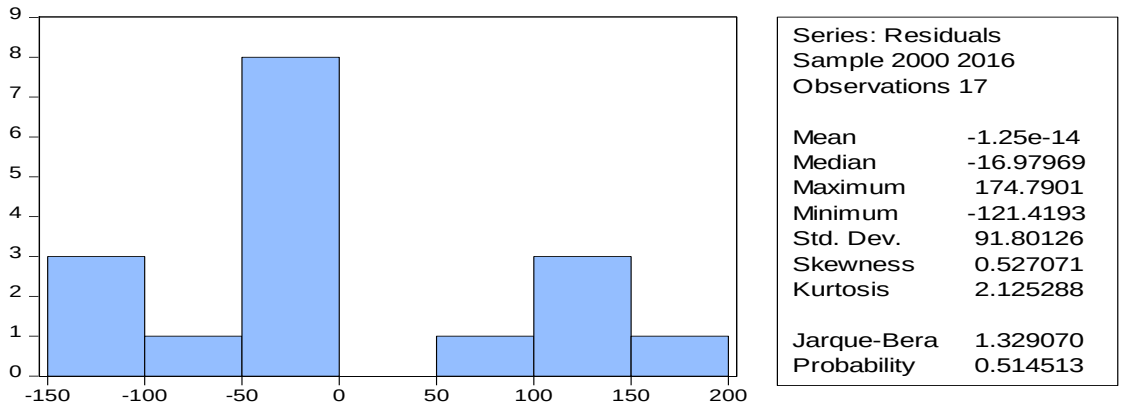

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10

من خلال الشكل نلاحظ أن القيمة الاحتمالية أكبر من مستويات المعنوية (1، 5 و10) % وبالتالي فالقيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، إذن نقبل فرضية العدم وهو أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

- **اختبار استقرارية سلسلة البواقي**: ان استقرارية البواقي تعني وجود تكامل مشترك (مزمن بين المتغيرين) حسب اختبار المرحلتين لأنجل وغرانغر وبعد اجراء اختبار استقرارية البواقي توصلنا إلى استقراريتها في المستوى حسب اختبار PP، والجدول رقم 12 يوضح ذلك:

الجدول رقم(12) اختبار PP الاستقرارية سلسلة البواقي.

اختبار KPSS			
المتغير	اختبار المستوى بقاطع	اختبار المستوى بقاطع واتجاه عام	درجة التكامل I(D)
PP	– 5.014714	– 4.85690	I (0)
القيم الحرجة لماكينون			
مستوى معنوية 1 %	– 3.959148	– 4.728363	/
مستوى معنوية 5 %	– 3.081002	– 3.759743	/
مستوى معنوية 10 %	– 2.681330	– 3.324976	/

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10

من خلال الجدول نلاحظ أن قيم المحسوبة بالنسبة لاختبار PP أكبر من القيم الجدولية عند المستويات المعنوية الثلاثة سواء بقاطع أو بقاطع واتجاه عام، وعليه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم استقرارية سلسلة البواقي في المستوى ونقبل الفرضية البديلة وبالتالي سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى (أقل من درجة استقرارية السلسلتين المتكاملتين والمستقرتين في المستوى الأول)، وبناءا على ذلك نستنتج أن المرحلة الأولى لاختبار أنجل غرانغر محققة أي أن هناك علاقة توازنية في المدى الطويل بين المتغيرين وهو ما يُعرف بالتكامل المشترك (المتزامن) وهذا ما يقودنا إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ بعد حساب البواقي في الفترة السابقة.

$$e_{t-1} = Y_{t-1} - \alpha_1 X_t - \alpha_0 \Leftrightarrow e_{t-1} = Y_{t-1} - 0.0231 X_t - 195.7025.$$

ثانيا: تقدير نموذج العلاقة في المدى القصير واختبار السببية.

1- تقدير النموذج في المدى القصير.

نقوم في هذه المرحلة تقدير العلاقة في المدى القصير حسب المعادلة الآتية[1]:

$$\Delta TCN_t = \alpha_1 \Delta PP_t + \alpha_2 e_{t-1} + u_t \alpha_2 < 0$$

الجدول رقم13 يوضح نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM).

الجدول رقم(13) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM.

Dependent Variable: DY
Method: Least Squares
Date: 05/09/18 Time: 16:40
Sample (adjusted): 2001 2016
Included observations: 16 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DX	0.010219	0.015399	5.66363	0.0177
E(-1)	-0.170625	0.160055	-7.06604	0.0044

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS 08

من خلال الجدول يمكننا كتابة معادلة نموذج تصحيح الخطأ كالآتي:

$$DY_T = -0.0102\ DX - 0.1706\ e_{T-1} + \widehat{U_T}$$

نلاحظ أن النموذج مقبول اقتصاديا وإحصائيا وبالتالي له معنوية، حيث أن ظهور قيمة الخطأ في الفترة t-1 بإشارة سالبة 0.1706 – له معنوية ويعني وجوب قبول نموذج تصحيح الخطأ ويدل على أن قيمة الايرادات السياحية في المدى القصير لا تتساوى مع قيمتها التوازنية في المدى الطويل، لذلك في المدى القصير يكون هناك تصحيح جزئي لهذا الاختلاف، حيث يمثل معامل حد تصحيح الخطأ مؤشر تعديل القيم الفعلية للإيرادات السياحية اتجاه قيمها التوازنية للفترة الأخرى، فهذا المعامل يشير إلى سرعة التعديل من الأجل الطويل إلى الأجل القصير ويقيس نسبة اختلال التوازن في الفترة السابقة t-1 (17.06%) التي يتم تصحيحها أو تعديلها في الفترة t باتجاه قيمتها التوازنية. أي أن الايرادات السياحية تصحح من اختلال قيمتها التوازنية من كل فترة زمنية ماضية، وبعبارة أخرى فان الايرادات السياحية تستغرق ما يقارب (100/17.06 = 5.86) أكثر من خمس سنوات لتصحيح اتجاه قيمته التوازنية بعد أي أثر أو صدمة عشوائية نتيجة التغير في سعر البترول.

[1] سليم مجلخ وبشيشي وليد، مرجع سبق ذكره، ص 60.

2- اختبار السببية لغرانجر (Granger Causality Test):

تعني العلاقة السببية في الاقتصاد قدرة أحد المتغيرات على التنبؤ (تسبب في) في متغير أخرى حيث اقترح Granger 1969معيار لتحديد العلاقة السببية بين متغيرين التي ترتكز على العلاقة الديناميكية بين السلاسل الزمنية ويركز هذا الاختبار على العلاقة المباشرة بين المتغيرات واتجاهها، وقد يكون اتجاه السببية في اتجاه واحد أو متبادل أو ليس هناك علاقة سببية1، والجدول رقم 14 يوضح نتائج اختبار السببية لغرانغر.

الجدول رقم(14) نتائج اختبار سببية غرانغر.

الفرضيات العدمية	احصائيات فيشر المحسوبة F	الاحتمال
الاستثمار الأجنبي المباشر لا يؤثر الايرادات السياحية	1.82833	0.2105
الايرادات السياحية لا يؤثر في الاستثمار الأجنبي المباشر	0.69573	0.5213

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية الأولى أكبر من مستويات المعنوية الثلاث وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تنص على أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يؤثر على الايرادات السياحية، كما نلاحظ أن القيمة الاحتمالية الثانية أكبر من مستويات المعنوية الثلاث وعليه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة سببية بين المتغيرين، وبالتالي ليس هناك علاقة سببية في الاتجاهين.

من خلال الدراسة التطبيقية والتحليلية نستنتج النتائج التالية:

- ✓ عدم استقرارية كل من سلسلة الايرادات السياحية والاستثمار الأجنبي المباشر في المستوى واستقراريتهما في الفروق الأولى من خلال اختبار جذر الوحدة PP.
- ✓ وجود علاقة توازنية طويلة الأجل أو كما تعرف بانحدار التكامل المشترك وعلاقة قصيرة الأجل أو كما تعرف بنموذج تصحيح الخطأ بين المتغيرين حسب اختبار المرحلتين لأنجل وغرانغر؛ والعلاقتين مقبولتين اقتصاديا، احصائيا وقياسيا؛
- ✓ عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين في الاتجاهين؛
- ✓ عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين ووجود تأثير يدل على وجود عوامل أخرى تساهم في التفاعل والتأثير ين المتغيرين.

[1] سليم مجلخ وبشيشي وليد، مرجع سبق ذكره، ص 60.

خلاصة الفصل:

لقد قامت الجزائر من اجل تطوير القطاع السياحي بمنح العديد من الامتيازات الجبائية للمستثمرين السياحيين التي تدعم الاستثمار السياحي بشكل خاص، ويعتبر القطاع السياحي من أكبر القطاعات جذبا للاستثمارات المباشرة، مما يسمح للاستثمار السياحي بدفع عجلة التنمية، كما يمكن أن يكون مدخلا مناسبا لخلق التنمية المستدامة من خلال ترقية هذا القطاع، وبالنظر إلى نتائج الدراسة القياسية فإننا وجدنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يؤثر على الايرادات السياحية.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

تسعى الجزائر إلى تطوير وتنويع الاقتصاد الوطني من خلال التوجه إل القطاعات الأخرى بدلا من الاعتماد شبه الكلي على قطاع المحروقات ومن بين هذه القطاعات القطاع السياحي حيث يلعب هذا الأخير دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، لهذا استعانت الجزائر بالاستثمار الأجنبي المباشر لتحسين وترقية وتطوير هذا القطاع.

من خلال ما جاء في هذه المذكرة تمكنا من التوصل لجملة من النتائج المتعلقة بالجانب النظري ومنها:

- ✓ يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة من خلال ما يوفره من عمالة مباشرة وغير مباشرة، وعملة صعبة غايتها تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلد المضيف، كما يساهم في نقل التكنولوجيا وزيادة المعرفة الإدارية، ويعمل على تدعيم التنمية الاقتصادية.
- ✓ نجاح الاستثمار الأجنبي مرهون بتوفير ظروف مناخية وشروط اقتصادية وأمنية وسياسية ملائمة.
- ✓ تبين أن القطاع السياحي يعد من القطاعات الرائدة لإحداث التنمية، لما لها من تأثير كبير في ميزان المدفوعات وكذلك لما توفره من مناصب شغل جديدة، ومساهمته في زيادة الناتج الإجمالي المحلي وقد ساهم في ذلك التطور الكبير في وسائل النقل والمواصلات والاتصال.
- ✓ اتضح أن الاستغلال الجيد للمقومات السياحية (طبيعية، تاريخية، وحضارية، وثقافية...)، يؤدي بطبيعة الحال إلى ترقية القطاع السياحي.
- ✓ على الرغم من المحاولات العديدة التي تبذلها الجزائر لترقية الاستثمار في مجال السياحة إلا أن هذا القطاع لايزال دون المستوى المطلوب رغم ما تملكه الجزائر من إمكانات هامة تؤهلها من منافسة الدول السياحية في العالم.
- ✓ من أجل تشجيع وتحفيز مشاريع الاستثمار في المجال السياحي بمختلف أنواعها المحلية منها والأجنبية قامت السلطات المعنية بوضع حوافز مالية وجبائية للاستثمار السياحي والتي جاءت في إطار قانون المالية التكميلي 2009 و2011، على الرغم من ذلك إلا أن هناك بعض المعوقات والعراقيل التي تقف في وجه هذا الأخير وتحول دون تحقيقه على أكمل وجه.

أما النتائج المتعلقة بالجانب التطبيقي نلخصها في الآتي :

- ✓ لا توجد استقراريه في كل من سلسلة الايرادات السياحية والاستثمار الأجنبي المباشر في المستوى ومع وجود استقرارية في الفروق الأولى من خلال اختبار جذر الوحدةPP.
- ✓ وجود علاقة توازنية طويلة الأجل أو كما تعرف بانحدار التكامل المشترك وعلاقة قصيرة الأجل أو كما تعرف بنموذج تصحيح الخطأ بين المتغيرين حسب اختبار المرحلتين لأنجل وغرانغر، والعلاقتين مقبولتين اقتصاديا، احصائيا وقياسيا.
- ✓ عدم وجود علاقة سببية بين الايرادات السياحية والاستثمار الأجنبي المباشر في الاتجاهين.
- ✓ أثبتت الدراسة أنه لا توجد علاقة سببية بين المتغيرين مع وجود تأثير يدل على وجود عوامل أخرى تساهم في التفاعل والتأثير بين الايرادات السياحية والاستثمار الأجنبي المباشر.

من خلال هذه النتائج يمكن وضع بعض الاقتراحات كما يلي:

- ✓ يجب على الجزائر أن تكثف الجهود للنهوض بالقطاع السياحي وترقيته وذلك بالاجتهاد والعمل من خلال الاستغلال الامثل للإمكانات الطبيعية والمادية التي تزخر بها، والاستفادة من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال بما يتناسب مع البيئة والثقافة الجزائرية.
- ✓ العمل على تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع السياحي وذلك بتخطي الصعوبات وتفعيل الاجراءات المتخذة لدعم وترقية هذا القطاع.
- ✓ تقديم تحفيزات اضافية للاستثمارات الاجنبية لتشجيع جلب رؤوس الاموال للاستثمار في القطاع السياحي والعمل على تطبيق التحفيزات المنصوص عليها ضمن النظام العادي لقانون المالية التكميلي لسنة 2009.
- ✓ ترقية وتطوير التعليم الموجه نحو السياحة، على اعتبار أن ذلك سيغير المفاهيم المتعلقة بالسياحة في أذهان الناس ورفع الوعي بالفرص والتحديات التي ينطوي عليها القطاع، وينبغي أن يرافق ذلك استغلال فعال لوسائل الإعلام لجميع التسهيلات الترويجية والتسويقية للسياحة في الجزائر وفرص الاستثمار فيها والتسهيلات المتوفرة.
- ✓ ضرورة التنويع في مجالات الاستثمار السياحي (الإطعام، التسلية، الترفيه، النقل السياحي البري والبحري...)، ولا بد من الاهتمام بالاستثمار في المجال الحموي نظرا للطلب الداخلي المتزايد عليه.

- ✓ حل مشكلة العقار السياحي في الجزائر، وتقديم امتيازات وتحفيزات جبائية للاستثمارات السياحية سواء للمستثمر الوطني أو الأجنبي، بالإضافة إلى تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاستثمار في القطاع السياحي.
- ✓ محاولة القضاء على البيروقراطية والفساد الإداري، وتنويع مصادر التمويل، والتقليل من الإجراءات الإدارية لإنشاء المشاريع وعملية الاستثمار.
- ✓ تحسين بيئة الاستثمار وتوفير كل الشروط الأساسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالشكل الذي يساعد على جلب المستثمرين للقطاع السياحي.
- ✓ تنمية البنية التحتية الأساسية مع تطوير أنظمة النقل بكل اشكاله كونه يحتوي على عوامل هامة لجذب المستثمرين.
- ✓ توفير الأمن والاستقرار اللازمين بما يكفل توافد السياح وتسهيل اجراءات تنقلاتهم.
- ✓ نشر ثقافة سياحية لدى افراد المجتمع وضرورة التأكيد بأهمية السياحة، وكذا الاهتمام بالاستثمار في راس المال البشري والحرص على تكوينه وتدريبه.
- ✓ الاستغلال الامثل للموارد التكنولوجية كمواقع التواصل الاجتماعي ما يسهم في اظهار المنتوج السياحي وتحسين جودته.

بعد النتائج التي توصلنا إليها في هذه المذكرة، فتحت لنا أفاق بحث جديدة كما يلي:

- ✓ مقومات وتحديات الاستثمار السياحي في دول المغرب العربي.
- ✓ دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية القطاع السياحي في الجزائر.
- ✓ ترقية القطاع السياحي كبديل استراتيجي للثروة النفطية من أجل تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا الكتب باللغة العربية:

1. أحمد زكرياء ضياء، مبادئ الاستثمار ، دار النهج، للنشر والتوزيع للنشر والتوزيع، الأردن، 1997.
2. أحمد عبد السلام علام، علم الاقتصاد السياحي ، ط1، دار الوفاء للطباعة والنشر، مصر، 2008.
3. أحمد علي عبد الله، التخطيط والتنمية السياحية، ط1، أمواج للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
4. أسامة صبحي الفاعوري، السياحة بين النظرية والتطبيق، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
5. إسماعيل الدباغ، إلهام خضير شبر، مدخل متكامل في الاستثمار في صناعة السياحة، ط1، الوراق للنشر والتوزيع، عمان ، 2015.
6. أشرف السيد حامل قبال، الاستثمار الأجنبي المباشر، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013.
7. أميرة حسب الله محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دارسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)، الدار الجامعية، مصر، 2009.
8. إياد عبد الفتح النسور، أسس الخدمات السياحية العلاجية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
9. حمزة عبد الحليم دراركة وآخرون، مبادي السياحة، ط1، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع ، الأردن، 2016.
10. خالد كواش، السياحة: مفهومها، أركانها، أنواعها، ط1، دار التنوير، الجزائر، 2007.
11. خليف مصطفى غرايبية، السياحة الصحراوية تنمية الصحراء في الوطن العربي، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012.
12. دريد محمد السمرائي، الاستثمار الأجنبي والضمانات القانونية، ط1، مركز الدراسات، الوحدة العربية، لبنان، 2006.
13. دلال عبد الهادي، اقتصاديات صناعة السياحة، الفتح للطباعة والنشر، الاسكندرية، 2006.
14. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق أسيا وجنوب شرق أسيا مع التطبيق على مصر، المكتبة العصرية، مصر، 2007.
15. رعد مجيد العاني، الاستثمار والتسويق السياحي، ط1، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
16. زيد منير سلمان، الاقتصاد السياحي، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
17. زيد منير سليمان، الاقتصاد السياحي، ط1، دار الراية، الأردن، 2008.
18. سعد محمود الكوار وغازي العبادي، محاضرة بعنوان مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2007.
19. صدقة محمد عمر هاشم، ضمانات الاستثمارات والقانون الدولي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.
20. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، ط1، مكتبة الإشعاع ، الإسكندرية، 2003.
21. عبد الرزاق محمد حسين الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
22. عبد السلام ابو قحف، أساسيات التسويق، الدار الجامعية، مصر، 1995.
23. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، ط2، مطبعة المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1991.
24. عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003.
25. عبد السلام أبو قحف، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، ط1، مكتبة شعاع، الإسكندرية، 1998.
26. عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989.
27. عبد الكريم كاكي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، ط1، مكتين حسن العصرية، لبنان،2013.
28. العبوري زيد منير، السياحة في الوطن العربي، ط1، دار الراية، الأردن.
29. عدنان داود محمد الغزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، ط2، دار الفيداء للنشر والتوزيع، 2015.

30. علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007.
31. عليوش قربوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
32. فريد النجار، الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.
33. فريد النجار، نظريات التمويل ونماذج الاستثمار، وكالة الأهرام للتوزيع، القاهرة، 1998.
34. فليح حسن خلف، التمويل الدولي، ط1، مؤسسة الوراق، الأردن، 2004.
35. ماهر عبد الخالق السيسي، مبادئ السياحة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2001.
36. ماهر عبد العزيز، صناعة السياحة، دار الزهران، عمان، 1997.
37. محمد الصالح قريشي، المالية الدولية، ط1، مؤسسة الوراق، عمان، 2008.
38. محمد الصيرفي، مهارات التخطيط السياحي، دار هناء للتجليد الفني، 2009.
39. محمد العريان ومحمود الجمل، جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، الاتجاه السياسي نحو السياسات الصحيح، ندوة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 1997.
40. محمد خميس الزوكة، صناعة السياحة، صياغة السياحة من المنظور الجغرافي، دار المعرفة الجامعية، 1996.
41. محمد عبد العزيز عبد الله ، الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول الاسلامية، دار النفائس للنشر، 2005.
42. محمد منير حجاب، الإعلام السياحي، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2002.
43. مصطفى عبد القادر، دور الاعلان في التسويق السياحي، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2003.
44. مصطفى يوسف كافي وهبة كافي ، جغرافية السياحة، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.
45. مصطفى يوسف كافي، مدخل إلى علم السياحة، ط1، دار الف للوثائق، الجزائر، 2017.
46. منال رحال، الإدارة السياحية، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
47. منصوري الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
48. موسى السعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، ط1، دار الصفاء، عمان، 2008.
49. موفق عدنان عبد الجبار الحصيري، اساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة، دار وراق للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
50. نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
51. نعيم الظاهر، سراب إلياس، مبادىء السياحة، ط1، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001، 2007.
52. نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد الطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
53. هدى سيد لطيف، السياحة النظرية و التطبيق، الشركة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1994.
54. هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الدولية، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2002.
55. وفاء زكي إبراهيم، دور السياحة في التنمية الاجتماعية، دراسة تقويمية للقرى السياحية، مصر، 2006.
56. يسرى دعبس، السياحة والمجتمع، البيطاش نستر للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2009.

ثانيا: المقالات والمجلات:

1. أحمد عبد العزيز وأخرون، الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة الاقتصادية، العراق، العدد28، 2010.
2. أحمد موفق، حلا سامي خضير، الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية- نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي، مجلة الإدارة والاقتصاد، العراق، العدد80، 2010.
3. حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر، تعارف وقضايا، مجلة جسر التنمية، الكويت، العدد32، 2004.
4. خليل محمد خليل عطية، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية، مجلة مصر المعاصرة، القاهرة، العدد 437، 1995.

5. الرجباني المنجي، السياحة والبيئة، مجلة البيئة، الهيئة العامة الليبية، ليبيا، العدد07، 2000.
6. زيدان محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، نظرة تحليلية للمكاسب والخاطر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الشلف، العدد الأول، 2004.
7. سعيداني رشيد، أهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر- ، مجلة البشائر الاقتصادية، الجزائر، العدد 02، 02جوان2017.
8. سليم مجلخ، وليد بشيشي، دراسة تحليلية وقياسية باستخدام منهج تصحيح الخطأ لأثر تقلبات أسعار البترول على أسعار الصرف في الجزائر خلال الفترة جانفي 2013 سبتمبر 2015، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 07، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر،ديسمبر 2016.
9. صالح ونيس عبد النبي، المعتمد في السياحة والآثار، ط1، منشورات اللجنة الشعبية العامة للثقافة والإعلام، ليبيا، 2006.
10. عبد الباسط وفاء، التنمية المستدامة بين الاستراتيجية والتحديات المعاصرة، مجلة حقوق حلوان، العدد12، 2005، ص 156.
11. فراح رشيد، دور التسويق السياحي في دعم التنمية السياحية والحد من أزمات القطاع السياحي، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، الجزائر، العدد12، 2012.
12. فريد كورتل، عبد الكريم بن عراب، أشكال ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة لواقعه بالدول العربية وبعض البلدان النامية، مجلة أبحاث لروسيكادا العلمية المحكمة، العدد 3، 2010.
13. يوسف مسعداوي، تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لحالات بعض الدول العربية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، بليدة، العدد 3، 2008.

ثالثا: الاطروحات والمذكرات:

1. إلياس جاب الله، آليات تطوير قطاع السياحة في الجزائر2000-2010، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2016.
2. أوجاني فاطمة، خردوش أحلام، اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة - دراسة حالة – مصر وتونس والجزائر، مذكرة ماستر، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2013،
3. بزة صالح، تنمية السوق السياحية بالجزائر- دراسة حالة ولاية مسيلة – رسالة ماجستير، جامعة مسيلة،
4. بلال بوجمعة، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و أفاقها في ظل الشراكة الأورو متوسطية - دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2007.
5. تريكي العربي، واقع الاستثمار السياحي –دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012.
6. تريكي العربي، واقع الاستثمار السياحي،-دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس-، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2013.
7. حيزية حاج الله، ، الاستثمارات السياحية في الجزائر، رسالة ماجستير ، جامعة البليدة، 2016.
8. دواح بلقاسم، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز المجهودات التنموية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2010.
9. ساعد نوراوي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر، دول المغرب العربي، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2008،
10. سحنون فاروق، قياس بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير، جامعة سطيف، 2010،
11. سلمان حسن، الاستثمار الأجنبي المباشر و الميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004.
12. سماعيني نسيبة، دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة وهران،2014.
13. عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2003.
14. عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2008.

15. عبداوي منى، مخلوفي أحلام، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل (دراسة حالة الجزائر) خلال الفترة (2000-2015)، مذكرة ماستر، جامعة 08ماي1945 2017.
16. عوينات عبد القادر، السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2012.
17. محمد أليلس حسناوي، أهمية النهوض باقتصاديات السياحة في الجزائر في ضل تقلبات أسعار النفط، مذكرة ماستر، جامعة 08 ماي 1945، 2016.
18. مرابطي حنان، خالد خوجة اميرة ريان، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية القطاع السياحي، مذكرة ماستر، جامعة 08 ماي 1945، كلية العوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017.
19. هدير عبد القادر، واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006.
20. هشام مغربي، مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة ولاية بسكرة-، مذكرة ماستر، جامعة بسكرة، 2014.
21. يحي ولد محمود جدو، الاستثمار في البلدان النامية المعوقات وسبل التطوير –دراسة حالة موريتانيا، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2011.

الملتقيات والمؤتمرات العلمية:

1. حمود الزبيدي، الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار العولمة، الملتقى الدولي الأول حوول العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، جامعة سكيكدة، 14/13ماي 2001.
2. الطيب داودي، عبد الحفيظ مسكين، الاستثمار السياحي في المناطق السياحية-دراسة حالة ولاية قالمة-، ورقة بحثية، الملتقى الدولي بعنوان الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، جامعة تيبازة، 26-27 نوفمبر 2014.

المراسيم والقوانين:

1. وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة، المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة 2025، الكتاب الثاني، المخطط الاستراتيجي: الحركيات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية، 2008.

المراجع باللغات الأجنبية:

1. Ministère du Tourisme , Etat des projets d'investissements dans le secteur du tourisme à fin 2004, juin 2005 .
2. Ouvrage collectif dirigé par fabricehatem , La filière tourisme dans les pays méditerranéenne, notes de dàcuments ANIMA n 17 , juine 2006.

الملاحق

استقراريه y في المستوى بقاطع

Null Hypothesis: Y has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-0.992008	0.7294
Test critical values:	1% level	-3.920350	
	5% level	-3.065585	
	10% level	-2.673459	

استقراريه y في المستوى بقاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: Y has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-3.007771	0.1600
Test critical values:	1% level	-4.667883	
	5% level	-3.733200	
	10% level	-3.310349	

استقراريةy في الفروق الأولى بقاطع

Null Hypothesis: D(Y) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-5.676419	0.0004
Test critical values:	1% level	-3.959148	
	5% level	-3.081002	
	10% level	-2.681330	

استقراريةy في الفروق الأولى بقاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: D(Y) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-5.409376	0.0033
Test critical values:	1% level	-4.728363	
	5% level	-3.759743	
	10% level	-3.324976	

استقرارية x في المستوى بقاطع

Null Hypothesis: X has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-2.547046	0.1237
Test critical values:	1% level	-3.920350	
	5% level	-3.065585	
	10% level	-2.673459	

استقرارية x في المستوى بقاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: X has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-2.366267	0.3802
Test critical values:	1% level	-4.667883	
	5% level	-3.733200	
	10% level	-3.310349	

استقراريةxفي الفروق الأولى بقاطع

Null Hypothesis: D(X) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-5.380773	0.0008
Test critical values:	1% level	-3.959148	
	5% level	-3.081002	
	10% level	-2.681330	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

استقراريةxفي الفروق الأولى بقاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: D(X) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-5.714750	0.0020
Test critical values:	1% level	-4.728363	
	5% level	-3.759743	
	10% level	-3.324976	

استقرارية سلسلة البواقي في المستوى بقاطع حسب اختبار pp

Null Hypothesis: E has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-5.014714	0.0015
Test critical values:	1% level	-3.959148	
	5% level	-3.081002	
	10% level	-2.681330	

استقرارية سلسلة البواقي في المستوى بقاطع واتجاه عام حسب اختبار pp

Null Hypothesis: E has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-4.761799	0.0095
Test critical values:	1% level	-4.728363	
	5% level	-3.759743	
	10% level	-3.324976	

نتائج اختبار سببي غرانغر

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 05/09/18 Time: 16:51
Sample: 2000 2016
Lags: 2

NullHypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
X does not Granger Cause Y	15	1.82833	0.2105
Y does not Granger Cause X		0.69573	0.5213

الوحدة: مليون دولار أمريكي.

السنوات	حجم الاستثمار الأجنبي المباشر
2000	208.1
2001	1107.9
2002	1065
2003	638
2004	882
2005	1145
2006	1887.6
2007	1472.9
2008	26321
2009	2746.4
2010	2301
2011	255581
2012	1499
2013	1691

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على uncatade- wold investment report 2014

(http://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD)

السنوات	الايرادات السياحية بالمليون دولار	حجم الاستثمارات في القطاع السياحي مليار دولار
2000	102	0.297
2001	100	0.412
2002	111	0.628
2003	112	0.850
2004	178	1.840
2005	184	1.640
2006	220	1.840
2007	219	2.260
2008	323	2.080
2009	246	1.770
2010	246	1.554
2011	209	1.664
2012	217	1.774
2013	367	1.814
2014	347	1.991
2015		1.6089

Source : World Development Indcators (WDI), November 2015

World Travel and Tourism Council Data, 2016